

مبادیء علم العقاب

حقوق الطبع محفوظة

المركز الإسلامي الثقافي
مكتبة سماحة آية الله العظمى

السيد محمد حسين فضل الله العامة

الرقم ١٢٩٥

مبادئ علم العقائد

المركز الإسلامي الثقافي

مكتبة سماحة آية الله العظمى

السيد محمد حسين فضل الله العامة

تأليف

الدكتور إدوار غالي الدهبي

أستاذ القانون الجنائي المشارك

بكلية الحقوق بجامعة بنغازي

الطبعة الأولى

١٩٧٥

الناشر

المكتبة الوطنية

ميدان الحرية - بنغازي ليبيا

مقدمة

السياسة الجنائية :

يهدف القانون الجنائي إلى مكافحة الإجرام ، وتحقيقاً لهذا الهدف يضع المشرع النصوص التي تحدد الجرائم وتبين العقوبات والتدابير الوقائية المقررة لها ، متبعاً في ذلك سياسة جنائية *politique criminelle* معينة . فالسياسة الجنائية هي التي تبين المبادئ اللازمة اتباعها في تحديد ما يعتبر جريمة وبيان العقوبات والتدابير المقررة لها (١) .

ولكي يرسم المشرع سياسة جنائية سامية تكفل مواجهة الجريمة والحد من انتشارها ، يجب معرفة العوامل المؤدية للجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ، وتحديد الأغراض المقصودة من العقوبة والتدبير الوقائي وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأغراض .

ومن أجل ذلك نشأت علوم عديدة تساعد الشارع في وضع سياسة جنائية رشيدة ، أهمها علم الإجرام بفروعه الثلاثة (٢) ، وعلم العقاب ، وعلم الإحصاء الجنائي ، والبوليس الفني ، والطب الشرعي وغيرها .

(١) يعتبر الفقيه الألماني « غويرباخ » Feuerbach أول من استعمل تعبير السياسة الجنائية في مطلع القرن التاسع عشر ، وقصد بها مجموعة الوسائل التي يمكن أن يتخذها المشرع في وقت معين وفي بلد معين من أجل مكافحة الاجرام . انظر :

Merle (Roger) et Vitu (André), *Traité de droit criminel*, Paris, 1967, p. 7.

انظر ايضاً : أحمد فتحي سرور — أصول السياسة الجنائية سنة ١٩٧٢ ص ١٣ .

(٢) وهذه الفروع الثلاثة هي : علم طبائع المجرم *Anthropologie Criminelle* وعلم النفس الجنائي *Psychologie Criminelle* وعلم الاجتماع الجنائي *Sociologie Criminelle*

تعريف علم العقاب وتحديد موضوعاته :

علم العقاب Pénologie ou Science pénitentiaire هو مجموعة القواعد التي تحدد الأصول الواجبة الاتباع في فرض العقوبات والتدابير الوقائية وتبين أغراضها الاجتماعية ووسائل تنفيذها وكيفية معاملة المجرمين معاملة سليمة تضمن تحقيق أغراض العقوبة ^(١).

وواضح من هذا التعريف أن علم العقاب يعالج موضوعين رئيسيين هما :

١ — الجزء الجنائي ، سواء كان عقوبة أو تدبيراً وقائياً .

٢ — معاملة المجرمين المعاملة السليمة التي تكفل تحقيق أغراض الجزاء ^(٢).

نقد تعبير « علم العقاب » ومدى صحته :

على الرغم من شيوع تعبير « علم العقاب » في الأبحاث العلمية ، فقد انتقده بعض العلماء من ناحية أنه يفيد قصر العلم على العقوبات ، في حين أنه يتناول - إلى جانب العقوبات - التدابير الوقائية .

(١) أنظر في تعريف علم العقاب :

Tullio Delogu, Leçons de Science et Droit pénitentiaire, 1957, p. 33; Charles Germain, Eléments de Science pénitentiaire, 1959, p. 9; H. Donnedieu de Vabres, Traité de Droit Criminel et de Législation Pénale Comparée, 1947, p. 274; Jean Pinatel, Les diverses conceptions de la Science Pénitentiaire, Rev.sc. crim., 1949, p. 705.

انظر أيضا : محمود نجيب حسنى — علم العقاب — الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣ ص ١ ، يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — علم الاجرام وعلم العقاب — سنة ١٩٧٠ ص ٢٩٦ ، جلال ثروت — الظاهرة الاجرامية — سنة ١٩٧٢ ص ١٨١ .

(٢) يلاحظ أن علم العقاب كان في بداية نشأته يسمى «علم السجون» Science pénitentiaire باعتبار أن كلمة Pénitence تعنى « التوبة » وهى الغرض من السجون الأوروبية التى تأثرت بالانكار الدينية . ولذلك يفضل كثير من الباحثين استعمال تعبير Pénologie لأنه يتسع لكافة صور العقاب .

ومن ناحية أخرى فإن هذا العلم يتناول بالدراسة بعض أساليب المعاملة التي يصعب وصفها بأنها عقوبات أو تدابير وقائية مثل بعض صور الاختبار القضائي وبعض الأساليب العلاجية التي تتخذ قبل المحكوم عليهم ، ولذلك إقترح البعض أن يستبدل بتعبير « علم العقاب » تعبير جديد هو « علم معاملة المجرمين » (١).

Science de traitement des délinquents

وعندنا أن هذا النقد مبالغ فيه إلى حد كبير ، فالعقوبات مازالت حتى اليوم هي الجزء الجنائي الاساسى على الرغم من أهمية التدابير الوقائية ، أما بعض أساليب المعاملة التي يصعب وصفها بأنها عقوبات فهي في حقيقتها متفرعة عن العقوبات أو مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً . ولذلك فإننا نؤيد الإبقاء على تعبير « علم العقاب » نظراً لرسوخه وعدم وجود مبرر كاف لتغييره (٢) .

علم العقاب وتشريع العقاب :

لا يقوم علم العقاب على دراسة تشريع معين وتطبيق الجزاء الذى تنص عليه القاعدة الجنائية ، وانما يبحث فيما ينبغى ان تكون عليه الجزاءات الجنائية والطريقة المثلى لمعاملة المجرمين ، معتمداً فى ذلك على الدراسات التجريبية التى تقوم على ملاحظة الوقائع واستقراءها واستخلاص القوانين العلمية التى تحكمها .

وإذن فعلم العقاب هو مصدر « تشريع العقاب » Législation pénitentiaire أى أنه مصدر مجموعة القواعد القانونية التى تحكم العقوبات والتدابير الوقائية وتنظم العلاقة بين المحكوم عليه وسلطات التنفيذ (٣) . ولاشك أن من واجب المشرع

(١) وفى ألمانيا ذهب بعض الباحثين الى استعمال تعبير « علم التربية الجنائية » على أساس أن هذا العلم يهتم بتربية المحكوم عليه وتأهيله اجتماعياً . أنظر : محمود نجيب حسنى — ص ٢ .

(٢) محمود نجيب حسنى — ص ٣ .

(٣) محمود نجيب حسنى — ص ٢٢ .

أن يقنن ما يكشف عنه علم العقاب من قوانين علمية مفيدة للمجتمع (١).

علاقة علم العقاب بغيره من العلوم والقوانين :

علم العقاب وإن كان علماً متميزاً عن غيره من العلوم الجنائية إلا أنه غير منقطع الصلة بها ، فهو عضو في أسرة تضم العديد من العلوم والقوانين ، مثل علم الإجرام وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وعلم الإحصاء الجنائي والبوليس الفني وعلم الطب الشرعي وعلم النفس القضائي وغيرها .

ولا تتساوى هذه العلوم والقوانين من حيث علاقتها بعلم العقاب ، ولذلك سنجتزئ ببيان أوثقها علاقة به .

أولاً : علم العقاب وعلم الاجرام :

يبحث علم الإجرام في الجريمة كظاهرة إجتماعية بقصد تقصى أسبابها . أما علم العقاب فيواجه هذه الظاهرة الإجرامية ويبين الوسائل اللازمة لعلاج أسبابها . ومن هنا تتضح الصلة الوثيقة بين علم الإجرام وعلم العقاب ، فالأول هو علم « فهم » المجرم والثاني هو علم « معاملته » (٢) ، ومن أجل ذلك يعتبر علم الإجرام « مدخلا » إلى علم العقاب (٣) ، بمعنى أن علم العقاب لا يمكن أن يؤدي دوره في اختيار الجزاء الجنائي المناسب للمجرم وبيان أساليب معاملته بما يحقق الهدف من الجزاء إلا في ضوء الدراسات التي يقوم بها علماء الإجرام ، وبعبارة أخرى نقول إن علم الإجرام يقوم بعملية « التشخيص » ، أما علم العقاب فيقوم بعملية « العلاج » في ضوء هذا التشخيص ، ولا شك أن نجاح العلاج يتوقف على سلامة التشخيص ، ومن هنا كانت بحوث كل من علمي الإجرام والعقاب تبدو متكاملة متساندة (٤).

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٢٣ .

(٢) عوض محمد — مبادئ علم الاجرام — سنة ١٩٧٣ ص ٢٤ .

(٣) جلال ثروت — ص ١٨٨ .

(٤) أحمد فتحي سرور — ص ٣٠٥ .

ثانيا : علم العقاب وقانون العقوبات :

قانون العقوبات هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الجرائم والعقوبات المقررة لها . أما علم العقاب فهو مجموعة الأصول والمبادئ التي في ضوئها يتم اختيار الجزاء وأسلوب معاملة المجرم ، ومن هنا يتضح الدور الكبير الذي يؤديه علم العقاب في معاونته المشرع لاختيار أنسب الجزاءات الجنائية وأساليب المعاملة العقابية ، فهو بمثابة « المرشد » الذي يضيء طريق المشرع ويهدي خطاه في مواجهة الجريمة .

ثالثا : علم العقاب وقانون الإجراءات الجنائية :

هناك علاقة وثيقة بين علم العقاب وقانون الإجراءات الجنائية ، فالأحكام الإجرائية لتوقيع وتنفيذ العقوبات والتدابير الوقائية يعالجها قانون الإجراءات الجنائية . ومن ناحية أخرى فإن المعاملة العقابية لا تكون مثمرة إلا بإخضاعها للإشراف القضائي ، ولذلك أتجهت معظم التشريعات إلى الأخذ بنظام قاضي الإشراف على التنفيذ الذي يتولى الفصل في « خصومة التنفيذ » التي تنشأ بين الدولة صاحبة الحق في العقاب وبين المحكوم عليه الملتزم بتحمل العقوبة ، ويتولى قانون الإجراءات الجنائية بيان أحكام هذه الخصومة .

محتويات الكتاب

سنوزع البحث في علم العقاب على أربعة أبواب رئيسية هي :

الباب الأول : الأساس الفسكرى للعقاب .

الباب الثاني : الجزاءات الجنائية .

الباب الثالث : المؤسسات العقابية .

الباب الرابع : المعاملة العقابية .



الباب الأول

الأساس الفكرى للعقاب

تمهيد وتقسيم :

أدت الدراسات العلمية فى مواجهة الظاهرة الإجرامية إلى ظهور آراء متنوعة لتوضيح الأساس الفكرى للعقاب تخالف ما كان سائداً من نظريات عقابية حتى أواخر القرن الثامن عشر (١) .

ويمكن التمييز بين أربعة اتجاهات اهتمت بتحديد أغراض العقوبة وأهدافها، الأول تمثله المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) وتلحق بها المدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) وتميز بالطابع النظرى المتافيزيقي مع التعلق إلى حد ما بتراث الفلسفات السابقة . والثانى تمثله المدرسة الوضعية الإبطالية وتميز بطابع البحث الوصفى التجريبي . وقد حاول البعض التوفيق بين المدرسة التقليدية والمدرسة الوضعية وذلك فيما يعرف بمدارس التوفيق . أما الاتجاه الرابع فيتمثل فى حركة الدفاع الاجتماعى .

(١) اصطبغت العقوبة فى القوانين القديمة بفكرة الانتقام والتفكير بالجانى ، لأنها كانت تعتبر الجريمة اعتداء على أوامر الآلهة ، ونجد ذلك واضحاً فى القوانين المصرية القديمة وقانون مانو الهندى وقوانين بلاد ما بين النهرين وأشهرها قانون الملك حمور ابى . أنظر :

Bouzat (Pierre) et Pinatel (Jean), Traité de droit pénal

et de criminologie, paris, 1963, T. I par Bouzat, p. 34 et s.

أنظر أيضاً : جندى عبد الملك — الموسوعة الجنائية — ج ٥ سنة ١٩٤٢

ص ٤٧٧ ، محمود نجيب حسنى — ص ٣٨ ، جلال ثروت — ص ١٩١ .

لذلك ستنقسم هذا الباب إلى أربعة فصول هي :

- الفصل الأول : المدرسة التقليدية .
- الفصل الثانى : المدرسة الوضعية .
- الفصل الثالث : مدارى التوفيق .
- الفصل الرابع : حركة الدفاع الاجتماعى .

الفصل الأول

المدرسة التقليدية

المبادئ الأساسية للمدرسة التقليدية :

يعتبر المركز سيزار دى بكاريا Cesare De Beccaria رائد المدرسة التقليدية *Ecole classique* رغم أن هناك عدداً من المفكرين قد سبقوه إلى انتقاد الأوضاع العقابية فى أوروبا ، ولكن بكاريا كان أكثرهم اهتماماً بحركة الإصلاح الجنائى فى عصره ، وقد رأس بنفسه اللجنة التى أعدت مجموعة قانون العقوبات الذى أصدره ليوبولد الثانى أمير توسكانيا فى بيزا سنة ١٧٨٦ ، ويعد من الفاحية التاريخية أول قانون عقوبات أوروبى أقيم على أسس حديثة أهمها الارتباط بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وإلغاء عقوبات الإعدام والتعذيب والمصادرة العامة ، وكان ذلك كله قبل قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ .

وأهم مؤلفات بكاريا كتاب صغير « فى الجرائم والعقوبات » نشره سنة ١٧٦٤ نادى فيه بمبادئ جديدة ، كان لها صداها فى التشريعات الجنائية كلها ، ويعتبر بمثابة نقطة تحول فى تاريخ القانون الجنائى والأساس الذى قامت عليه كثير من مبادئ الثورة الفرنسية ^(١) . وقد استمد بكاريا هذه المبادئ من نظرية العقد الاجتماعى ، والتى تتلخص فى أن الساطة الحاكمة ليست إلا ممثلة للجمعية ، وما تملكه هذه الساطة من حق العقاب يقوم أساساً على تنازل من

(١) فيما يتطرق بالمبادئ التى نادى بها بكاريا أنظر :

Glaser, Beccaria et son influence sur la réforme du droit penal, Rev. int. dr. pén., 1923, p. 425; Richard, Le paradoxe de Beccaria, Rev. sc. crim., 1964, p. 773.

أفراد المجتمع لهذه السلطة عن حقهم في الدفاع عن أنفسهم وأحوالهم لتمارسه بالنيابة عنهم بنية تحقيق المصلحة الاجتماعية . وإذن فأفراد المجتمع قد قبلوا سلفاً توقيع العقاب عليهم إذا ما خالفوا شروط العقد الاجتماعي . ويترتب على ذلك أن الدولة لآعلاك فرض عقوبات قاسية أو تحسكية مادام حقها في العقاب مستمداً من حقوق الدفاع المملوكة لأفراد المجتمع .

وانطلاقاً من هذه النظرية أسس بكاريا المبادئ التي قامت عليها المدرسة التقليدية، وأهم مبادئ هذه المدرسة :

أولاً : المساواة بين الناس في العقاب ، لأن كل فرد قد نزل للمجتمع عن قدر من الحقوق مساو لما نزل عنه غيره من الأفراد . ومؤدى هذه المساواة وجوب تحديد الجرائم والعقوبات بمجموعة نصوص قانونية واضحة لا تدع مجالاً لتحكم القاضي ، وهذا هو « مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات » الذي تأخذ به كافة التشريعات الحديثة . ويترتب على ذلك وجوب نشر نصوص القانون لتتوافر له العلانية اللازمة لتعرف الكافة عليه .

ثانياً : عدم المثالة في قسوة العقوبات ، لأن الأفراد لم يزلوا للمجتمع إلا عن بعض حقوقهم اللازمة لقيامه ، وما عدا ذلك من الحقوق احتفظوا بها لأنفسهم فلا تجوز معاقبتهم على ممارستها . ومن أجل ذلك لا يجوز تقييد حريات الأفراد ، ومن الأفضل للدولة أن تطلق الحريات مع القيام بحملات واسعة من التوعية والإرشاد .

ثالثاً : غرض العقوبة هو ألا يكرر المجرم إجرامه ولا يقلده فيه غيره، أى منع الجاني من ارتكاب جريمة جديدة (الردع الخاص) ، وصرف الآخرين عن ارتكابها (الردع العام) . وعلى ذلك يكفي في مشروعية العقوبة أن يكون الأثم الفاعل من توقيعها أكبر من الفائدة التي يتوقعها الجاني من الجريمة ، وذلك دون مغالاة

ولا إفراط في التسوية ، لأن العقوبة المعتدلة أجدى في مكافحة الإجرام من العقوبة الفظة (١)

رابعاً : عماد التجريم والعقاب ضوابط مادية أو موضوعية مجردة ؛ بمعنى أن تحديد العقوبة منوط بالأفعال المادية ومدى ما تجلبه من ضرر على المجتمع بغض النظر عن شخص مرتكبها ومدى خطورته . فالعقوبات تزداد شدة تبعاً لمدى الضرر الذي أصاب المجتمع من ارتكاب الجريمة ، دون عبرة بقصد الجاني أو بحسامة الخطأ المرتكب . وبفاء عليه فالشروع عقوبته أخف من عقوبة الجريمة التامة والاشتراك عقوبته أخف من عقوبة الفعل الأصلي ، ولا تجوز زيادة عقوبة المجرم العائد مادام الضرر الناشئ عن جريمته مساو للضرر الناشئ عن جريمة المجرم المبتدئ .

خامساً : الفرد هو سيد إرادته حين أبرم مع الدولة العقد الاجتماعي ، وهو سيد هذه الإرادة أيضاً عند ما يخالف العقد بارتكاب الجريمة . وبناء على ذلك لا تجوز مساءلة الجاني عن جريمته إلا إذا توافرت لديه الإرادة الحرة ، فلا مجال لعقاب الجفون أو الصغير غير المميز ، كما أنه لا مجال لوجود مسئولية مخففة .

وقد غالى بعض أنصار هذه المدرسة إلى حد القول بأن حرية الاختيار تكاد تكون مطلقة لدى الإنسان ، وأن إرادته كاملة عندما يختار أحد طريق الخير والشر . وذهب البعض الآخر إلى أن حرية الإختيار — فضلاً عن كونها مطلقة — فهي أيضاً متساوية بين جميع الجناة عندما يكونون كاملي الإدراك ، فلا مجال للمناورة في المعاملة بينهم بحسب ظروف كل منهم (٢) .

(١) وقد ذهب الفقيه الألماني « فويرباخ » — وهو أحد أقطاب هذه المدرسة — إلى القول بنظرية « **الأكراه النفسي** » بمعنى أن العقوبات من شأنها أن تخلق لدى الأفراد بواعث مضادة للبواعث الإجرامية تتوازن معها أو تزيد عليها فتصرفهم عن الإجرام (محمود نجيب حسنى — ص ٦٤) .
(٢) انظر : رعوف عبيد — مبادئ علم الإجرام — سنة ١٩٧١ — ص ٣٦ .

وقد نادى بفكرة « النفعية الاجتماعية » الفيلسوف الانجليزى بنتام Jeremy Bentham فقال إن القانون الذى يحكم الأفعال الإنسانية هو قانون اللذة والألم ، فاللذة (أو المنفعة) هى وحدها الخير المرغوب فيه ، والألم (أو الضرر) هو الشر الذى يجب تفاديه . وبناء عليه فالفعل لا يكون خيراً إلا إذا حقق لصاحبه نفعاً أو لذة ، أما إذا أدى إلى ضرر أو ألم فهو شر ، ومهمة التشريع الوضعى هى كفالة أكبر قدر من الحرية من أجل تحقيق أكبر قدر من اللذة سواء كانت لذة حسية أو معنوية ، مثل السمعة الطيبة والراحة النفسية والصلة الحسنة بالآخرين . أما القيود التى يضعها التشريع على حريات الأفراد فتهدف إلى تحقيق المنفعة الاجتماعية ، والعقوبة المجدية هى ما كان الأذى الذى يصيب الجانى بتوقيفها راجحاً فى نظره على اللذة التى يسعى إلى تحقيقها بارتكاب الجريمة ، وبذلك يتحقق الغرض من العقوبة وهو الردع .

وقد لا حظ البعض أن فكرة النفعية الاجتماعية تسمح بتشديد العقوبات أكثر مما تسمح به فكرة الأساس التعاقدى للعقوبة التى تقيد العقوبة بمحدود القدر الذى نزل عنه الأفراد من حقوقهم للمجتمع ، أما فكرة النفعية الاجتماعية فتطلق العقوبة إلى المدى الذى يحقق هذه المنفعة ، ولذلك كان بنتام راعياً إلى حد ما فى تشديد العقاب ، بعكس سكاريا الذى توخى التناسب بين الجريمة والعقوبة (١) .

تأثير المدرسة التقليدية :

أحدثت مبادئ المدرسة التقليدية دويًا هائلا فى البلدان الأوربية ، وبادرت كثير من التشريعات إلى الأخذ بها ، وأهم تطبيق لمبادئ المدرسة التقليدية يتمثل فى « إعلان حقوق الإنسان والمواطن » الذى أصدرته الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ فقد نصت المادة السادسة من هذا الإعلان على تعريف الحرية بقولها : « إن الحرية

هى السلطة التى يملكها الإنسان ويفعل بمقتضاها كل ما لا ضرر فيه على حقوق الغير ، إن أساسها الطبيعية ، وقاعدتها العدل ، وحاميها القانون ، ويوجد حدها الخلقى فى المثل الآتى : لا تفعل بغيرك ما لا ترضى أن يفعل بك . ونصت المادة الثامنة على مبدأين يعتبران إقراراً صريحاً لما نادى به بكاريا ، المبدأ الأول هو : ليس للقانون أن يقرر العقوبات إلا فى نطاق ضيق وجه الضرورة فيه واضح . والمبدأ الثانى هو : لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون وضع وأصدر قبل الجريمة وطبق على وجه قانونى ^(١) .

كذلك أثرت المدرسة التقليدية فى قانون العقوبات الفرنسى الصادر سنة ١٧٩١ فأقر مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، واستبعد السلطة التقديرية للقاضى بأن نص على عقوبات محددة ثابتة لها حد واحد ، وألغى حق العفو ، واستبعد العقوبات المؤبدة والمصادرة العامة ، وحصر حالات الإعدام فى ٣٢ حالة فقط بعد أن كانت ١١٥ حالة فى التشريع السابق على الثورة ^(٢) .

ولكن سرعان ما تبين عدم ملائمة هذه الفصوص الثورية للأوضاع السياسية الجديدة فى عهد الامبراطورية وقصورها عن حماية المجتمع وحفظ الأمن ، فجاء قانون العقوبات لسنة ١٨١٠ أشد من سابقه متميزاً بالطابع المنفعى ، فأعاد العقوبات المؤبدة ، وزاد من الحالات التى يجوز فيها الحكم بالإعدام ، ونص على عقوبة المصادرة العامة ، واعترف للقاضى بسلطة تقديرية بأن جعل لكل عقوبة حداً أدنى وحداً أقصى ، وأقر الظروف المخففة فى الجنح فقط بشرط ألا يتجاوز ضرر الجريمة خمسة وعشرين فرنكاً .

(١) تيرل وفيتى — ص ١٥ ، رمسيس بهنسام — النظرية العامة للقانون الجنائى — طبعة ثانية سنة ١٩٦٨ ص ١٦ .

(٢) محمود نجيب جسنى — ص ٦٤ .

نقد المدرسة التقليدية :

على الرغم من التأثير العميق الذى تركته المدرسة التقليدية فى الفكر الجنائى ، والتغيير الكبير الذى أدخلته على التشريعات العقابية ، فإنها لم تسلم من العيب ، وقد وجهت إليها جملة انتقادات ، أهمها :

١ — أنها مدرسة متطرفة تبالغ فى التجريد ، إذ أغفلت « الفاعل » واهتمت « بالفعل » ، أى أنها ركزت اهتمامها فى الجريمة ومدى خطورتها على المجتمع ، وأغفلت شخص الجانى وعوامل انحرافه ، ففطرت إليه كما لو كان كائناً مجرداً .

٢ — أدت المساواة التى نادى بها إلى الظلم ، فتحدد عقوبة ثابتة توقع على كل من يرتكب جريمة معينة مهما كانت الظروف والملاسات الواقعية ، جعل العقوبة ظالمة ، فعدالة الجزاء لا تتحقق إلا بمراعاة الظروف الشخصية والموضوعية التى أحاطت بالجانى وقت ارتكاب الجريمة ، وليس صحيحاً القول بأن الجزاء الذى يردع شخصاً يصلح لردع جميع الناس ^(١) .

المدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) : Ecole néo-classique

قامت المدرسة التقليدية الجديدة على أنقاض المدرسة التقليدية الأولى ، وقد اعتمدت على نظرية العدالة المطلقة La justice absolue للفيلسوف إيمانويل كانت Kant (١٧٢٤ — ١٨٠٤) الذى انتقد نظرية النفعية الاجتماعية التى تبرر العقوبة بالفائدة التى تعود من ورائها ، وقال إن أساس العقوبة هو تحقيق العدالة المطلقة ، فالجانى يعاقب لأن العدالة تتطلب ذلك ، فمن ارتكب شراً بإرادته الحرة يجب أن ينزل به شر يقابله ، لأن العدالة تتأذى من تركه بدون جزاء . وإذن فحق العقاب يقوم على أساس العدالة التى توجب التكفير عن الخطأ . وفى سبيل توضيح نظريته ضرب « كانت » المثل المعروف عن « الجزيرة المهجورة »

(١) جلال ثروت — ص ١٩٩ ، محمود نجيب حسنى — ص ٦٥ .

L'île abandonnée والذي يقول فيه إنه لو افترضنا أن البشر المقيمين في جزيرة ما قردوا الرحيل منها وتركها خاوية ، فمن الواجب قبل أن يهجروها أن ينفذوا آخر حكم بالإعدام صدر فيها رغم أن هذا التنفيذ عديم الجدوى بالنسبة للجماعة ، وإنما يحتمه قانون خلق سام يبنى العقاب . فهذا المثال ضربه « كانت » ليؤكد به قوة الاحساس بشعور العدالة في ضمير أى مجتمع . ولكنه من ناحية أخرى لا ينكر أن الدولة تهدف من توقيع العقوبة إلى تحقيق منفعة اجتماعية تتمثل في تخويف الناس من أثر العقوبة (الردع العام) وفي إصلاح المجرم (الردع الخاص) ، ولكن هذه المنفعة يجب أن تكون في المرتبة الثانية . وهكذا يميز « كانت » بين حق العقاب والفائدة المحتملة من ورائه ، فالأول يقوم على فكرة العدالة ، أما الثانية فهي مجرد هدف عملي للعقوبة^(١) .

وقد تأثر أنصار المدرسة التقليدية الجديدة بهذه الفلسفة^(٢) ، فجمعوا بين فكرة العدالة وفكرة النفعية الاجتماعية ، فالعقوبة تقوم أساساً على العدالة وترمى إلى تحقيقها ، ولكنها يجب أن تكون مقيدة بحدود منفعتها الاجتماعية ، فليس للمجتمع أن يعاقب بما يجاوز حدود العدالة ولا الضرورة في نفس الوقت .

وقد انتقد أنصار هذه المدرسة فكرة المساواة المجردة بين جميع الأشخاص الذين تتوافر لديهم حرية الاختيار ، وقالوا إن هذه الحرية تتفاوت من شخص لآخر ، لأن ضابط هذه الحرية هو القدرة على مقاومة الدوافع الشريرة التي تغرى بالجريمة ، وهذه القدرة تختلف من شخص لآخر ، بل إنها تتفاوت بالنسبة لذات الشخص من تصرف لآخر ، وبالتالي تصبح المساواة بين الأشخاص مجرد افتراض لا أساس

(١) بوزا — ص ٤٧ ، أحمد فتحي سرور — ص ٤٧ .

(٢) من أنصار هذه المدرسة : جيزو Guizot وجوفروي Jouffroy
 واورتولان Ortolan وجارو Garraud وجارسون Garçon

له من الواقع . وقد رتب أنصار هذه المدرسة على تحديد ضابط حرية الاختيار على هذا النحو نتيجتين هامتين هما :

الأولى: أن حالات امتناع المسؤولية ليست محصورة في الجنون والعمه ، وإنما تمتد لتشمل مجرد انتفاء حرية الاختيار مهما كانت الأسباب المؤدية لذلك .

والثانية : وجوب الأخذ بنظام المسؤولية الجنائية المخففة Responsabilité pénale atténuée لأن هناك فريقاً من المتهمة تنقص لديهم حرية الاختيار ولكنها لا تنعدم تماماً، مثال ذلك بعض حالات الأمراض النفسية والعصبية التي تضعف قدرة المريض على مقاومة نوازع الشر دون أن تعد هذه القدرة .

تأثير المدرسة التقليدية الجديدة :

يعود إلى هذه المدرسة الفضل في انتشار أنظمة التخفيف العقابي ، مثال ذلك نظام الأعدار القانونية ، والظروف القضائية المخففة ، ووقف تنفيذ العقوبة . كذلك يرجع لها الفضل في الأخذ بنظام التفريد العقابي المأخوذ به الآن في جميع التشريعات الحديثة .

وقد أثرت تعاليم هذه المدرسة في التشريعات الوضعية، ففي سنة ١٨٣٢ أدخلت تعديلات جوهرية على قانون العقوبات الفرنسي أتجهت إلى تخفيف العقوبات ومنع صور التعذيب ، فالنيت العقوبات القاسية كقطع يد قاتل أحد أصوله قبل تنفيذ الإعدام فيه ، وربط المجرم بعامود رأسى ووضع رقبة في حلقة من الحديد وعرضه على الجمهور ، والوصم بالحديد المحمى . كذلك توسع الشارع الفرنسي في نظام الظروف المخففة حتى شملت كل الجرائم ، وميز بين الجرائم السياسية والجرائم العادية من حيث العقوبات ، ثم ألغى عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية بالمرسوم الصادر في ٢٩ فبراير سنة ١٨٤٨ .

كذلك أثرت تعاليم هذه المدرسة في قانون العقوبات الألماني الصادر سنة ١٨٧٠ وقانون العقوبات الإيطالي الصادر سنة ١٨٨٩ .

نقد المدرسة التقليدية الجديدة :

كان أهم ما وجه من نقد إلى المدرسة التقليدية الجديدة هو أنها أفسحت المجال للعقوبات القصيرة المدة ، وهي أشد العقوبات إضراراً بالمجتمع وبالمحكوم عليهم . ذلك أن نظام المسؤولية الجنائية المخففة أدى إلى توقيع عقوبات قصيرة المدة ، وهذه العقوبات لا تفيد كأداة ردع ولا هي تصلح كوسيلة لإعادة تأهيل الجاني ^(١) .

كذلك أخذ على هذه المدرسة أنها أهملت إصلاح أمر الجاني وركزت اهتمامها في تحقيق العدالة والردع العام . وقد أدى ذلك إلى ازدياد واضح في عدد الجرائم ^(٢) .

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٦٩ .

(٢) وقد لاحظ بعض أنصار هذه المدرسة أن نسبة كبيرة من الجرائم قد ارتكبها المجرمون العائدون ، واستخلصوا من ذلك أن العيب الحقيقي ليس في تعاليم المدرسة التقليدية الجديدة وإنما في نظام السجون الفاسد بحيث لو تم إصلاح هذا النظام لقلت نسبة الاجرام . ولذلك اهتم هؤلاء الباحثون بدراسة نظام السجون واقتراح سبل اصلاحها ، وتكونت من مجموعة آرائهم وأبحاثهم ما يسمى بالمدرسة العقابية *Ecole Pénitentiaire* وقد ردت فساد نظام السجون الى امرين : الأول هو الاختلاط بين المسجونين والثانى هو خلو السجون من أساليب التهذيب والاصلاح .

وبفضل جهود هذه المدرسة انشئت الجمعية العامة للسجون في سنة ١٨٧٧ التى ساهمت بالعديد من الدراسات في اقتراح خير السبل لاصلاح نظم السجون . انظر : محمود نجيب حسنى — ص ٧٠ .

الفصل الثاني

المدرسة الوضعية

سياسة العقاب في المدرسة الوضعية :

منذ قيام الثورة العلمية في منتصف القرن التاسع عشر ، بدأ تطبيق منهج الملاحظة والتجربة في دراسة السلوك الإنساني ، وقد اتضح هذا التفكير في اتجاه الفلسفة الوضعية التي أنشأها في فرنسا أوغست كومت Auguste Comte وهي الفلسفة التي ابتعدت عن المنهج الميتافيزيقي وأنكرت كل تفكير لا يعتمد على التجربة والملاحظة ، وبالتالي فإن التفكير الميتافيزيقي يعتبر عبثاً صبيانياً لأنه لا يمكن التثبت منه بالتجربة (١) .

وقد اعتمدت السياسة الجفائية الوضعية على المنهج العلمي للفلسفة الوضعية ، وفي ضوءه فسرت الجريمة وحددت رد الفعل الذاتي عنها والتدابير المانعة لارتكابها . وقد أدى هذا التفسير العلمي للجريمة إلى نشوء علم الإجرام ، وكانت النتائج التي أسفر عنها هذا العلم هي التي حددت السياسة الجفائية الوضعية (٢) .

ومن أشهر زعماء المدرسة الوضعية: سيزاري لومبروزو (٣) Cesare Lombroso

(١) ميرل وفيتي — ص ٢٤ ، أحمد فتحي سرور — ص ٥٠ .

(٢) أحمد فتحي سرور — ص ٥٠ .

(٣) كان لومبروزو استاذاً للطب الشرعي في تورين Turin وظهر له سنة ١٨٧٦ أشهر مؤلفاته بعنوان « الإنسان المجرم » L'homme criminel

وإنريكو فرى^(١) Enrico Ferri ورافايل جاروفالو^(٢) Raffaele Garofalo وأهم مبادئ هذه المدرسة هو إنكار حرية الاختيار واعتناق فكرة الجبرية Déterminisme بمعنى أن الإنسان ليس حراً في تصرفاته ، بل هو مسير نتيجة عوامل خارجية وداخلية دفعته إلى التصرف . وبتطبيق هذا المبدأ على الجريمة يتبين أنها نتيجة نوعين من العوامل هما :

١ — العوامل العضوية والنفسية التي تتعلق بالتكوين العضوي والنفسى للجانى .

٢ - العوامل الاجتماعية العارضة .

وترتب المدرسة الوضعية على مبدأ الجبرية النتائج الآتية :

أولاً : لا مجال للمسئولية الجفائية في صورتها التقليدية وهى المسئولية الأدبية المبنية على خطأ الجانى ، فمادامت الجريمة نتيجة لازمة لموامل معينة خضع لتأثيرها الجانى ، فلا يمكن اعتباره قد ارتكب خطيئة شخصية ، لأن الذنب فى إجرامه مردد إلى العوامل التى جعلته يتردى فى هوة الجريمة .

وعلى الرغم من انتفاء المسئولية الأدبية للجانى ، فإنه — على حشد تعبير إنريكو فرى — مسئول مسئولية اجتماعية Socialement responsable بمعنى أنه يخضع قهراً عنه للتدبير الذى يراه المجتمع كفيلا بالحيلولة دون إجرامه مرة أخرى .

ثانياً : الجريمة ليست الظاهرة التى تستوجب العقاب ، ومن العبث الاهتمام بها ، فقد وقعت وليس فى المقدور إزالتها ، وإنما يمكن الخطار فى شخص

(١) كان انريكو فرى أستاذاً للقانون الجنائى بجامعة روما ، وقد وضع فى سنة ١٨٨١ مؤلفاً بعنوان « علم الاجتماع الجنائى »

Sociologie criminelle

(٢) كان البارون جاروفالو رئيس دائرة محكمة استئناف نابولى Naples وقد وضع فى سنة ١٨٨٥ مؤلفاً بعنوان « علم الاجرام » .
Criminologie

الجاني ، قالجاني — كما يقول لومبروزو — جرثومة اجتماعية *Microbe social* تهدد صحة المجتمع ، ولذلك يجب على المجتمع أن يتخذ قبله الإجراء الذى يكفل وضعه فى ظروف تحول دون عودته إلى الإجرام . ولا يمكن اعتبار هذا الإجراء « عقوبة » لحقت بالجاني ، فانكار مسئوليته يستتبع حتماً إنكار عقابه ، وإعما هذا الإجراء يعد مجرد وسيلة يدافع بها المجتمع عن كيانه أى مجرد تدبير وقائى *Mesure de sûreté* ويرتب على ذلك وجوب اتخاذ هذا الإجراء مع كل شخص ارتكب جريمة ، سواء كان مجنوناً أو عاقلاً ، غير مميز أو مميزاً ، ففى جميع هذه الحالات يجب تأمين المجتمع ضد خطر عودة الجاني إلى الجريمة من جديد . وتبعاً لذلك لا يوجد مجال للكلام فيما يسمى بموانع المسئولية الجنائية ، فكل إنسان مسئول عن جريمته ، بمعنى أنه يجب أن يخضع لتدبير يبق المجتمع من عودة الجاني إلى ارتكاب جريمة أخرى .

ثالثاً : من واجب المجتمع — الذى يتخلص من أذى الجريمة — أن يحارب الأسباب والظروف المهيئة لها ، مثل الفقر والجهل والمرض وفساد نظام الأسرة والمعتقدات الاجتماعية السيئة كالأخذ بالثأر . ويقول « فرى » إن تكاليف الوقاية من الجريمة أقل بكثير من تكاليف العلاج ، وضرب لذلك مثلاً بالشارع المظلم الذى ينقلب أثناء الليل مسرحاً للعديد من الجرائم ، فإنه يكفى لمنعها أن يضاء هذا الشارع أو أن تضاعف إضاءته ، وهو أمر لا يكلف الدولة إلا القليل إذا قورن بتكاليف ملء الشارع برجال الشرطة لضبط الجناة وبناء مزيد من السجون .

وقد اتسع هذا المفهوم ليشمل مجابهة الحالات الفردية الخطرة السابقة على وقوع الجريمة *Ante delictum* وتنبؤ عن ميل نحو الإجرام ، كالحلحتى الاشقياء والتشرد .

رابعاً : التدابير التى يتعين على المجتمع اتخاذها مع المجرمين ، أى بعد

وقوع الجريمة ، تختلف باختلاف الفئة التي ينتمى إليها المجرم . ووفقاً للمنهج التجريبي قسمت المدرسة الوضعية المجرمين إلى خمسة أقسام :

١ - المجرم بالميلاد أو بالتكوين .

٢ - المجرم بالعادة .

٣ - المجرم المجنون .

٤ - المجرم بالصدفة .

٥ - المجرم بالعاطفة .

فالمجرم بالميلاد لا أمل في إصلاحه ، ولذلك يتعين استئصاله من المجتمع عن طريق الإعدام أو النفي المؤبد أو الإقامة في مستعمرة زراعية . ونفس هذا المصير يجب أن يلحق المجرم بالعادة ولكن بشرط أن يثبت اعتياده على الإجرام . أما المجرم المجنون فيجب إيداعه في مستشفى للأمراض العقلية . والتدبير الذى يتخذ ضد المجرم بالصدفة هو إبعاده عن الوسط الذى يعيش فيه بإرساله إلى مستعمرة زراعية أو صناعية ، ولكن يجب التحرز من تعريضه لعقوبة تؤدي إلى اختلاطه بغيره من الجناة حتى لا يتحول إلى مجرم بالعادة . كذلك المجرم بالعاطفة يجب أن يتخذ معه تدبير شبيه بما يتخذ مع المجرم بالصدفة .

وإذن فالتدابير الواجب اتخاذها مع المجرمين قد تكون « استثنائية » بالإعدام أو « عازلة » كالاقتال في مستعمرة مدى الحياة ، أو « علاجية » كالوضع في مستشفى للأمراض العقلية ، أو « اجتماعية » كحظر الإقامة في مكان معين أو المنع من ممارسة وظيفة أو حرفة أو مهنة معينة .

تأثير المدرسة الوضعية :

أحدثت المدرسة الوضعية ثورة في مبادئ القانون الجنائى ، ففتحت المجال أمام نظرية جديسة للمسؤولية الجنائية قوامها « الخطورة الإجرامية » دون حرية الاختيار .

كذلك ساهمت هذه المدرسة في وضع قواعد علوم جديدة أهمها علم الإجرام . كما دفعت العديد من التشريعات الجنائية إلى التوسع في الأخذ بكثير من « التدابير » سواء قبل وقوع الجريمة أو بعد وقوعها . وقد اهتم قانون العقوبات الليبي بالتدابير الوقائية فخصص لها الباب السادس من الكتاب الأول (المواد ١٣٥ - ١٦٤) .

نقد المدرسة الوضعية :

على الرغم من الدور الكبير الذي لعبته المدرسة الوضعية في مكافحة الإجرام وتوجيه سياسة العقاب ، فإنها استهدفت لانتقادات عديدة ، أبرزها أنها غالت في الاهتمام بشخص المجرم وأهملت البحث في « الجريمة » كواقعة مادية تصيب المجتمع بالضرر .

كذلك أخذ على هذه المدرسة إنكارها لحرية الإنسان واختياره ، واعتبار أفعاله وليدة الجبر ، رغم أنه من اللازم في جميع التشريعات أن تقع حرية الاختيار في الأساس الأول من المسؤولية الجنائية ، ولو قدر لأى تشريع وضعى أن يقيم المسؤولية الجنائية على انتفاء دور الإرادة الإنسانية لما كان في ذلك أى تقدم بل رجوع إلى الوراء (١) .

كذلك يعيب المدرسة الوضعية أن تصنيفها لبعض فئات المجرمين تصنيف تحكيمي يعوزه الدليل ، ففكرة المجرم بالميلاد أو التكوين لا سند لها من الواقع ، بل إن التجربة والملاحظة تكذبها ، فالثابت أن كثيراً من المجرمين لا يتميزون بأى شذوذ في التكوين ، كما أن الشذوذ في التكوين قد يتوافر في أشخاص لم يرتكبوا جريمة ما ولا يوجد في ظروف حياتهم ما يحمل على الاعتقاد بأنهم سوف يتجهون نحو الإجرام .

وأخذ أيضاً على المدرسة الوضعية أنها تجاهلت الدور التربوي للقانون ،
فالقانون نظام إجتماعى يعبر عن القيم الأساسية التى تسود فى المجتمع ، وللعقوبة
منزلتها بين القيم الإجتماعية باعتبارها جزءاً تقتضيه العدالة ، وليست مجرد وسيلة
لعلاج الجانى والدفاع عن المجتمع^(١) .

الفصل الثالث

مدارس التوفيق

كان من الطبيعي إزاء وجود مدرستين متطرفتين هما المدرسة التقليدية والمدرسة الوضعية ، أن تنشأ بعض المدارس لمحاولة التوفيق بينهما . وقد تمثلت هذه المدارس في عدة اتجاهات تنبئ كلها على الجمع بين المنهج الميتافيزيقي للمدرسة التقليدية والمنهج العلمي للمدرسة الوضعية .

وسنقتصر الكلام هنا على مدرستين هما : المدرسة الثالثة ، والاتحاد الدولي لقانون العقوبات .

المدرسة الثالثة أو الوضعية الانتقادية :

سميت هذه المدرسة بالثالثة باعتبار أن المدرسة التقليدية هي الأولى ، والمدرسة الوضعية هي الثانية . وقد ظهرت في إيطاليا برعامة الفقيهين إيمانويل كارنفالي E. Carnevale وبرناردينو أليمينا B. Alimena وهما في الأصل من رجال المدرسة الوضعية ولكنهما اقتنعا بصواب بعض الانتقادات التي وجهت إلى تلك المدرسة ، فحاولا تلافيها بتبني بعض آراء المدرسة التقليدية (١) . وإذن فالطابع المميز لهذه المدرسة هو التوفيق بين آراء المدرسة التقليدية وآراء المدرسة الوضعية ، فرأت أن القانون الجفائي يجب أن يستند إلى أسس أخلاقية وإجتماعية معاً ، وعلى الرغم من إنكار أنصار هذه المدرسة لفكرة حرية الاختيار إلا أنهم يأخذون

(١) تخلت هذه المدرسة عن فكرة « المجرم بالميلاد أو التكوين » التي نادى بها المدرسة الوضعية (محمود نجيب حسنى — ص ٧٨) .

عبداً المسؤولية الأخلاقية التقليدية . أما من حيث الجزاء فهو يتسم ليشمل « العقوبة » كوسيلة للردع « والتدابير » التي يوقعها القاضى طبقاً لمعايير قانونية . أما هدف الجزاء الجنائى فهو تحقيق « العدالة الجنائية » وهذه العدالة لا تقوم على فكرة مثالية مجردة كما ذهبت المدرسة التقليدية ، ولا على فكرة الدفاع الاجتماعى كما ذهبت المدرسة الوضعية ، وإنما تستمد من المضمون الاجتماعى لقانون العقوبات (١) .

ويرجع إلى هذه المدرسة الفضل فى تهذيب آراء المدرسة الوضعية ومحاولة جعلها صالحة للتطبيق (٢) .

الاتحاد الدولى لقانون العقوبات :

أسس هذا الاتحاد فى سنة ١٨٨٠ ثلاثة من كبار أساتذة القانون الجنائى ، أحدهم الفقيه الألمانى فون ليست Franz Von Liszt والثانى الفقيه الهولندى فان هامل Van Hamel والثالث الفقيه البلجيكي أدولف برنس Adolphe Prins وقد تَجَنَّبَ مؤسسو هذا الاتحاد الخوض فى الجدل الميتافيزيقى الدائر بين أنصار المدرستين التقليدية والوضعية حول حرية الاختيار والجبرية ، ووجهوا إهتمامهم إلى مشاكل السياسة الجنائية ذات الطابع العلمى ، فنادوا بالابقاء على « العقوبة » كجزاء جنائى مع التسليم بأن لها عدة أغراض ، فقد تكون للتحذير أو الإصلاح أو الاستئصال . كذلك اتبعوا المنهج العلمى التجريبى فدعوا إلى دراسة شخص المجرم لاختيار ما يلائمه من العقوبات أو التدابير . ونادوا بالتفريد التنفيذى للعقوبة بعد تصنيف المحكوم عليهم وفقاً لشخصياتهم الإجرامية .

ويرى أنصار الاتحاد أن الإجرام يرجع إلى نوعين من العوامل : عوامل

(١) جلال ثروت — ص ٢٠٩ .

(٢) محمود نجيب حسنى — ص ٧٨ .

تتعلق بالتكوين الجسدى والنفسى للجانى ، وعوامل إجتماعية تتصل بالبيئة التى عاش فيها ، وتبعاً لذلك يتعين التمييز بين نوعين من المجرمين : المجرم بالاعتیاد أو بالطبيعة الذى يتجه إلى الإجرام بتأثير عوامل كامنة فيه ، والمجرم بالمصادفة الذى خضع لتأثير عوامل إجتماعية دفعته إلى الإجرام . وإلى جانب هذين النوعين يوجد نوع ثالث يتمثل فى المجرم الشاذ الذى يرجع إجرامه إلى خلل عقلى أو نفسى لا يصل إلى درجة الجنون ، وهذا المجرم لا تجدى معه العقوبة وإنما يحتاج إلى وسائل علاج عن طريق التدابير الوقائية .

وقد اعترف أنصار الاتحاد بأهمية التدابير المانعة التى تهدف إلى محاربة العوامل الإجتماعية التى تسبب أسباب الجريمة .

وقد لقيت مبادئ هذا الاتحاد تأييد عدد كبير من فقهاء القانون الجنائى ، وأسست مدارس تتبع مبادئه ، منها : المدرسة الفنية القانونية Ecole Technico- Juridique التى أسسها فى روما ساباتينى Sabatini والمدرسة العملية Ecole Pragmatique التى أسسها فى مدريد سالدانا Saldana

وقد توقف نشاط هذا الاتحاد بسبب وفاة مؤسسه ونشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم حلت محله منذ سنة ١٩٢٤ الجمعية الدولية لقانون العقوبات Association internationale de droit pénal التى ما زالت قائمة حتى الآن ونوالى عقد المؤتمرات الدولية^(١) . وقد اعتمدت هذه الجمعية على النهج العلمى التجريبي ، وسلمت بتعدد أغراض العقوبة ، وأقرت بقيام التدابير الوقائية ولكن لا يجوز الجميع بينها وبين العقوبة ، كذلك اهتمت بالتفريد التنفيذى للعقوبة .

(١) الرئيس الحالى لهذه الجمعية هو الاستاذ جان جرافن Jean Graven وسكرتيرها العام هو الاستاذ بيير بوزا Pierre Bouzat

الفصل الرابع

حركة الدفاع الاجتماعي

تطور مفهوم الدفاع الاجتماعي :

فكرة الدفاع الاجتماعي كأساس لنظام العقاب ليست جديدة في الفكر الجنائي ، بل تمتد جذورها إلى الفلسفة الإغريقية إذ نجد إشارات لها في كتابات أرسطو ، كذلك وردت في كتابات بعض الفلاسفة والمفكرين أمثال فولتير ومونتسكيو وبكاريا وبفتم وغيرهم .

وكان مفهوم الدفاع الاجتماعي مقصوراً على حماية المجتمع من المجرمين ، فكان موجهاً « ضد » المجرم وليس لمصلحته ، بمعنى أن الدفاع عن المجتمع يقتضي معاقبة المجرم بنقض النظر عن إصلاحه وإعادة تكييفه مع المجتمع (١) .

وقد تغير هذا المفهوم القديم بفضل أنصار حركة الدفاع الاجتماعي ، فلم يعد الهدف المباشر هو حماية المجتمع من المجرمين بقدر ما هو حماية المجرمين أنفسهم من المجتمع الذي يلفظهم ويطاردهم من حظيره ، وتتحقق هذه الحماية عن طريق « إعادة تأهيلهم اجتماعياً » وهو ما يعود في النهاية بالنفع على المجتمع ، وهذا المفهوم الجديد للدفاع الاجتماعي هو ما دعا البعض إلى تنضيل تعبير « حركة التأهيل الاجتماعي » على تعبير « حركة الدفاع الاجتماعي » (٢) .

والدفاع الاجتماعي لا يعتبر مدرسة فقهية بقدر ما هو حركة إصلاح تهدف إلى

(١) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٣٤ ، جلال ثروت ص — ٢١٣ ، محمود نجيب حسنى — ص ٨٢ .

(٢) أنظر : يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٣٤ .

إرساء قواعد سياسة جنائية جديدة عرفت باسم حركة الدفاع الاجتماعى .
وسنبن فيما يلى أفكار الجناح المتطرف فى حركة الدفاع الاجتماعى ويمثله
فيليبو جراماتيكا ، ثم أفكار الجناح المعتدل ويمثله مارك أنسل .

نظرية جراماتيكا :

إتضح المفهوم الحديث للدفاع الاجتماعى عندما أنشأ الفقيه الإيطالى
فيليبو جراماتيكا Filippo Gramatica الأستاذ بجامعة جنوا « مركز دراسات
الدفاع الاجتماعى » Centre d'études de défense sociale فى سنة ١٩٤٥
وجعل مقره مدينة جنوا . وفى سنة ١٩٤٧ عقد جراماتيكا فى « سان ريمو »
San Remo أول مؤتمر للدفاع الاجتماعى ، ثم عقد المؤتمر الثانى
فى « لياج » Liège سنة ١٩٤٩ وفى هذا المؤتمر صدر القرار بإنشاء « الجمعية
الدولية للدفاع الاجتماعى » Société internationale de défense sociale
برئاسة جراماتيكا^(١).

(١) وقد وضعت هذه الجمعية برنامجا لقواعد الحد الأدنى للدفاع
الاجتماعى نشرته سنة ١٩٥٤ وينقسم الى أربعة أقسام هى :

أولا : المبادئ الأساسية لحركة الدفاع الاجتماعى :

- ١ - أن الكفاح ضد ظاهرة الاجرام من الواجبات الأساسية التى
تقع على عاتق المجتمع .
- ٢ - يجب أن يستند هذا الكفاح الى وسائل متنوعة سواء كانت
سابقة للجريمة أو لاحقة لها . ويعتبر القانون الجنائى أحد الوسائل التى
يمكن أن يستخدمها المجتمع للاقتلال من تلك الظاهرة .
- ٣ - يجب أن تهدف هذه الوسائل الى حماية المجتمع من المجرمين ،
كما يجب أن تهدف الى حماية أعضاء المجتمع من خطر الوقوع فى الجريمة .
ونشاط المجتمع فى سبيل هذين الهدفين هو ما يمكن أن نعبر عنه بالدفاع
الاجتماعى . وحركة الدفاع الاجتماعى فى تأكيدها حماية المجموع من خلال
حماية الفرد ، تهدف الى أن يسود فى جميع نواحي الحياة الاجتماعية احترام
الشخصية الإنسانية .

ثانيا : المبادئ الأساسية للقانون الجنائى :

- ١ - يجب أن تعتبر الغاية الحقيقية للقانون الجنائى هى حماية المجتمع
وأفراده ضد ظاهرة الاجرام .
- ٢ - وفى سبيل تحقيق هذه الغاية يجب ضمان احترام القيم الإنسانية ،

وقد شرح جراماتيكا نظريته في مؤلف بعنوان « مبادئ الدفاع الاجتماعي » (١)
وقد أقامها على عنصرين هما : إنكار حق الدولة في العقاب ، وواجب الدولة في
التأهيل الاجتماعي .

==

والامتناع عن صدق واخلاص باستحالة تأهيل المجرم وتقويم سلوكه ما لم
تتبع في مواجهته أساليب تتفق مع مدنيته وحضارتنا .
٣ - يجب أن يتقيد القانون الجنائي باحترام حقوق الانسان ، فيراعى
دائما جانب الحرية الشخصية ومبدأ الشرعية .
ثالثا : نظرية القانون الجنائي :

١ - يجب أن يؤسس القانون الجنائي سواء في صياغته أو في تطبيقه
على الحقائق العلمية .
٢ - من الملائم ألا يخضع تفسير وتطبيق القانون الجنائي لتأثير
أفكار مجردة عن حرية الاختيار لدى الانسان ، أو عن الخطأ والمسئولية ،
وذلك دون انكار القيم الاخلاقية الراسخة في ضمير المجتمع ، والاعتماد على
شعور كل انسان بمسئوليته الاخلاقية .

٣ - يجب أن تختار التدابير التي توقع على المجرم على أساس أنها
أنسب التدابير اللازمة لاصلاحه وتأهيله . فإذا كانت بعض تلك التدابير
تسمى عقوبات ، كالفرامة والتدابير الماسة بالحرية ، فإنها أيضا تعتبر
من « تدابير الدفاع الاجتماعي » .

رابعا : برنامج تطوير القانون الجنائي :

١ - يجب التنسيق بين التدابير المختلفة التي ينص عليها القوانين
الجنائية بهدف الوصول الى نظام موحد لرد الفعل الاجتماعي في مواجهة
الفعل الاجرامي .

٢ - يجب أن تكون التدابير متنوعة حتى تسمح للقاضي باختيار التدبير
المناسب لكل حالة على حدها .

٣ - يجب أن تعتبر الاجراءات القضائية والمعاملة العقابية عملية
واحدة تتتابع مراحلها مستهدية بمبادئ ومعطيات الدفاع الاجتماعي .
انظر نص هذا البرنامج في مجلة العلم الجنائي - سنة ١٩٥٤ ص ٨٠٧ ،
وانظر أيضا :

Marc Ancel, Un programme minimum de défense
sociale, Rev. sc. crim., 1955, p. 562.

(١)

F. Gramatica, Principes de défense sociale, paris, 1964, preface
de Marc Ancel.

وقد تم نقل هذا الكتاب الى اللغة العربية بمعرفة الاستاذ الدكتور محمد
الفاضل . انظر أيضا :

==

١ - انكار حق الدولة في العقاب :

ذهب جراماتيكا إلى أن الفرد هو غاية القانون لأنه حقيقة طبيعية ، أما المجتمع فهو على الرغم من ضرورته إلا أنه من صنع الإنسان . ويرتب على ذلك أن الدفاع عن المجتمع يجب أن يهدف إلى تحقيق مصالح الفرد الذي هو أصل المجتمع وغايته . والإنسان بوصفه حقيقة طبيعية من حقه أن يتمتع بالحرة من كافة الوجوه ، ولكن نظراً لكون الإنسان يعيش مع أقرانه في المجتمع فإن التعاون مهم بقتضى التخفيف من مظاهر وجوده الطبيعي بشرط ألا يتعارض ذلك مع حريته ومصالحه . وإذن فقد أوضح جراماتيكا صفتين بارزتين في الإنسان ، الأولى : أنه إنسان طبيعي حر ، والثانية : أنه إنسان اجتماعي .

ومضى جراماتيكا يقول إن الدولة ليس من حقها معاقبة الفرد ، وذلك للأسباب الآتية :

(أ) إن فكرة العقوبة تنحدر من مفهوم تساطى للدولة في علاقتها بالفرد ، والطبيعة الحرة للفرد تتناقض مع هذا المفهوم لأن الفرد هو صانع الدولة ذاتها .

(ب) إن النشاط الذي تمارسه الدولة يجب أن يكون لمصالح الأفراد ، ولا يجوز أن يقتصر على مجرد « النهي » interdiction المتمثل في نصوص التجريم والعقاب ، فتلك وسيلة سهلة وبدائية ومتوحشة ، ولا تضع على عاتق الدولة القيام

F. Gramatica, L'informatique dans un système de défense sociale fondé sur la connaissance de la «personnalité», Rev.sc crim., 1973, p. 343.

وكذلك محاضرة جراماتيكا بعنوان : المبادئ الأساسية لفكرة الدفاع الاجتماعي — مجموعة أعمال الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي — القاهرة سنة ١٩٦٦ ص ١٩٤ .

بوظيفة « إصلاح الفرد » وبالتالي فهي لا تقوم من خلال الفرد — بأية مهمة من شأنها إصلاح المجتمع . وقد ثبت عجز العقوبة عن إصلاح المجرم ، وبالتالي فهي عاجزة عن إصلاح المجتمع ، وليس أدل على ذلك من أن كافة المجتمعات البشرية توقع مختلف العقوبات منذ آلاف السنين ومع ذلك فإن الجرائم لم تختلف بل هي على العكس في زيادة مستمرة .

(ح) لا تجد العقوبة ما يبررها عقلياً ، فهي تفترض عدالة مطابقة مجردة ، وهذه العدالة تفقر إليها القوانين الأرضية ^(١) ، فالقوانين تعاقب الإنسان على أساس معايير تحكمية قد تتعارض مع ما تكشف عنه العلوم الحديثة من حقائق وصفات لصيقة بطبيعة الإنسان .

ويجب ألا تنسى أن الإنسان لا يعيش سوى مرة واحدة ، وغالباً ما تؤدي العقوبة إلى تحطيم حياته وحياة الأبرياء من أفراد أسرته . هذا فضلاً عن عقوبة الإعدام التي تحرم الإنسان حقه الطبيعي في الحياة .

(د) تلزم الدولة في مواجهة الفرد بالقيام بنشاط إيجابي *devoir d'activité* من أجل تقويته وتأهيله اجتماعياً وجعله عضواً صالحاً في المجتمع وقادراً على القيام بضرورات العيش المشترك ^(٢) .

ولذلك فقد آن الأوان لأن تترك العقوبة مكانها للتدابير المانعة والتربوية

(١) انتقد جراماتيكا نظرية العدالة المطلقة التي قامت عليها فلسفة المدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) ووصفها بأنها زعم خاطيء وغير واقعي . وانما العدالة الحقيقية في نظره عدالة اجتماعية تقوم على أساس حق الفرد في تأهيله اجتماعياً ، وبذلك يمكن وضع تعريف جديد للعدالة بأنها « لكل فرد العمل النافع الذي يحتاج اليه »

à chacun l'action bénéfique dont il a besoin

(جراماتيكا — ص ٥٣) .

(٢) جراماتيكا — ص ٢٠ .

والاجتماعية والدفاعية ، فالدفاع عن المجتمع لا ينبغي أن يظل معركة بين الدولة والفرد ، وإنما يجب أن يتحول إلى تعاون إيجابي بينهما ، وذلك عن طريق تربية الفرد وتنقيفه ومعالجته وإصلاحه .

٢ — واجب الدولة في التأهيل الاجتماعي :

إن حق الفرد في تأهيله اجتماعياً يقابله التزام الدولة بالقيام بهذا التأهيل ، والدولة في سبيل قيامها بهذا الالتزام لها أن تستخدم الاكراه ، لأنها إذ تفعل ذلك تمارس حق الفرد ذاته في هذا التأهيل الاجتماعي ، ولا يملك الفرد أن يتنازل عن هذا الحق أو أن يرفض التمتع به لأنه عندئذ يلحق الضرر بنفسه (١) .

واستناداً إلى هذين المصربين إجمعه جراماتيكا نحو وضع نظام جديد يحل محل نظام قانون العقوبات ، هو نظام قانون الدفاع الاجتماعي . وأهم سمات هذا القانون هي :

١ — الانحراف الاجتماعي أو الحالة اللا اجتماعية :

L'antisocialité

رفض جراماتيكا استخدام تعبير المسؤولية الشخصية الذي أخذت به المدرسة التقليدية ، كما رفض تعبير الخطورة الاجتماعية الذي نادت به المدرسة الوضعية ، واستعاض عنهما بفكرة الانحراف الاجتماعي أو مناهضة المجتمع أو الحالة اللا اجتماعية . ويقوم الركن المادي لهذه الحالة على الفعل المخالف للقانون أو الامتناع عن أداء واجب قانوني (٢) .

٢ — أهلية الانحراف الاجتماعي :

تتكون أهلية الانحراف الاجتماعي من مجموعة الظروف البيولوجية والنفسية Bio-psychiques التي تجعل الفرد من الناحية القانونية منحرفاً اجتماعياً .

(١) جراماتيكا — ص ٥٣ .

(٢) جراماتيكا — ص ٦١ .

فهذه الأهلية تكشف عن مدى النضج العقلي والذاتى لدى الفرد حتى يمكن وصف سلوكه من الناحية القانونية بالإنحراف الإجتماعى^(١). وقد ظن البعض أن جراماتيكاً قد استبعد الأهلية الجنائية بمفهومها التقايدى وهى الإدراك أو التمييز وحرية الاختيار، والحقيقة أنه على العكس يأخذ بها باعتبارها أحد عناصر تقدير أهلية الفرد للإنحراف الإجتماعى^(٢).

٣ — تدابير الدفاع الاجتماعى :

ذهب جراماتيكاً إلى وجوب إلغاء العقوبات والتدابير الوقائية والاستعاضة عنهما بتدابير الدفاع الاجتماعى *Mesures de défense sociale* فهذه التدابير تتفق مع المعيار الموحد وهو الانحراف الإجتماعى، وتهدف إلى إعادة تأهيل الفرد اجتماعياً والأخذ بيده حتى يعود إلى الحياة الإجتماعية^(٣).

وهذه التدابير يجوز تنفيذها فى أى مكان عدا السجون، ونظراً لكونها تستهدف الإصلاح فلا يجوز تحديدها بمدة، كما يجب أن تكون ملائمة لحالة الشخص بنص النظر عن جسامة الواقعة، كما أنها يجوز تنفيذها كرهاً لأنها لا تفترق عن التدابير التى تتخذ ضد المريض بمرض معد أو عقلى، لأن الشخص المنحرف اجتماعياً هو شخص مريض أيضاً ومريضه هو مناهضة المجتمع. وهذه التدابير يجوز فرضها سواء قبل ارتكاب الفعل المفاوض للمجتمع *ante factum* أو بعده *post factum*

(١) جراماتيكاً — ص ٧٢ .

(٢) ويؤكد جراماتيكاً أن فكرة الأهلية بهذا المعنى تحكمها القوانين الطبيعية، بمعنى أن يكون أساسها الواقع، ولا يجوز للقانون الوضعى أن يتدخل بوضع أى استثناء فى هذا الصدد. وضرب أمثلة لذلك منها ما تأخذ به بعض القوانين من تقرير مسئولية السكران باختياره رغم عدم توافر أهليته الجنائية.

(٣) جراماتيكاً — ص ١٦٣ .

٤ — سياسة عامة للإصلاح الاجتماعي :

إلى جانب تدابير الدفاع الاجتماعي التي يرى جراماتيسكا أنها خير وسيلة لعلاج « حالة اللاإجتماعية » ، فإنه يرى ضرورة وضع سياسة عامة للإصلاح الاجتماعي تتناول نظام الأسرة والأوضاع الإقتصادية والرعاية الصحية والبرامج التعليمية وغير ذلك مما يؤدي إلى رفع مستوى الفرد في الجماعة . فهذه الأمور تتجه نحو خلق غد أفضل وتسهم في إعداد المصير الاجتماعي للإنسان ^(١) .

نظرية مارك آنسل :

أثارت نظرية جراماتيسكا مخاوف العلماء والفقهاء لما نادى به من إلغاء قانون العقوبات ، واتخاذ تدابير الدفاع الاجتماعي حتى ولو كان ذلك قبل صدور أى فعل مناهض للمجتمع ما دام الشخص يتميز باللاإجتماعية . ومن أجل ذلك قام فريق من أنصار حركة الدفاع الاجتماعي بتصحيح مسارها ووضعها في إطار الشرعية ، وأطلقوا على هذا التصحيح إسم « حركة الدفاع الاجتماعي الجديد » . وكان على رأس هذا الفريق الأستاذ مارك آنسل Marc Ancel المستشار بمحكمة النقض الفرنسية والرئيس الحالي للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي .

وعرض مارك آنسل نظريته في مؤلفه بعنوان « الدفاع الاجتماعي الجديد » ^(٢) .
وتتميز بالمبادئ الآتية :

(١) وقد ردد جراماتيسكا الكلمات التي اختتم بها « فرى » Ferri كتابه في « علم الاجتماع الجنائي » وهي : « كلما ازدادت العدالة الاجتماعية قلت الحاجة إلى أعمال العدالة الجنائية » (جراماتيسكا — ص ٢٩٠) .

(٢)

Marc Ancel, La défense sociale nouvelle, un mouvement de polique criminelle humaniste, Paris, 2e ed. 1966; MarcAncel, La peine dans le droit classique et selon les doctrines de la défense sociale, Rev. sc.crim., 1973, p. 190.

أولاً : التسليم بحق الدولة في العقاب ، ويترب على ذلك الاعتراف بوجود قانون العقوبات وصلاحيته كأداة للسياسة الجنائية ، مع ضرورة إصلاحه وتطهيره من كافة أشكال الحيل القانونية البعيدة عن الواقع ^(١) . وقد أكد آنسل احترامه لمبدأ الشرعية ومبدأ تدخل القاضي الجنائي من خلال إجراءات مشروعة.

ثانياً : الأخذ بمبدأ المسؤولية الجنائية ، ولكن طبقاً للمنهج العلمي دون المنهج الميتافيزيقي الذي سلكته المدرسة التقليدية . فالمسؤولية هي العنصر الفعال للتقييم الشخصي والإجتماعي للسلوك الإجرامي ، وفي ظلها يتم التأهيل الإجتماعي . فالاعتماد على حرية الاختيار في تقرير مسؤولية الجاني لا يهدف إلى جعل العقوبة تكفيراً عن الجريمة كما ذهبت المدرسة التقليدية ، وإنما يهدف إلى تقدير عنصر من عناصر شخصية المجرم وهو إحساسه بالمسؤولية . وبذلك تساهم المسؤولية في تحديد الأساليب الواجب اتباعها حيال المجرم من أجل تأهيله إجتماعياً . فالمسؤولية في نظر حركة الدفاع الإجتماعي الجديد تؤدي دوراً علمياً هو المساهمة في تأهيل المجرم ، وليس دوراً ميتافيزيقياً يتمثل في تحقيق العدالة كما ذهبت المدرسة التقليدية ^(٢) .

ثالثاً : فيما يتعلق بسياسة العقاب يجب اتخاذ موقف جديد تجاه المجرم يتسم بالواقعية الإجتماعية ، ويتضمن هذا الموقف اتخاذ الخطوتين الآتيتين :

(١) مثال ذلك الحيلة القانونية التي تقول : « لا يعذر أحد بجهل قانون العقوبات » . وقد رفض آنسل الأخذ برأى جراماتيكا الذي ينادى بإلغاء قانون العقوبات ، واعتبر هذا الفكر المتطرف خطوة تؤدي إلى انتحار نظامنا القانوني الذي يقوم أساساً على حماية حقوق الإنسان (آنسل ص ٢٠١ وما بعدها) .

(٢) آنسل — ص ٢٩٤ — ٢٩٩ . أنظر أيضاً :

M. Ancel, Défendre la défense sociale?, Rev. sc. crim., 1964, p. 190.

(أ) الاعتداد بشخصية المجرم :

إن القاضي الجنائي يحاكم « المجرم » لا « الجريمة » ، وهذا يقتضى مراعاة شخصية المجرم في الخصومة الجنائية بحيث يتمكن القاضي من الإحاطة بكل ما يتعلق بشخصه مثل تكوينه الطبيعي وحالته النفسية ووضع الإجماع ، ويتحقق ذلك عن طريق ما يسمى بالبحث السابق على الحكم وإعداد ملف لشخصية المجرم dossier de la personnalité بجانب ملف القضية الأصلية . ويتعاون في إعداد « ملف الشخصية » مجموعة من الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والأطباء وعلماء الإجرام .

والبحث في شخصية المجرم يقتضى تقسيم الخصومة الجنائية إلى مرحلتين : الأولى للفصل في ماديات الوقائع المسندة للمتهم وتكييفها القانوني وتوافر أركان المسؤولية الجنائية . والثانية لاختيار الجزاء الجنائي اللائم لشخصية المتهم ^(١) .

(ب) إعادة النظر في الجزاءات الجنائية :

يرى المستشار آنسل ضرورة إدماج العقوبة والتدبير الوقائي في نظام موحد يهدف أساساً إلى تأهيل المجرم اجتماعياً ، ولا يكفي في هذا الصدد مجرد توحيد العقوبة والتدبير الوقائي ، بل يجب إدماج كل منهما في الآخر في صورة جديدة تهدف إلى التأهيل الإجتماعي . فالمهم هو الجزاء الجنائي سواء كان عقوبة أو تدبيراً إذ لا خلاف بينهما من الفاحية الجزائية ، ولا يتطلع إلى التمييز بينهما غير الفقيه إرضاء لحسن الصياغة القانونية ، أما دور القاضي عند ما يوقع العقوبة أو التدبير فهو واحد في الحالين إذ يقوم بعمل إجتماعي من أجل إصلاح المجرم .

رابعاً : فيما يتعلق بالتدابير السابقة على الجريمة يرى مارك آنسل أن الدفاع الإجتماعي يرفض الأخذ بهذه التدابير في صورة غير محدودة أو مطلقة ، وذلك

إحتراماً للحريات الفردية. وإنما يجوز الأخذ بهذه التدابير في أضيق الحدود لمواجهة الخطورة الإجتماعية وفي إطار الشرعية ، ويتحقق ذلك عن طريق :

١ — تحديد وتعريف الخطورة الإجتماعية .

٢ — صياغة معنى الخطورة في شكل قانونى دقيق .

٣ — إعتراف القانون بسلطة الدولة في التدخل لمنع الجريمة في حدود قانونية ضيقة .

٤ — ممارسة حق التدخل قبل وقوع الجريمة وفقاً لزمائم كافية تؤكد ممارستها القانون العام .

انتشار تعاليم حركة الدفاع الاجتماعى الجديد :

قوبلت تعاليم حركة الدفاع الاجتماعى الجديد بتأييد كثير من انفعاء والباحثين في جميع أنحاء العالم ، وفي سنة ١٩٤٨ قررت الأمم المتحدة إنشاء قسم للدفاع الاجتماعى ، وفي سنة ١٩٤٩ تأسست الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى . كذلك أنشأت جامعة الدول العربية « المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة » التي انعقدت جمعيتها العمومية لأول مرة في أبريل سنة ١٩٦٤ (١) .

(١) أنظر : مجموعة أعمال الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعى القاهرة — سنة ١٩٦٦ ، وقد ناقشت هذه الحلقة الموضوعات الآتية :

١ — وسائل الدفاع الاجتماعى ضد الجرائم الاقتصادية .

٢ — سياسة الدفاع الاجتماعى .

٣ — التعاون الدولى في مجال الشرطة الجنائية . أنظر أيضا : مجموعة أعمال الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى — القاهرة — سنة ١٩٧٠ ، وقد ناقشت الحلقة الموضوعات الآتية :

١ — ما هو مفهوم الدفاع الاجتماعى نظريا وتطبيقيا .

٢ — ما مدى ملائمة تطبيق أساليب ووسائل الدفاع الاجتماعى فى مجتمعنا العربى ؟.

٣ — الى أى حد يمكن ادخال بعض التطبيقات الخاصة بحركة الدفاع الاجتماعى فى التشريعات الجنائية العربية اذا ثبت ملائمتها لواقعنا العربى .
انظر أيضا : مجموعة أعمال المؤتمر العربى لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين — الكويت ٤ — ٩ أبريل سنة ١٩٧٠ .

ومن الدراسات الحديثة فى موضوع الدفاع الاجتماعى ، انظر :
السيد يسن — السياسة الجنائية المعاصرة — دراسة تحليلية لنظرية الدفاع الاجتماعى — الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣ ، وأيضا مقال نفس المؤلف بعنوان : حركة الدفاع الاجتماعى بين العالمية والمحلية — المجلة الجنائية القومية — المجلد الخامس عشر — العدد الأول (مارس ١٩٧٢) ص ٥٣ وما بعدها .

وفىما يتعلق بنقد تعاليم حركة الدفاع الاجتماعى ، انظر :
محمود نجيب حسنى — ص ٩٠ ، السيد يسن — المؤلف السابق ص ٤٨ .

الباب الثاني

الجزاءات الجنائية

ما هي الجزاءات الجنائية :

الجزاء الجنائي هو الأثر الذي يترتب عليه القانون ليلحق المجرم بسبب ارتكابه الجريمة . وقد ظلت « العقوبة » لقرون طويلة هي الأثر الوحيد المترتب على الجريمة لردع المجرم والتكفير عن سلوكه الخاطئ وردع غيره من الأفراد حتى لا يسلكوا سبيل الجريمة ، وكان قانون العقوبات يقوم على المعادلة الآتية : جريمة = عقوبة . ولكن ظهور المدرسة الوضعية وما أعقبها من مذاهب كشف عن عدم كفاية معاقبة المجرم عما ارتكبه ، بل لا بد من منع وقوع الجرائم في المستقبل وذلك عن طريق اتخاذ « التدابير الوقائية » . وهكذا أصبح ازدواج العقوبات والتدابير هو الطابع المميز لسياسة الجنائية في كثير من التشريعات المعاصرة (١) .

الفارق بين العقوبة والتدبير :

مهما بادیء ذي بدء أن نشير إلى أن الفقه والقضاء لم يتوصلا إلى معيار حاسم للتمييز بين العقوبة والتدبير الوقائي ، وهذا ما دعا البعض إلى القول بأنه لا يوجد فارق بينهما (٢) .

(١) يرجع تعبير التدابير الوقائية أو الاحترازية Mesures de sûreté الى ابتكار الفقيه السويسري كارل ستوس Carl Stoops (انظر : ميرل وفيتي — ص ٥٠٣) .

(٢) محمود مصطفى — الاتجاهات الحديثة في قانون العقوبات — المجلة الجنائية القومية — المجلد الحادي عشر — العدد الثالث (نوفمبر ١٩٦٨) ص ٢٧ وخصوصا ص ٥٦ .

ومع ذلك يمكن بصفة عامة أن نقول إن العقوبة جزاء جنائى يتمثل أساساً فى صورة إدخال الألم على نفسية المحكوم عليه ، أما التدبير الوقائى فهو جزاء جنائى يأخذ — على العكس من ذلك — صورة إخضاع المحكوم عليه لعلاج طبي أو نفسى أو لقيّد تحفظى . ونبادر إلى القول بأن الجزاءين — العقوبة والتدبير — قد يتفقان فى الألم النفسى الذى يلحق المحكوم عليه ولكن مع اختلاف نسبته فى كل منهما ، فالألم النفسى المصاحب للإيداع فى السجن ، وهو عقوبة ، يوجد له مثيل ، ولو بقدر أقل ، فى إيداع المدمن بمصحة علاجية ، وهو تدبير وقائى (١) .

ويرتب البعض على هذه التفرقة بين العقوبة والتدبير النتائج الآتية :

١ — العقوبة جزاء يقرره القانون مقابل الجريمة ، فلا عقوبة بمنير جريمة . أما التدبير فيجوز أن يتخذ قبل وقوع الجريمة ، ومن هنا جاءت التفرقة بين التدابير السابقة على الجريمة *ante delictum* والتدابير اللاحقة عليها *post delictum*

٢ — لا يعاقب الشخص إلا إذا ثبتت مسؤوليته الجنائية عن الجريمة ، بأن كان متمتعاً بالإدراك أو التمييز وحرية الاختيار وقت ارتكاب الجريمة . أما التدبير الوقائى فلا يشترط لتوقيعه قيام المسؤولية الجنائية ، ولذلك فمن الممكن توقيعه على المجانين وصفار السن لدرء خطورتهم الإجرامية عن المجتمع (٢) .

٣ — لما كانت العقوبة مقابل الجريمة فمن الطبيعى أن تتناسب مع جسامتها ، أما التدبير فيرتبط بخطورة الجرم .

(١) رمسيس بهنام — العقوبة والتدابير الاحترازية — المجلة الجنائية القومية — المجلد الحادى عشر — العدد الأول (مارس ١٩٦٨) ص ١٢ . وما بعدها . وبلاحظ أن هذا العدد من المجلة قد خصص لنشر الأبحاث التى قدمت فى الندوة التى عقدها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى يوم ١١ مايو سنة ١٩٦٧ بشأن العقوبة والتدابير الاحترازية .

(٢) ميرل وفيتى — ص ٥٠٣ ، محمود نجيب حسنى — ص ١٢٠ .

٤ — العقوبة يجب أن تكون محددة ، أما التدبير فهو مرتبط بحالة الشخص ومدى خطورته ، وبالتالي يجوز أن يكون لمدة غير محددة ، فكما أن المريض بالمستشفى لا يعرف سلفاً موعد خروجه منها ، فكذلك الشخص الخاضع للتدبير لا يعرف مقدماً متى ينتهى (١) .

نقسم :

ما زالت العقوبة هي الجزاء الرئيسى فى معظم التشريعات الجنائية ، أما التدبير فقد نصت عليه بعض التشريعات فى حالات قليلة . لذلك سيقسم هذا الباب إلى فصلين : نتكلم فى الفصل الأول عن العقوبات ، وفى الفصل الثانى عن التدابير .

(١) بوزا — ص ٣١٤ ، يسر اتور على وآمال عبد الرحيم عثمان
ص ٣٤٢ ، جلال ثروت — ص ١٨٤ .
وتوجد بعض المبادئ التى تتفق فيها العقوبة مع التدبير الوقائى ،
مثل مبدأ الشرعية ومبدأ القضاية ، وسيرد بيانها بشأن العقوبة .

الفصل الأول

العقوبات

تقسيم :

سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين : نسلك في المبحث الأول عن خصائص العقوبات ، وفي المبحث الثاني عن أنواعها .

المبحث الأول

خصائص العقوبات

بيانها :

ذكرنا أن العقوبة جزاء يفرضه القانون على مرتكب الجريمة . وجوه هذا الجزاء هو « إيلام » الجاني عن طريق الانتقاص من حقوقه أو مصالحه . ويتحدد هذا الإيلام وفقاً لمعيار موضوعي مجرد فوامه الشخص المعتاد (١) .

والخصائص المميزة للعقوبة هي :

- ١ - مبدأ شرعية العقوبة .
- ٢ - مبدأ شخصية العقوبة .
- ٣ - مبدأ قضائية العقوبة .
- ٤ - مبدأ المساواة في العقوبة .

وفيا إلى كلمة موجزة عن هذه المبادئ الأربعة .

أولا : شرعية العقوبة :

يحكم نظام العقوبات ، مبدأ دستوري هام هو لاجرمية ولاعقوبة إلا بقانون *nullum crimen, nulla poena sine lege* . بمعنى أن الجرائم والعقوبات يجب أن تحدّد سلفاً بنص القانون (١) . وهذا المبدأ — الذي تقرره معظم الدساتير والقوانين المعاصرة — هو ثمرة كفاح الإنسان ضد الاستبداد والظلم ، عندما كانت الجرائم والعقوبات تخضع لهوى الحكام وتعسف القضاة (٢) .

وقد تفرعت عن هذا المبدأ مبادئ أخرى لا تقل عنه أهمية ، منها :

- ١ — مبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية إلا إذا كانت أصلح لهم .
- ٢ — مبدأ عدم جواز القياس على النصوص التي تحدّد الجرائم والعقوبات .
- ٣ — مبدأ تفسير النصوص الجنائية لمصلحة المتهم ، والحكم ببراءته عند الشك في ثبوت التهمة المسندة إليه (٣) .

ثانيا : شخصية العقوبة :

وبقصد بذلك أن العقوبة لا توقع إلا على شخص المجرم دون سواه (٤) ، لأن

(١) انظر في هذا الموضوع :

Marc Ancel, A propos de quelques discussions récentes sur la règle «*nulla poena sine lege*», Rev. sc. crim., 1937, p. 672 et s.; Sébastien Soler, La formulation actuelle du principe «*nullum crimen*», Rev. sc. crim., 1952, p. 11 et s.

(٢) وقد ورد هذا المبدأ في المادة الأولى من قانون العقوبات الليبي ، كما أكدته ثورة الفاتح من سبتمبر في الاعلان الدستوري الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٦٩ (مادة ١/٣١) .

(٣) بوزا — ص ٩٣ .

(٤) ميرل وفيتي — ص ٥٠٧ .

وقد أكدت هذا المبدأ ثورة الفاتح من سبتمبر في الاعلان الدستوري الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ (مادة ٣١/ب) .

العقوبة تتجه نحو الخطأ الجنائي الصادر من المجرم ، ومن ثم فلا يسأل شخص سواه .
ومؤدى هذا المبدأ أن وفاة المحكوم عليه يترتب عليها سقوط العقوبة فلا يجوز تنفيذها على أحد من ورثته (١) .

وهذا المبدأ يميز العقوبة عن غيرها من الجزاءات غير الجنائية ، فمثلاً يمكن طاب التعويض من شخص آخر غير مرتكب الجريمة وهو المتبوع المسئول مدنياً عن أفعال تابعه ، وبعبارة أخرى نقول إنه إذا كان الوفاء من الغير جائزاً فى القانون المدنى ، فإن قانون العقوبات — على العكس من ذلك — لا يقبل وفاء الغير بالعقوبة (٢) .

ثالثاً : قضائية العقوبة :

ويقصد بذلك أن العقوبة يجب أن يصدر بها حكم من المحكمة الجنائية أو أية جهة أخرى منحها القانون سلطة القضاء بها ، وهذا ما تعنيه قاعدة « لا عقوبة بغير حكم » *pas de peine sans jugement* وقد نصت عليها المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية بقولها : « لا يجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لأية جريمة ، إلا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك » .

وهذا المبدأ يميز العقوبة عن غيرها من الجزاءات غير الجنائية ، فالتعويض — مثلاً — يمكن أن يتم بالاتفاق بين مرتكب الفعل الضار والمضرور ، والجزاءات التأديبية يمكن أن يوقعها الرئيس الإدارى المختص . أما العقوبة فيجب أن يصدر بها حكم من الجهة المختصة بإصداره .

وبناء عليه فأعتراف المتهم بالجريمة لا يحول النيابة العامة أو سلطات الشرطة

(١) ومع ذلك فقد نصت المادة ٤٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية الليبي على أنه : « اذا توفي المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائياً ، تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف فى تركته » .

(٢) أحمد فتحي سرور — ص ١٨٣ .

حق توقيع العقوبة عليه ، بل لابد من محاكمته والقضاء عليه بالعقوبة من الجهة المختصة بذلك^(١) .

رابعاً : المساواة في العقوبة :

الناس جميعاً سواء أمام العقوبة ، فالقانون حين يقرر الجريمة ويحدد عقوبتها يراعى أن الكل لدى القانون سواء بغض النظر عن المذهب أو العنصر أو اللغة أو المركز الإجتماعي^(٢) .

ولكن ليس معنى المساواة في العقوبة أن يلزم القاضى بتوقيع عقوبة محدودة لا تختلف في نوعها أو مقدارها على كل من يرتكب جريمة معينة ، فتفريد العقوبة *L'individualisation de la peine* أصبح اليوم من المبادئ المستقرة في كافة التشريعات المعاصرة ، ويعنى هذا المبدأ أفراد معاملة خاصة لكل مجرم حسب حالته الخاصة . وهذا التفريد لا يتنافى مع مبدأ المساواة في العقوبة ، لأنه مقرر أيضاً للكافة كما أنه السبيل لى تحقيق العقوبة أغراضها الاجتماعية^(٣) .

(١) جلال ثروت — ص ٢٢٦ .

(٢) وهذا المبدأ حديث العهد ، فالقوانين القديمة كانت تقرر العقوبات حسب الطبقة التى ينتمى اليها الجانى أو المجنى عليه . وفى فرنسا قبل الثورة كانت عقوبات الاشراف تختلف عن عقوبات الأفراد العاديين . وفى مصر قبل الاصلاح القضائى سنة ١٨٨٣ كان القانون الهمايونى الصادر فى سنة ١٨٥٥ يفرق فى العقاب بين ما اذا كان الجانى « من العلماء الفخام والسادات الكرام وخيرة الناس وأصحاب الرتب » أو كان من « أوساط الناس والسوقة ومن يشابههم » انظر : السعيد مصطفى السعيد — الاحكام العامة فى قانون العقوبات — الطبعة الرابعة سنة ١٩٦٢ — ص ٥٥٥ .

(٣) بوزا — ص ٣٠٠ ، أحمد عبد العزيز الألفى — شرح قانون العقوبات الليبى — القسم العام — الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩ — ص ٤٣٩ ، محمد سامى النبراوى — شرح الاحكام العامة لقانون العقوبات الليبى الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢ — ص ٤٤٢ ، السعيد مصطفى السعيد ص ٥٥٦ .

وقد يتم التفريد من النواحي التشريعية أو القضائية أو التنفيذية^(١) .

(١) فالتفريد التشريعي يتم في صور مختلفة ، منها وضع حدين للعقوبة أو وضع عقوبتين للجريمة كالإعدام أو السجن المؤبد في بعض الجنايات ، والحبس أو الغرامة أو الجمع بينهما في بعض الجنح . ومن صور التفريد التشريعي أيضاً النص على أعمار قانونية تستوجب التخفيف كصغر السن ، والسماح بالزول عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة إذا توافرت ظروف قضائية تتطلب أخذ المتهم بالرافة ، والأخذ بنظامي وقف التنفيذ والعفو القضائي إذا توافرت شروط معينة تحمل على الاعتقاد بأن الجاني لن يعود إلى ارتكاب جريمة أخرى^(٢) .

ومن ناحية أخرى فقد يشدد المشرع العقوبة إذا توافرت ظروف معينة ، سواء تعلقت بماديات الجريمة كظرف الليل والطريق العام في السرقة ، أو بشخص الجاني كسبق الإصرار في جرائم القتل والايذاء وصفة الطيب في الإجهاض والحادم في السرقة^(٣) .

(ب) والتفريد القضائي يمارسه القاضي في الحدود التشريعية السابقة ، فيختار العقوبة الملائمة لظروف الجاني .

(ج) والتفريد التنفيذي تقوم به السلطة التنفيذية المكلفة بتنفيذ العقوبة دون الرجوع إلى الجهة التي أصدرت الحكم ، مثال ذلك ما نص عليه بعض

(١) انظر في هذا الموضوع : L. H. C. Hulsman, Le choix de la sanction pénale, Rev. sc. crim., 1970, p. 497; Georges Levasseur, Les techniques de l'individualisation judiciaire, rapport de synthèse présenté au 8e Congrès international de défense sociale (Paris, 18-22 novembre 1971), Rev. sc. crim., 1972, p. 327.

(٢) انظر على سبيل المثال المادتين ١١٢ ، ١١٨ من قانون العقوبات .

(٣) بوزا — ص ٢٩٩ ، السعيد مصطفى السعيد — ص ٧٤٣ ،

محمد سامي النبراوي — ص ٤٤٢ .

التشريعات من حق رئيس الدولة في العفو عن العقوبة كلها أو بعضها أو تخفيفها^(١)، وحق السلطة التنفيذية في الإفراج تحت شرط عن المحكوم عليه الذي استوفى قدراً معيناً من العقوبة إذا كان سلوكه يدعو إلى الثقة في تقويم نفسه^(٢) .

المبحث الثاني

أنواع العقوبات

تقسيم العقوبات في التشريعات المعاصرة :

نقسم العقوبات في التشريعات المعاصرة إلى عدة أقسام ، منها :

١ - تقسيم العقوبات حسب جسامة الجريمة ، فهناك عقوبات مقررة للجنايات وأخرى للجنح وثالثة للمخالفات .

٢ - تقسيم العقوبات إلى أصلية وثانوية ، وهذه الأخيرة قد تكون تبعية أو تكميلية .

٣ - تقسيم العقوبات من حيث « إيلام » الجاني ، فهناك عقوبات بدنية ، وعقوبات سالبة للحرية ، وعقوبات مالية ، وعقوبات ماسة بالإعتبار (كدشر الحكم) وعقوبات سالبة لبعض الحقوق المدنية والسياسية .

وهذا التقسيم الأخير هو أهم التقسيمات من وجهة نظر علم العقاب ، ولذلك سنقتصر كلامنا عليه ، فبين أهم هذه العقوبات وهي البدنية والسالبة للحرية والمالية .

(١) تنص المادة ٣٢ من الإعلان الدستوري الصادر سنة ١٩٦٩ على أن : « يكون العفو عن العقوبة أو تخفيفها بقرار من مجلس قيادة الثورة . أما العفو العام فيكون بقانون » .

(٢) أنظر على سبيل المثال المواد ٥٠ و ٥١ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية وسيرد بيانها .

(٢) العقوبات البدنية

العقوبات البدنية هي التي تصيب المحكوم عليه في جسده ، فتؤدي إلى وفاته بإعدامه ، أو إلى بتر أحد أعضائه كقطع اليد أو الرجل ، أو إلى المساس بسلامة جسده كالجلد أو الضرب . وفيما يلي بيان هذه العقوبات .

أولا : الإعدام :

عقوبة الإعدام هي أشد العقوبات ، لأنها تسلب المحكوم عليه حقه في الحياة ، وهي من أقدم العقوبات التي عرفتها البشرية ، ومن حيث دورها في السياسة الجنائية تعد عقوبة استئصال لأنها تؤدي إلى الاستبعاد النهائي للمحكوم عليه من عداد أفراد المجتمع . وهي مقررة في كثير من التشريعات المعاصرة للجنايات الخطيرة ، كبعض الجنايات المصرة بكيان الدولة أو بأمنها الداخلي وبعض جرائم الإعتداء على الأشخاص كالقتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد أو استعمال السم^(١) .

الجدل حول إلغاء أو إبقاء عقوبة الإعدام :

منذ ن وضعت المدرسة التقاعدية بزعامه بكاريا الأسس الفلسفية الجديدة للسياسة الجنائية ، والجدل محتدم حول عقوبة الإعدام^(٢) ، وانقسم العلماء والفلاسفة إلى فريقين : فريق ينادى بإلغائها ، وفريق يؤيد الإبقاء عليها .

(١) انظر على سبيل المثال المواد : ١٦٥ و ١٦٦ و ١٧٠ و ١٨٢ و ٣٠٦ و ٣٦٨ و ٣٧١ من قانون العقوبات .

(٢) تعددت الكتابات في هذا الموضوع حتى أصبح من المتعذر حصرها ، ولذلك نكتفي بالإشارة الى أهمها :

Sellin, La peine de mort et le meurtre, Rev. sc. crim., 1957, p. 739; Ancel, Les doctrines de défense sociale devant le problème de la peine de mort, Rev. sc. crim., 1963, p. 404; Imbert, La peine de mort et l'opinion au XVIIIe siècle, Rev. sc. crim., 1964, p. 509; Vouin, L'article de la mort, Rev. sc. crim., 1966,

وأهم حجج المنادين بإلغائها :

١ — أن الحياة منحة من الله عز وجل ، ولا يحق للمجتمع أن يسلب هذه النعمة ، كما أن القانون الذى يحرم القتل لا يجوز له أن يأمر به ^(١) .

٢ — أن عقوبة الإعدام غير ذائعة ، سواء بالنسبة للمحكوم عليه أو المجتمع .
فهى تحول دون أن يقوم المحكوم عليه بإصلاح آثار الجريمة عندما يكون ذلك ممكناً ، كما أنها تحرم الدولة من قوة عاملة يمكن أن تساهم فى زيادة الانتاج .

٣ — يستحيل — بعد تنفيذ عقوبة الاعدام — إصلاح آثارها عندما تظهر براءة المحكوم عليه . ومن المسلم به أن الخطأ القضائى محتمل الوجود فى عدالة البشر ، وقد سامت تشريعات الاجراءات الجنائية بذلك فأجازت طلب إعادة النظر فى

p. 559; Vernet, Enquête préalable à l'abolition de la peine de mort, Rev. sc. crim., 1966, p. 579; E. Correia, La peine de mort, réflexions sur la problématique et sur le sens de son abolition au Portugal, Rev. sc.crim, 1968, p. 19; R. P. Vernet, Directives et prospectives de l'Église sur la peine de mort, Rev. sc.crim., 1970, p. 201; Cherif Bassiouni, Kathleen A. Lahey et Lewis M. Sang, La peine de mort aux Etats-Unis, L'état de la question en 1972, Rev. sc. crim., 1973, p. 23.

أنظر أيضا : ميرل وفيتى — ص ٥١١ وما بعدها ، بوزا — ص ٣٣٩ وما بعدها ، السعيد مصطفى السعيد — ص ٥٧٨ وما بعدها ، أحمد الألفى — ص ٤٤٣ — ٤٤٤ ، محمد سامى النبراوى — ص ٤٥٣ — ٤٥٥ ، محمود نجيب حسنى — شرح قانون العقوبات اللبنانى — القسم العام — بيروت سنة ١٩٦٨ ص ٦٦٩ وما بعدها .

(١) كان رجال الكنيسة يعارضون عقوبة الاعدام ويقولون : ان الكنيسة تفرعها الدماء المراقة
Ecclesia abhorret sanguine

(دوندبيه دى فابر — ص ١٩ ، محمود نجيب حسنى — علم العقاب — ص ٤٣) .

الأحكام الجنائية النهائية بناء على ظهور وقائع جديدة من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه^(١)، فإذا كان الاعدام قد نفذ فلا سبيل عندئذ لانقاذ المحكوم عليه. أما إذا كان الحكم صادراً بعقوبة سالبة للحرية فيمكن إيقاف تنفيذها وإطلاق سراح المحكوم عليه.

٤ — عقوبة الاعدام بالغة القسوة وتنفيذها يعنى يأمن المجتمع من إصلاح أحد أفرادها.

أما أنصار الابقاء على عقوبة الاعدام فيؤيدون رأيهم بالحجج الآتية:

١ — أنها تحقق أقصى قدر من الزجر والارهاب، وبالتالي فهي وسيلة فعالة لتحقيق أهداف الدولة واستقرار نظامها الاجتماعي.

٢ — الاعدام هو الجزاء المناسب مع الجرائم الكبرى، فالجاني الذي سلب المجنى عليه حقه في الحياة لا يجوز له أن ينعم على المجتمع أنه قد أنزل به نفس ما أنزله هو بالمجنى عليه. أما ما قيل من أنه لا يحق للمجتمع أن يحرم أحداً من حقه في الحياة، فردود عليه بأن الحق في الحرية مقرر أيضاً لكل إنسان، ومع ذلك فلم يعترض أحد على حق المجتمع في سلب هذه الحرية أو تقييدها.

٣ — تحيط تشريعات الإجراءات الجنائية عقوبة الاعدام بفمانات كثيرة تكفل عدم الحكم بها ظالماً على برىء، وقلم شهدت المجتمعات المعاصرة خطأ في توقيع هذه العقوبة.

٤ — الغاء عقوبة الإعدام يجرد الدولة من وسيلة فعالة لردع المحكوم عليهم بالسجن المؤبد (أو الأشغال الشاقة المؤبدة)، فهؤلاء الأشخاص يمكنهم ارتكاب

(١) أنظر المواد ٤٠٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية، وفي التفصيل كتابنا في: إعادة النظر في الأحكام الجنائية — سنة ١٩٧٠.

كافة الجرائم الخطيرة دون أن يخسروا شيئاً أكثر مما خسروه ، وهذا أمر يشكل خطراً كبيراً على حياة موظفي السجون والمترددين عليها .

وقد انعكس هذا الجدل على كثير من التشريعات المعاصرة فأتجهت إلى إلغاء عقوبة الإعدام^(١) ، بينما أبقى عليها التشريعات الأخرى^(٢) .

والملاحظة أن التجارب التي قامت بها بعض الدول بشأن تأثير إلغاء عقوبة الإعدام في إنخفاض نسبة الجرائم ، لم تسفر عن نتائج محددة أو قاطعة ، لأن هذه التجارب مازالت قصيرة المدى .

ومن رأينا أن المشكلة يجب حلها في كل مجتمع على ضوء المبادئ والقيم الاجتماعية والروحية السائدة فيه ، ومدى المستوى الفكري والحضارى لأفراده . فالمجتمعات التي يرتكب فيها القتل لاتفه الأسباب يكون إلغاء عقوبة الإعدام

(١) بادرت بعض الدول منذ منتصف القرن الماضي الى إلغاء عقوبة الاعدام ، مثل فنزويلا (١٨٦٣) ورومانيا (١٨٦٤) والبرتغال (١٨٦٧) وهولندا (١٨٧٠) وكوستاريكا (١٨٨٠) وتعطلت بالفعل في بلجيكا منذ سنة ١٨٦٣ رغم النص عليها في قانون العقوبات .

كذلك بادرت بعض الدول منذ مطلع القرن الحالى الى إلغاء هذه العقوبة ، مثل النرويج (١٩٠٢) وكولومبيا (١٩١٠) والسويد (١٩٢١) والارجنتين (١٩٢٢) والدومنيكان (١٩٢٤) والدانمرك (١٩٣٠) والمكسيك (١٩٣١) وأيسلندا (١٩٤٠) وسويسرا (١٩٤٢) وإيطاليا (١٩٤٤) وأستراليا (١٩٤٥) وألمانيا الغربية (١٩٤٩) وفنلندا (١٩٤٩) ونيبال (١٩٥٠) وهندوراس (١٩٥٧) ونيوزيلاند (١٩٦١) وموناكو (١٩٦٢) وبريطانيا (١٩٦٥) وأيرلندا الشمالية (١٩٦٦) وكندا (١٩٦٧) والفاتيكان (١٩٦٩) .

(٢) من بين التشريعات التي مازالت تنص على عقوبة الاعدام ، القانون الفرنسى ، وقوانين كثير من الولايات الامريكية ، والقانون المصرى ، والقانون الليبى وغيرها .

فيها نوعاً من العبث ومؤدياً إلى الفوضى ، والمجتمعات التي تعتبر القصاص عدلاً تكون المزايدة فيها بالفاء عقوبة الإعدام دعوى غير عادلة ^(١) .

تنفيذ عقوبة الاعدام في التشريع الليبي :

متى صار الحكم بالإعدام نهائياً ، وجب رفع أوراق الدعوى فوراً إلى مجلس قيادة الثورة بواسطة وزير العدل ، ولا ينفذ الحكم إلا بموافقته (مادة ٤٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية المدلة بالمادة ٣٤ من الإعلان الدستوري الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٩) .

ويودع المحكوم عليه بالإعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العامة على النموذج الذي يقرره وزير العدل إلى أن ينفذ فيه الحكم (مادة ٤٣١ إجراءات جنائية) . ولأقارب المحكوم عليه بالاعدام أن يقابلوه في اليوم الذي يعين لتنفيذ الحكم ، على أن يكون ذلك بعيداً عن محل التنفيذ . وإذا كانت ديانة المحكوم عليه تفرض عليه الاعتراف أو غيره من الفروض الدينية قبل الموت ، وجب إجراء التسهيلات اللازمة لتمكين أحد رجال الدين من مقابلته (مادة ٤٣٢ إجراءات جنائية) .

وينفذ الاعدام شتقاً (مادة ١٩ عقوبات) ، أما بالنسبة للعسكريين فينفذ الاعدام رمياً بالرصاص (مادة ٩٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن الإجراءات العسكرية) .

ولا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام في أيام الأعياد الرسمية أو الأعياد الخاصة

(١) جلال ثروت — ص ٢٣٠ ، جندى عبد الملك — ج ٥ ص ٤٥ ، على راشد — نحو مفهوم عربي لسياسة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة — مجموعة أعمال الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي — ص ٢٣١ ، يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٥٢ ، كمال دسوقي — علم النفس العقابي — ص ٢٨٨ .

بديانة المحكوم عليه (مادة ٤٣٥ إجراءات جنائية) . ويوقف تنفيذ عقوبة الاعدام على الجبلى إلى ما بعد شهرين من وضعها (مادة ٤٣٦ إجراءات جنائية) .

وتنفذ عقوبة الاعدام داخل السجن أو فى مكان آخر مستور (مادة ٤٣٣ إجراءات جنائية) . ويجب أن يكون التنفيذ بحضور أحد أعضاء النيابة العامة ومأمور السجن وطبيب السجن أو طبيب تندبه النيابة العامة . ولا يجوز لغير من ذكروا أن يحضروا التنفيذ إلا بإذن خاص من النيابة العامة . ويجب دائماً أن يؤذن للمدافع عن المحكوم عليه بالحضور . ويجب أن يتلى من الحكم منطوقه والهمة المحكوم من أجلها على المحكوم عليه وذلك فى مكان التنفيذ بمسمع من الحاضرين . وإذا رغب المحكوم عليه فى إبداء أقوال ، حرر عضو النيابة محضراً بها . وعند تمام التنفيذ يحضر عضو النيابة محضراً بذلك ، ويثبت فيه شهادة الطبيب بالوفاة وساعة حصولها (مادة ٤٣٤ إجراءات جنائية) .

وتدفن الحكومة على نفقها جثة من حكم عليه بالاعدام ، ما لم يكن له أقارب يطلبون القيام بذلك . ويجب أن يكون الدفن بغير احتفال ما (مادة ٤٣٧ إجراءات جنائية) .

ثانياً : القطع :

نص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن إقامة حدى السرقة والحراية على معاقبة السارق بقطع يده اليمنى (مادة ٢) ومعاقبة المخارب بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى إذا استولى على المال بنير القتل (مادة ٥ / ب) . وتعتبر جناية كل من جريمتى السرقة والحراية المعاقب عليهما حداً بموجب أحكام هذا القانون (مادة ٩) . ولا يجوز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبات الحدود المنصوص عليها فى هذا القانون ، ولا استبدال غيرها بها ، ولا تخفيفها ، ولا العفو عنها (مادة ١٧) .

وإذا صدر الحكم حضورياً بعقوبة الحد وجب عرض القضية على محكمة

القبض بكافة أوراقها في مدى أربعين يوماً من تاريخ الحكم ، وتندب المحكمة المتهم محامياً إن لم يكن له مدافع ، وتقدم النيابة العامة مذكرة برأيها في خلال الخمسة عشر يوماً التالية للعرض ، ولجأى المتهم تقديم دفاعه خلال خمسة عشر يوماً أخرى . وتفصل محكمة القضاة في القضية قانوناً وموضوعاً ويكون هذا الحكم هو النهائي (مادة ١٨) . ولا ينفذ الحكم الصادر بعقوبة الحد إلا بعد الفصل في القضية من محكمة النقض (مادة ١٩) .

وتنفذ عقوبتها القطع على الوجه الآتي :

١ — يجب أن يسبق التنفيذ مباشرة إجراء كشف طبي على المحكوم عليه بمعرفة الطبيب الشرعى لتقرير انتفاء الخطورة من التنفيذ بسبب مرض أو حمل أو نحوه ، وإذا رأى الطبيب تأجيل التنفيذ وجب عليه أن يحدد فترة التأجيل .

٢ — ينفذ الحكم بالقطع في مستشفى السجن أو مستشفى عام ، بواسطة طبيب أخصائى وبعملية جراحية وباتباع الطرق الطبية الملائمة بما فيها تحذير المحكوم عليه .

٣ — يكون قطع اليد من الرسغ (مفصل الكف) وتقطع الرجل من مفصل الكعب .

٤ — يظل المقطوع تحت الرعاية الطبية المدة التي يحددها الطبيب الذى أجرى العملية سواء داخل المستشفى أم خارجه ، وتجربى له الاحتياطات ووجوه العلاج اللازمة لمنع أية مضاعفات محتملة (مادة ٢١)^(١) .

(١) أجاز قانون السرقة والحراية تعزيز الصغير الذى لم يتم الثامنة عشرة سنة هجرية ، وذلك بضربه بما يناسب سنه ، ولكنه نص صراحة على اعتبار الضرب في هذه الحالة اجراء تأديبيا (مادة ٨) — أنظر تفصيل ذلك في : محمد سامى النبراوى — تعزيز الصبى في جريمتى السرقة والحراية — دراسات قانونية — المجلد الثالث (سنة ١٩٧٣) ص ١٧٩ وما بعدها .

ثالثاً : الجلد :

نص القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ في شأن إقامة حد الزنا على معاقبة الزاني بالجلد مائة جلدة ويجوز تعزيره بالحبس مع الجلد (مادة ٢) . ولا يجوز الأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة ، ولا استبدال غيرها بها ، ولا تخفيضها ، ولا العفو عنها (مادة ٦) .

وتتبع في التنفيذ الإجراءات الآتية :

١ — لا يجوز تنفيذ عقوبة الجلد إلا إذا أصبح الحكم الصادر بها نهائياً .
٢ — تنفذ العقوبة بعد الكشف على المحكوم عليه طبياً وتقرير انتهاء الخطورة من التنفيذ ، ويتم التنفيذ في مركز الشرطة بحضور عضو النيابة المختص والطبيب المختص ، ويوقف الجلد كلما كانت فيه خطورة على المحكوم عليه ، على أن يستكمل التنفيذ في وقت آخر .

٣ — يكون تنفيذ العقوبة بسوط متوسط من الجلد ذى طرف واحد وغير معقد ، ويجرد المحكوم عليه من الملابس التي تمنع وصول الألم إلى الجسم ويضرب ضرباً معتدلاً لا يمد فيه ، ويوزع الضرب على الجسم وتتق المواضع المخوفة .

٤ — تجلد المرأة جالسة وهي مستورة الجسم ، ويوزع الضرب على ظهرها وكتفها فقط ، ويؤجل تنفيذ عقوبة الجلد على الحامل إلى ما بعد شهرين من الوضع .

٥ — ولا يتم التنفيذ إلا بحضور طائفة من المسلمين (مادة ٧) .

(ب) العقوبات السالبة للحرية

ماهية العقوبات السالبة للحرية :

يقصد بالعقوبات السالبة للحرية تلك العقوبات التي تنال من حرية المحكوم عليهم بإيداعهم في مؤسسات عقابية هي السجون (١) .

(١) أطلق المشرع الليبي على هذه العقوبات اسم « العقوبات المقيدة للحرية » (مادة ٢٥ عقوبات) ولكننا نفضل تسمية العقوبات السالبة للحرية ، وذلك لتمييزها عن العقوبات التي تقيد الحرية ولا تسلبها كلية ، مثل مراقبة الشرطة .

وتأخذ كثير من التشريعات — ومنها التشريع الليبي — بنظام تعدد العقوبات السالبة للحرية بحسب جسامة الجريمة ، وهذه العقوبات — كما نص عليها القانون الليبي — ثلاث هي :

١ — عقوبة السجن المؤبد :

وهي وضع المحكوم عليه في أحد الأماكن المعدة لذلك وتشغيله مدى الحياة في الأعمال التي تعينها لوائح السجن (مادة ٢٠ عنوبات) .

والقاعدة أن عقوبة السجن المؤبد تستمر طوال حياة المحكوم عليه بها ، ولكن قانون الإجراءات الجنائية أجاز الإفراج تحت شرط عن المحكوم عليه بالسجن المؤبد إذا كان قد أمضى في السجن عشرين سنة على الأقل ، وتبين أن سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه وأنه سيملك سلوكا حسنا بعد الإفراج عنه (مادة ٤٥٠) .

٢ — عقوبة السجن :

وهي وضع المحكوم عليه في السجن وتشغيله في الأعمال التي تعينها لوائح السجن . ويجب ألا تقل عقوبة السجن عن ثلاث سنوات وألا تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون (مادة ٢١ عنوبات) .

وتوجد بعض الجرائم التي يعاقب عليها بالسجن لمدة أقل من ثلاث سنوات ، مثل جريمة تدليس الموظف ضد الإدارة العامة (مادة ٢٣٢ عنوبات) وحالات تخفيض العقوبة عملا بنص المادة ٢٩ مكررة عقوبات (١) .

(١) انظر في نقد هذه المادة كتابنا في : شرح قانون العقوبات الليبي — القسم الخاص — سنة ١٩٧١ — ص ١٣٤ .

وقد تزيد عقوبة السجن عن خمس عشرة سنة في حالات زيادة العقوبة عملاً
بنص المادة ٢٩ مكررة عقوبات ، وفي حالة تعدد عقوبات السجن عملاً بنص
المادة ٤٨ عقوبات .

٣ — عقوبة الحبس :

الحبس نوعان : الحبس البسيط والحبس مع الشغل (مادة ٢٣ عقوبات) وهو
وضع المحكوم عليه في أحد السجون المدة المحكوم بها عليه .

ويجب على القاضي أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت العقوبة المحكوم بها
سنة أو أكثر ، وكذلك في الأحوال الأخرى المعينة قانوناً . ويجب الحكم دائماً
بالحبس البسيط في أحوال المخالفات . وفيما عدا ذلك يجوز الحكم بالحبس البسيط
أو مع الشغل (مادة ٢٤ عقوبات)^(١) .

ولا يجوز أن تقل مدة الحبس بأي حال من الأحوال عن أربع وعشرين
ساعة ، كما لا يجوز أن تزيد على ثلاث سنوات إلا في الأحوال الخاصة المنصوص
عليها قانوناً (مادة ٢٢ عقوبات) .

مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية :

يرجع مسلك كثير من التشريعات التي تأخذ بمبدأ تنويع العقوبات السالبة
للحرية إلى سببين هما :

١ — الإصلاحات التي أدخلت على النظم العقابية — خصوصاً بعد الثورة
الفرنسية — تمثلت أساساً في إلغاء كثير من العقوبات البدنية والتقليل من عدد

(١) ولكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أن يطلب ، بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه ، تشغيله خارج السجن وفقاً لقانون
الاجراءات الجنائية ، إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار (مادة
٢٣ عقوبات) .

الجرائم المعاقب عليها بالإعدام ، وترتب على ذلك أن قلت أنواع العقوبات التي يستطيع الشارع أن يختار من بينها الجزاء المناسب للجرائم التي ينص عليها ، فكان من الطبيعي أن يتجه نحو تنويع العقوبات السالبة للحرية ، ليجد في هذا التنويع البديل من العقوبات التي استبعدتها (١) .

٢ — إهتمت كثير من التشريعات « بالردع العام » كهدف للعقوبة ، فالتجّهت إلى فرض عقوبات سالبة للحرية تتميز بالقسوة وشدة نظامها — مثل الأشغال الشاقة — لتكون معبرة عن مدى سيخط المجتمع على الجاني (٢) .

ولكن هذين السببين لم تعد لهما أهمية في السياسة العقابية الحديثة ، فمن ناحية لم تعد فكرة التنوع في العقوبات أمراً مسيطراً على فكر الشارع ، وإنما أصبح من المستساغ الاقتصاد على عقوبة واحدة تأخذ صورة سلب الحرية مع اختلاف مدتها حسب جسامة الجريمة التي تقرر لها ، أى أن مدة العقوبة أصبحت الميار الذي يحدد جسامتها (٣) . ومن ناحية أخرى فإن فكرة « الردع العام » لم تعد وحدها الفكرة الموجهة للسياسة العقابية ، وإنما تفوقت عليها فكرة « تأهيل » المحكوم عليه بفضل أنصار حركة الدفاع الإجتماعى . وترتبت على ذلك تيجتان هامتان هما : ١ — وجوب تجريد العقوبة من مظاهر القسوة التي لا تجدى في إصلاح وتأهيل المحكوم عليه . ب — الحاجة إلى التفريد التنفيذى للعقوبة السالبة للحرية ،

(١) على سبيل المثال كان قانون العقوبات الفرنسى الصادر سنة ١٧٩١ ينص على خمس عقوبات سالبة للحرية (محمود نجيب حسنى — ص ١٠٦) .

(٢) على سبيل المثال تنص المادة ١٤ من قانون العقوبات المصرى — نقلاً من القانون الفرنسى — على تعريف عقوبة الأشغال الشاقة بأنها « تشغل المحكوم عليه في أشغال الأشغال التي تعينها الحكومة » ، وكانت لائحة السجنون المحررة الصادرة سنة ١٩٤٩ تنص على وضع القيد الحديدى في قدى المحكوم عليه ، وقد تم إلغاء ذلك في سنة ١٩٥٤ .

(٣) محمود نجيب حسنى — ص ١٠٧ .

بحيث يجب تصنيف المحكوم عليهم وتقسيمهم إلى طوائف ومعاملة كل طائفة المعاملة المؤدية إلى التأهيل . ويترتب على ذلك إلغاء الفروق التقليدية بين العقوبات السالبة للحرية (١) .

وعلى هذا النحو تذهب الاتجاهات الحديثة في علم العقاب إلى توحيد العقوبات السالبة للحرية ، لأن الإيلام المقصود من تلك العقوبات يجب أن يقتصر على مجرد سلب الحرية ، ولا يجوز أن يمتد إلى معاملة المحكوم عليه داخل السجن ، وإيمان حق المسجون أن يجد داخل السجن وسائل إصلاح لا عقوبات إضافية (٢) . ولا يتأتى إصلاح المحكوم عليه إلا عن طريق التصنيف القائم على أسس علمية تراعى فيها ظروف المحكوم عليه بنقض النظر عن نوع الجريمة التي ارتكبتها .

وقد نوقشت فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية مناقشة مستفيضة في مؤتمر إستكهولم الدولي سنة ١٨٧٨ الذي دعت إليه الهيئة الدولية للعقوبات والسجون Commission Internationale Pénale et Pénitentiaire

ولكن أعضاء المؤتمر لم يوافقوا على الفكرة . كذلك بحث هذا الموضوع في مؤتمر باريس سنة ١٨٩٥ ومؤتمر براغ سنة ١٩٣٠ ومؤتمر برلين سنة ١٩٣٥ . وفي سنة ١٩٤٦ أصدرت الهيئة الدولية للعقوبات والسجون توصية بأن « تزول الفروق بين العقوبات السالبة للحرية المستندة فقط على طبيعة وجسامة الجريمة ، لكي تحل محلها عقوبة واحدة سالبة للحرية يتضمن تنفيذها من التدابير ما يلائم ضرورات تفريد العقاب » . ثم تأيدت هذه التوصية بتوصية أخرى مماثلة لها أصدرتها نفس الهيئة في اجتماعها الذي عقد في برن سنة ١٩٥١ (٣) .

(١) محمود نجيب حسنى — ص ١٠٧ .

(٢) ولذلك قيل ان « السجن لا يستقبل سوى المجرم ، أما الجريمة فتبقى خارج أسواره »

Le pénitentier ne récoit que l'homme, le délit reste à la porte

(٣) انظر نص هذه التوصية في مجلة العلم الجنائى وقانون العقوبات المقارن — سنة ١٩٥١ ص ٥٨٦ .

وقد أخذت كثير من التشريعات الجنائية بفكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية في عقوبة واحدة هي الحبس ، منها القانون الهولندي والقانون البافاري والقانون التشيكي والقانون المكسيكي . كذلك عدلت بعض التشريعات عن تنويع العقوبات السالبة للحرية وإدجبتها في عقوبة واحدة ، فقد صدر في إنجلترا سنة ١٩٤٨ قانون العدالة الجنائية Criminal Justice Act الذي ألغى التقسيم الثلاثي للعقوبات السالبة للحرية (السخرة والحبس مع الشغل الشاق والحبس) واستبقى عقوبة واحدة هي الحبس البسيط ^(١) . وفي فرنسا نص الأمر الصادر في سنة ١٩٦٠ على عقوبة واحدة سالبة للحرية في جرائم القانون العام ، وعقوبة أخرى في الجرائم السياسية ^(٢)

(١) انظر في هذا الموضوع :

Margery Fry, La reforme pénale anglaise de 1948, Rev. sc. crim., 1951, p. 619 et s.; J. E. Hall Williams, Le «Criminal Justice Act» anglais de 1967 et le sort de délinquants, Rev. sc. crim., 1969, p. 623 et s.

(٢) ميرل وفيتي — ص ٥١٩ .

وفي مصر قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية باستطلاع رأى المهتمين بالدراسات العقابية في موضوع توحيد العقوبات السالبة للحرية ، وقد أسفر البحث عن أن الاغلبية (٦٣٪) لم توافق على توحيد العقوبات السالبة للحرية توحيدا كاملا ، ولكنها وافقت بنسبة ٥٧٪ على إلغاء عقوبة الاشغال الشاقة والاكتفاء بعقوبتي السجن والحبس . انظر : مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية — المجلة الجنائية القومية — يولية سنة ١٩٥٨ ص ٧ وما بعدها . انظر أيضا : على راشد — معالم النظام العقابي الحديث — المجلة الجنائية القومية — مارس سنة ١٩٥٩ ص ٥٩ وما بعدها ، محمد ابراهيم زيد — الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية — المجلة الجنائية القومية — نوفمبر سنة ١٩٧٠ ص ٣٢٥ وما بعدها .

مشكلة العقوبة السالبة للحرية ذات المدة القصيرة :

ذكرنا أن من أهم أهداف العقوبة تأهيل المحكوم عليه اجتماعياً ، ولذلك ثار التساؤل عن مدى جدوى العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة ، ودورها في تحقيق ذلك الهدف . ومن الواجب قبل التعرض لهذه المشكلة تحديد المقصود بالعقوبة قصيرة المدة . ونبادر إلى القول بأن الحبس القصير المدة هو الذي لا يسكفي لإصلاح المحكوم عليه ، وقد اختلف الرأي حول تحديد هذه المدة ، فذهب البعض إلى أن العقوبة قصيرة المدة هي التي لا يتجاوز حدها الأقصى ثلاثة أشهر . وهذا الرأي هو المأخوذ به في الإحصاءات الجنائية لكثير من الدول ، كما أقرته الهيئة الدولية للعقوبات والسجون في اجتماعها في برن سنة ١٩٤٦ ، وأيدته الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي المنعقدة بالقاهرة سنة ١٩٦٦ فيما يتعلق بالجرائم الاقتصادية (١) .

وذهب رأي آخر إلى أن العقوبة قصيرة المدة هي التي لا يزيد حدها الأقصى على سنة ، لأن هذه المدة غير كافية لتأهيل المحكوم عليه (٢) .

كذلك أوصت الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة المنعقدة بالقاهرة سنة ١٩٦١ بإلغاء عقوبة الاثنان الشاقة والاكتفاء بعقوبتين سالتين للحرية ، أحدهما شديدة للجنايات والثانية خفيفة للجناح (أنظر : أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة — القاهرة سنة ١٩٦١ ص ١٠) .

وفي المشروعين المصريين لقانون العقوبات استبعدت عقوبة الاثنان الشاقة (المادة ٨٢ من المشروع الأول ، والمادة ٥٨ من المشروع الثاني) . ومن الفقهاء المصريين المعارضين لتوحيد العقوبات السالبة للحرية : السعيد مصطفى السعيد — ص ٥٨٩ ، رعوف عبيد — مبادئ القسم العام من التشريع الحقايبى المصرى — طبعة ثانية سنة ١٩٦٤ ص ٧٠٥ .

(١) مجموعة أعمال الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي — سنة ١٩٦٦ ص ١٨٦ .

(٢)

وذهب رأى ثالث إلى أن العقوبة تعد قصيرة المدة إذا لم يتجاوز حدها الأقصى ستة أشهر^(١). وعندنا أن هذا رأى هو الأقرب إلى الصواب ، إذ من المتعذر تأهيل المحكوم عليه في أقل من هذه المدة .

وتتضح الأهمية البالغة للعقوبة قصيرة المدة إذا لاحظنا أنها تشكل نصيب الأسد بين العقوبات السالبة للحرية . ففي التقرير المقدم من سكرتارية الأمم المتحدة إلى مؤتمر لندن لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين سنة ١٩٦٠ ، عدة إحصاءات بشأن هذه العقوبة في دول مختلفة ، فمثلا في بلجيكا تبلغ نسبة الأحكام بالحبس لمدة ستة أشهر فأقل ٨٠ ٪ من مجموع الأحكام بالحبس ، وكذلك نفس النسبة في يوغوسلافيا ، وقد وصلت هذه النسبة في سويسرا إلى ٨٥ ٪ ، وفي الهند إلى ٨٤ ٪ ، وفي إيطاليا والملايو إلى ٦٠ ٪ ، وانخفضت إلى ٥٠ ٪ في أسبانيا^(٢) . أما في مصر فقد بلغت نسبة العقوبة قصيرة المدة ٨١٫٩ ٪ من مجموع الأحكام الصادرة بعقوبات سالبة للحرية^(٣) .

ويعمل البعض هذه الزيادة الكبيرة في عدد الأحكام الصادرة بالحبس قصير المدة بحيل القضاة إلى إصدار أحكام تقترب من الحد الأدنى للعقوبة ، واتباع أسلوب « تسعير العقاب » *systeme de tarification* أى الحكم بعقوبات متماثلة في الجرائم المتماثلة بنقض النظر من شخصية المتهم وظروفه الاجتماعية^(٤) .

(١) أحمد الألفى — الحبس قصير المدة — دراسة احصائية — المجلة الجنائية القومية — مارس سنة ١٩٦٦ ص ٧٠ ، سير الجنزورى — الغرامة الجنائية — رسالة دكتوراه سنة ١٩٦٧ ص ٥١٣ ، محمود نجيب حسنى — ص ٥٣٢ ، يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٦٢ .
(٢) انظر في هذا الموضوع :
(٣) أحمد الألفى — ص ١٩ ، سير الجنزورى — ص ٥٠٨ .
(٤) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٦٣ .

Short-term imprisonment, General Report, U.N., New York 1960, p. 14-19.

وقد أسفرت دراسات علماء العقاب عن أن عقوبة الحبس القصير المدة ذات آثار سيئة تلحق بالمحكوم عليه وعائلته وينعكس هذا كله على المجتمع . فالمحكوم عليه تزول رهبته من السجن ، كما يفقد احترامه لنفسه واحترام الغير له ، وغالباً ما ينقطع مورد رزقه ويتعذر عليه الحصول على عمل آخر ، هذا بالإضافة إلى ما في اختلاط المحكوم عليه بغيره من المسجونين من آثار سيئة على أخلاقه بحيث يخرج من السجن وهو أسوأ حالاً من يوم دخوله . ومن ناحية أخرى فإن عقوبة الحبس القصير المدة عاجزة عن تحقيق أى هدف إصلاحى ، نظراً لأن مدتها غير كافية للتعرف على شخصية المحكوم عليه واختيار أنسب الوسائل اللازمة لتأهيله .

ولكن ليس معنى هذه الاشتقاقات أن العقوبة قصيرة المدة تخلو من أية فائدة ويعين النواؤها تماماً ، فما زال هناك مكان للإبقاء عليها فى أضيق الحدود عندما يكون أثرها الرادع منتجاً فى إصلاح بعض فئات المجرمين الذين يرتكبون جرائمهم بطيش أو خفة أو استهتار بحقوق الغير ، أو عندما يكون من الواجب عزل المحكوم عليه مؤقتاً عن بيئته الاجتماعية الفاسدة^(١) . ومن أجل ذلك رأى مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذى عقد فى لندن سنة ١٩٦٠ الإبقاء على هذه العقوبة ، إذ أشار إلى أنه : « فى بعض الحالات يكون توقيع عقوبة الحبس قصير المدة مطلوباً من أجل المصلحة العليا للعدالة ، ومن ثم فإن الإلغاء الكلى لهذه العقوبة غير قابل للتحقيق فى العمل^(٢) » .

وفى عدا هذا الإطار الضيق الذى يجب أن تنحصر داخله عقوبة الحبس القصير المدة ، يرى علماء العقاب وجوب الاستعاضة عنها بوسائل بديلة من شأنها

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٥٣٥ ، يسر أنور على وآمال عبدالرحيم عثمان — ص ٣٦٥ .

(٢) انظر : مجلة العلم الجنائى وقانون العقوبات المقارن — سسنة ١٩٦٠ ص ٧٢٨ .

الإبقاء على المحكوم عليه داخل بيئته الاجتماعية ، مثال ذلك العقوبات المالية ، وإيقاف تنفيذ الحكم مع إشراف تأهيلي واجتماعي ، والوضع تحت مراقبة الشرطة ، وإلزام المحكوم عليه بالعمل خارج السجن^(١) ، وحرمان المحكوم عليه من بعض الحقوق أو أوجه النشاط كسحب ترخيص القيادة ، أو إلزامه بالتردد على دور التأهيل أو التدريب المهني ، وما إلى ذلك من الوسائل التي تساهم في تأهيل المحكوم عليه وتجنبه مضار الحبس ذي المدة القصيرة^(٢) .

(ج) الغرامة

تعريف الغرامة :

عرفت الغرامة المادة ٢٦ من قانون العقوبات بقولها : « عقوبة الغرامة هي إلزام المحكوم عليه أن يدفع إلى خزانة الدولة المبلغ المقرر في الحكم ، ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن عشرة قروش بأي حال من الأحوال » .

والغرامة من أقدم العقوبات الجنائية ، ويرجع أصلها إلى نظام الدية الذي كان شائعاً في كثير من الشرائع القديمة ، وهو نظام يجمع بين العقاب والتعويض . ولما تطورت النظم الاجتماعية وحلت الدولة محل المجني عليه في استيفاء الدية ، أصبح الطابع المميز للغرامة هو « العقاب » بغض النظر عن التعويض^(٣) .

(١) مثال ذلك ما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون العقوبات الليبي إذ تقول : « لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أن يطلب ، بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه ، تشغيله خارج السجن وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية ، إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار » .

(٢) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٦٤ .

(٣) انظر في هذا الموضوع :

Mohamed Ali Hassan, L'ammende pénale dans les droits modernes et spécialement dans le Code pénal suisse, Paris, 1960, p. 6 et s.

سمير الجنزوري — ص ١١ وما بعدها ، السعيد مصطفى السعيد —

ص ٦٦١ وما بعدها ، رعوف عبيد — ص ٧١٨ .

الفرق بين الغرامة والالتزامات المالية غير الجنائية :

أساس التفرقة بين الغرامة وسائر الالتزامات المالية غير الجنائية يرجع إلى كون الغرامة عقوبة جنائية القصد منها إيلام الجاني ، وبالتالي تتمتع بكافة خصائص العقوبات وأحكامها ، ويترتب على ذلك .

١ — أن الغرامة تخضع لمبدأ الشرعية ، فلا يجوز للقاضي أن يحكم بها إلا إذا وجد نص قانوني يحددها . وإذا قرر القانون الغرامة كعقوبة لجريمة معينة ، فلا يستطيع القاضي أن يحكم بغيرها ^(١) . وفي ذلك تختلف الغرامة عن الالتزامات المالية الناشئة عن العقود .

٢ — مادامت الغرامة عقوبة جنائية فإنها لا توقع إلا بناء على حكم قضائي بإدانة مرتكب الجريمة ؛ شأنها في ذلك شأن أية عقوبة أخرى .

٣ — تتعدد الغرامات بتعدد مرتكبي الفعل الضار ، بعكس التعويض فإنه لا يتعدد بتعدد مرتكبي الفعل الضار، وإنما يجب أن يكون كافياً لجبر الضرر دون زيادة .

٤ — توقع الغرامة بناء على طلب النيابة العامة ، ولا يجوز التنازل عنها . أما التعويض فيحكم به بناء على طلب المضرور من الجريمة ، ويجوز له التنازل عنه .

٥ — تخضع الغرامة لمبدأ شخصية العقوبة، فلا يجوز الحكم بها على غير مرتكب الجريمة حتى ولو كان وارثاً للمتهم أو مسئولاً عن الحقوق المدنية .

٦ — تخضع الغرامة لكافة الأحكام المقررة للعقوبات ؛ فيجوز أن يشملها إيقاف التنفيذ (مادة ١١٢ عقوبات) ، وتعتبر سابقة في العود (مادة ٩٦ عقوبات) ،

(١) محمد على حسن (بالفرنسية) — ص ٥٠ ، سمر الجنزوري
ص ٢٦١ ، رمسيس بهنام — ص ١٠٢٣ ، محمود نجيب حسنى — شرح
اتون العقوبات اللبناني — ص ٧٠٥ .

وتسقط بالأسباب المسقطه للعقوبات ^(١) ، ويجوز رد الاعتبار للمحكوم عليه بها
(مادة ٤٨١ إجراءات جنائية) .

مزاييا وعيوب الغرامة :

لا شك أن للغرامة مزاييا كثيرة ^(٢) ، أهمها :

١ - أنها لا تصعبها مفسد العقوبات السالبة للحرية ، فالمحكوم عليه بها
لا يتعرض للاختلاط بغيره من المجرمين ، ولا يتأثر مركزه الاجتماعي ولا نشاطه
الاقتصادي ، ولا تفتقد أسرته الرعاية بسبب حرمانها من عائلها .

٢ - أنها عقوبة مرنة يستطيع القاضى دائماً أن يقدرها بين الحدين الأدنى
والأقصى ، مراعيًا في ذلك ثراء الجاني وخطورته والضرر الناشئ عن الجريمة .

٣ - أنها عقوبة يمكن الرجوع فيها دائماً بغير ضرر جدى يالحق المحكوم
عليه ، فيرد اليه ما دفعه من مبلغ الغرامة إذا ثبت خطأ الحكم بها أو رؤى
العفو عنها .

٤ - أنها أنسب عقوبة للجرائم التى يسكون الباعث على ارتكابها الطمع في
مال الغير ، فيسكون الجزاء فيها من جنس العمل .

٥ - أنها عقوبة اقتصادية لا تسكف الدولة شيئاً ، بل هي على العكس من
ذلك عقوبة مربحة .

(١) واستثناء من ذلك تنص المادة ٦٣٣ إجراءات جنائية على أنه :
'إذا توفي المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائياً ، تنفذ العقوبات المالية
مؤبضات وما يجب رده والمصاريف فى تركته ' .

(٢) انظر فى هذا الموضوع : سمر الجنزورى - ص ٤٢٩ وما بعدها ،
يبد مصطفى السعيد - ص ٦٦٣ ، روف عبيد - ص ١١١ .

٦ — أنها عقوبة رادعة دائماً حتى وإن تكرر الحكم بها ، فهي تختلف عن العقوبات المسالبة للحرية التي يضعف تأثيرها بالاعتياد عليها .

ولكن هذه المزايا لا تعني أن الغرامة خالية من العيوب ^(١) ، فقد أخذ عليها :

١ — أنها لا تحقق مبدأ المساواة بين المحكوم عليهم ، فالغرامة بمبلغ معين متفاوت تأثيرها تبعاً لدرجة ثراء المحكوم عليه ، الأمر الذي يؤدي إلى جعل الغرامة الواحدة مرهقة لبعض المحكوم عليهم ، بينما لا يحس بها البعض الآخر .

٢ — أن أثرها لا يقتصر على المحكوم عليه ، بل يتعدى إلى من يعولهم ، ومعنى ذلك أن الغرامة لا تحقق مبدأ شخصية العقوبة .

٣ — أنها في أحيان كثيرة يتعذر تنفيذها ، كما لو حكم بها على شخص معدوم أو على شخص استطاع تهريب أمواله .

والحقيقة أن هذه العيوب لا تقلل من أهمية الغرامة ، كما أنه يمكن العمل على تلافيها . فبالنسبة للعيب الأول يمكن تعديل نظام الغرامة بحيث يحقق الملاءمة بين قصد الإيلام منها وحالة المحكوم عليه المالية ، وذلك بجعل الغرامة أكثر مرونة حتى يستطيع القاضي أن يراعي التوازن بين ما يحكم به ودرجة ثراء المحكوم عليه . وتحقق هذه المرونة بعدة وسائل منها : ترك أمر تحديدتها إلى مطلق تقدير القاضي مع التزامه بنص عام يبين القواعد الواجب مراعاتها في التقدير . وقد اتبع هذه الوسيلة قانون العقوبات الدانركي الصادر في سنة ١٩٣٠ وقانون العقوبات السويسري الصادر في سنة ١٩٣٧ . ومن ذلك أيضاً جعل الفرق بين الحدين الأدنى والأقصى كبيراً بحيث يسمح للقاضي بتقدير الغرامة بما يلائم حالة المحكوم

(١) انظر في بيان هذه العيوب : سمر الجنزوري — ص ٤٣٢ ، السعيد مصطفى السعيد — ٦٦٣ ، رعوف عبيد — ص ٧١٨ ، محمود نجيب حسني — شرح قانون العقوبات اللبناني — ص ٧٠٨ .

عليه وجسامة الجريمة ، وقد اتبع هذه الوسيلة قانون العقوبات الإيطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ وقانون العقوبات البولونى الصادر فى سنة ١٩٣٦ . ومن ذلك أيضاً نظام « يوم الغرامة » Jour d'amende المطبق فى فنلندا منذ سنة ١٩٢١ وفى السويد منذ سنة ١٩٣١ وفى كوت ديفوار منذ سنة ١٩٣٦ ، ومقتضى هذا النظام تقدر مبلغ تقضى يمثل الدخل اليوى للمحكوم عليه ، وحين يريد القاضى تحديد مبلغ الغرامة ، فعليه أن يضرب هذا المبلغ الذى يمثل « يوم الغرامة » فى عدد من الوحدات يقدر على أساس درجة جسامة الجريمة ، وحاصل الضرب هو مقدار الغرامة الذى يحكم به (١) .

أما عن العيب الثانى القائم على تعدى أثر الغرامة إلى غير المحكوم عليه ، فهو غير مقصور على الغرامة ، وإنما يشمل كل العقوبات نظراً لاتصال مصالح الناس إتصلاً يجعل أثر كل عقوبة يتعدى إلى غير المحكوم عليه .

أما العيب الثالث القائم على تعذر تنفيذ الغرامة فى كثير من الأحيان ، فيمكن تلافيه عن طريق تقدير المبلغ المحكوم به بما يتناسب مع يسار المحكوم عليه . ومن ناحية أخرى فإن التشريعات الحديثة تتجه نحو تيسير الوفاء بالغرامة ، كتقسيمها أو الشغل بما يقابلها ، بحيث لا يلجأ إلى الحبس بدلاً منها إلا فى الأحوال الاستثنائية التى لا يمكن تفاديها (٢) .

القيمة العقابية للغرامة :

على الرغم من أهمية الغرامة فى التشريعات الحديثة ، إلا أنها مازالت تحتل الدرجة الثانية بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية . ويرجع ذلك إلى سببين : الأول : أن الغرامة عقوبة يسيرة لا يمكن الاقتصار عليها إذا كانت الجريمة على قدر من الجسامة . ولذلك انحصر نطاق الغرامة فى الجرائم اليسيرة التى لا تكشف عن خطورة الجانى . والثانى : أن من أهم أغراض العقوبة تأهيل الجانى اجتماعياً بتطبيق برنامج

(١) بوزا — ص ٤٥٩ ، سيمير الجنزورى — ص ٤٧١ .

(٢) السعيد مصطفى السعيد — ص ٦٦٥ .

تهذيب ورعاية مستمرة للمحكوم عليه تكفل تحقيق أهداف العقوبة ، ولا تتضمن الغرامة شيئاً من ذلك^(١) .

ولكن الملاحظ أن دائرة الغرامة آخذة في الاتساع ، ومرد ذلك إلى سببين : الأول : هو المساوىء العديدة الفاشئة عن عقوبة الحبس القصير المدة ، وقد سبق بيانها . والثاني : هو ازدياد أهمية المال في المجتمعات الحديثة بحيث أصبح عاملاً جوهرياً يعتمد عليه الأفراد في بناء مراكزهم الاجتماعية ، وبالتالي فالانتقاص منه يمثل عقوبة تقترب في أهميتها من العقوبة السالبة للحرية . وتأميماً على ذلك نشأت نظم عقابية عديدة من شأنها استبدال الغرامة بالحبس القصير المدة ، من ذلك مثلاً تحويل القاضي سلطة استبدال الغرامة بالحبس القصير المدة إذا بدا له من ظروف الحالة المعروضة أن الغرامة تحقق أغراض العقوبة على نحو أفضل من الحبس^(٢) . وقيل أيضاً بنظام « الافراج المالى » *libération pecuniaire* وبمقتضاه يحق للمحكوم عليه بعقوبة الحبس القصير المدة أن يطلب إعفاءه من تنفيذها أو الافراج عنه إذا كان قد نفذ جزءاً منها ، نظير مبلغ يدفعه يكون بمثابة غرامة تجل محل الحبس^(٣) .

تنفيذ الغرامة :

الأحكام الصادرة بالغرامة تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو حصل استئنافها (مادة ٤٢٤ إجراءات جنائية) . وتنفذ بناء على طلب النيابة العامة (مادة ٤٥٦

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٧٠٦ .

(٢) سمير الجزورى — ص ٥٢٥ ، محمود نجيب حسنى — ص ٧٠٧ .
وقد أخذت بهذا النظام بعض التشريعات ، مثل قانون العقوبات الألماني (مادة ٢٩) وقانون العقوبات اللبناني (مادة ٥٤) .
(٣) سمير الجزورى — ص ٥٢٦ .

إجراءات جنائية) . ولتيسير الوفاء بالغرامة أجاز القانون إمهال التهم في تنفيذها (مادة ٤٦١ إجراءات جنائية) .

واستثناء من مبدأ شخصية العقوبة تنص المادة ٤٦٣ إجراءات جنائية على أنه « إذا توفي المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائياً ، تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته » . ولعل ما دفع المشرع إلى وضع هذا الاستثناء هو أن الغرامة تصبح بمجرد الحكم النهائي « ديناً » في ذمة المحكوم عليه ، وبالتالي يتعين على الورثة الوفاء بهذا الدين في حدود التركة ، وعندئذ يتم التنفيذ بالطرق المدنية المقررة لاستيفاء الديون ، دون اتباع طريق الاكراه البدني^(١) .

وإذا لم يتم المحكوم عليه بسداد الغرامة ، فإنها — تنفذ عليه جبراً باحد طريقين :

١ — الطريق المدني :

ويتم ذلك بالتنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، أو بالطرق الإدارية المقررة لتحصيل الأموال العامة (مادة ٤٥٧ إجراءات جنائية) .

٢ — الطريق الجنائي :

ويتم ذلك بالإكراه البدني المنصوص عليه بالمواد ٤٦٤ — ٤٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط ، وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل خمسين قرشاً أو أقل . ومع ذلك ففي مواد المخالفات لا تزيد مدة الإكراه على سبعة أيام للغرامة ولا على سبعة أيام للمصاريف وما يجب رده

(١) السعيد مصطفى السعيد — ص ٦٧٧ .

والتعويضات . وفى مواد الجنح والجفائيات لاتزيد مدة الإكراه على ثلاثة أشهر للرامة وثلاثة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات (مادة ٤٦٤) .

وللمحكوم عليه أن يطلب فى أى وقت من النيابة العامة قبل صدور الأمر بالإكراه البدنى إبداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به (مادة ٤٧٣) . ويستأنزل من المبالغ المستحقة للمحكومة من الرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبالغ خمسين قرشاً عن كل يوم (مادة ٤٧٦) .

الفصل الثاني

التدابير

تمهيد وتقسيم :

تعتبر التدابير الوقائية — إلى جانب العقوبات — النوع الثاني من الإجراءات الجنائية . ويرجع إلى المدرسة الوضعية الفضل الأكبر في تأصيل هذه التدابير وإسباغ الطابع الجنائي عايتها . والاتجاه السائد في كثير من التشريعات الحديثة هو الأخذ بمبدأ إزدواج العقوبات والتدابير ، وذلك لسد مواضع الثغرات والقصور في نظام العقوبات .

ويعتبر التشريع الليبي من أفضل القوانين العربية من حيث أخذه بأحدث الأحكام المتعلقة بالتدابير الوقائية ، فقد خصص الباب السادس من الكتاب الأول من قانون العقوبات لبيان الأحكام الخاصة بالمجرمين الخطرين والتدابير الوقائية (المواد ١٣٥ — ١٦٤) ، كما خصص الباب العاشر من الكتاب الرابع من قانون الإجراءات الجنائية للتدابير الوقائية (المواد ٥١١ — ٥٢٣) .

وسنتكلم عن التدابير الوقائية في مبحثين : نوضح في المبحث الأول الأحكام العامة للتدابير الوقائية ، وفي المبحث الثاني نبين التدابير الوقائية في القانون الليبي .

المبحث الأول

الأحكام العامة للتدابير الوقائية

تعريف التدبير الوقائي :

يمكن تعريف التدبير الوقائي بأنه إجراء جنائي يواجه الخطورة الاجرامية الكامنة في شخص ارتكب جريمة ، وذلك بقصد درء هذه الخطورة عن المجتمع^(١) .

فالتدبير ليس جزاء على « خطأ » ، وبالتالي فهو لا يقصد به « إيلام » الجاني ، وإنما هو إجراء يواجه « الخطورة الإجرامية » في شخص الجاني ، ويرتبط بها وجوداً وعدماً. أما إذا صاحب التدبير شيء من الإيلام ، كما في التدابير السالبة للحرية والمقيدة لها ، فهو إيلام غير مقصود ، وإنما هو مرتبط بالتدبير ارتباطاً لازماً باعتبار أن تنفيذ بعض التدابير لا يتصور تجريدها من الإيلام تماماً . وهكذا يتجسد التدبير الوقائي من المضمون الخلقى الملازم لفكرة العقوبة ، فهو لا يشير إلى

(١) تعددت الكتابات في التدابير الوقائية حتى أصبح من المتعذر هضمها ، ولذلك نكتفى بالإشارة الى أهمها فيما يلي :

Chehata Assaad Ghossein, Les mesures de sûreté dans les législations pénales comparées, thèse pour le doctorat, le Caire, 1936; J.B. Herzog, Peines et mesures de sûreté en droit brésilien, Rev. sc. crim., 1948, p. 53 et s.; Jimenez De Asua, La mesure de sûreté, sa nature et ses rapports avec la peine, Rev. sc. crim; 1954, p. 21 et s.; Clerc, L'expérience des mesures de sûreté en droit pénal suisse, Rev. sc. crim., 1965, p. 87 et s.; Kailani Mohamed, Les mesures de sûreté dans les législations arabes contemporaines, memoire, Université de Dijon, 1973.

انظر أيضاً : ميرل وفيتي — ص ٤٩٩ وما بعدها ، بوزا — ص ٣٠٧ وما بعدها ، محمود نجيب حسنى — علم العقاب — ص ١١٨ وما بعدها .

«الجزء - الاخلاقى» ولا يتضمن معنى التحقير أو اللوم ، وإنما هو مرتبط فقط بفكرة «الخطورة الإجرامية» السكائمة فى شخص الجانى (١) .

الشروط العامة للتدبير الوقائى :

يرتبط التدبير الوقائى — كقاعدة عامة — بفكرة الخطورة الإجرامية ، فهو لا يتخذ إلا عند ثبوتها ، ويدوم بدوامها ويؤول بزوالها . وقد عرفت المادة ١٣٥/١ من قانون العقوبات اللبى الخطورة الإجرامية عن طريق تعريف الشخص الخطر، ففصت على أن: «الشخص الخطر هو من يرتكب فعلا يعده القانون جريمة ويحتمل ، نظراً للظروف المبينة فى المادة ٢٨ ، أن يرتكب أفعالا أخرى يعدها القانون جرائم ، وإن لم يكن مسئولاً أو معاقباً جنائياً » . ويتضح من هذا التعريف أنه يلزم توافر شرطين لقيام حالة الخطورة الإجرامية هما :

أولاً : الجريمة السابقة :

يشترط أن يرتكب الشخص فعلا يعد جريمة فى القانون ، ويستوى أن يكون الفاعل مسئولاً جنائياً أو غير مسئول ، فالركن المعنوى غير مطلوب لقيام حالة الخطورة الإجرامية ، ومن ثم كان التدبير الوقائى جائزاً قبل من لا يتوافر لديه الركن المعنوى كالمجهون .

وإذن فلا يكفى أن يكون لدى الشخص استعداد للانحراف أو ميل للاجرام وإنما أشرت الشرع — حرصاً منه على حماية الحريات الفردية — أن يرتكب الشخص فعلا يعد جريمة ، إذ بدون هذه الجريمة يتعذر القول باحتمال ارتكاب أحد الأشخاص جريمة فى المستقبل .

ثانيا : الخطورة الاجرامية :

وتعنى احتمال ارتكاب الجانى لجريمة أخرى فى المستقبل ^(١) . فالخطورة الاجرامية نوع من التوقع مضمونه « مجرد احتمال » وقوع جريمة فى المستقبل من ذات الشخص الذى ارتكب جريمة سابقة . وهذا الاحتمال يقتضى التسليم بوجود أسباب تؤدى إلى الجريمة ، سواء كانت أسباباً داخلية تتعاق بالتكوين البدنى أو العقلى أو النفسى للمجرم ، أم كانت أسباباً خارجية ترجع إلى بيئته الإجتماعية . والقول باحتمال ارتكاب جريمة فى المستقبل معناه أن هذه العوامل القائمة بالفعل لدى الجانى تصلح بداية لتسلسل سببى ينتهى مستقبلا بإرتكابه جريمة أخرى ^(٢) .

ولا يهم نوع الجريمة التى يحتمل وقوعها مستقبلا ، لأن ما يهدف إليه التدبير الوقائى هو وقاية المجتمع من خطورة الإجرام بصفة عامة ، ولذلك كانت الجرائم كلها سواء فى تقدير قيام الخطورة الاجرامية .

وقد حرص المشرع الليبي — أسوة بالمشرع الإيطالى (مادة ٢٠٣ عقوبات إيطالى) — على معاونه القاضى فى استنباط الخطورة الاجرامية ، فأشار فى المادة ١٣٥/١ عقوبات إلى الظروف التى يستهدى بها القاضى فى تقدير احتمال وقوع جريمة فى المستقبل ، وهى الظروف التى نصت عليها المادة ٢٨ عقوبات بقولها : «على القاضى أن يستند فى تقديره للعقوبة وفقاً للمادة السابقة على خطورة الجريمة ونزعة المجرم للإجرام وتبين خطورة الجريمة من الأمور الآتية : ١ - طبيعة الفعل ونوعه الوسائل التى استعملت لإرتكابه وغايته ومكان وقوعه ووقته وسائر الظروف المتعلقة به ٢٠ - جسامه الضرر أو الخطر الناتج عن الفعل ٣ - مدى القصد

(١) أحمد الألفى — الخطورة الاجرامية والتدابير الوقائية فى التشريع الليبي — المجلة الجنائية القومية — نوفمبر سنة ١٩٧٠ ص ٣٨٠ ، وأيضا : الحالة الخطرة — الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى القاهرة — ١٩٧٠ — ص ٢٧١ وما بعدها .

(٢) محمود نجيب حسنى — ص ١٢٨ .

الجنائي سواء كان عمدياً أم غير عمدي (١) . وتبين نزعة المجرم إلى الإجرام من الأمور الآتية : ١ — دوافع ارتكاب الجريمة وخلق المجرم . ٢ — سلوك المجرم وقت ارتكاب الجريمة وبعده ٣٠ — ظروف حياة المجرم الشخصية والعائلية والإجماعية . « وقد اقتبس المشرع هذا النص من المادة ١٣٠ عقوبات إيطالي ، ويلاحظ أن هذه الأمور ليست في ذاتها دليلاً على الخطورة الإجرامية ، ولكنها مصدر هذه الخطورة وقرائن عليها ، ولذلك فلا يكفي أن يثبت القاضي توافرها كلها أو بعضها ، وإنما يجب عليه أن يستظهر دلالتها على الخطورة .

ويكفي أن يستند القاضي إلى بعض هذه الأمور ، وإنما يتعين عليه أن يكون استناده قائماً على وقائع فعالية محددة ، إذ لا يكفي أن يشير إليها بعبارات عامة ، كالحالة الشخصية أو العائلية دون بيان الوقائع التي توضح ذلك .

الاحكام الموضوعية والاجرائية للتدابير الوقائية :

تخضع التدابير الوقائية في مجموعها لأحكام عامة مستقاة من الفرض الذي تهدف إليه وهو درء الخطورة الإجرامية عن المجتمع . وهذا الفرض — الذي يختلف عن غرض العقوبة — يؤدي حتماً إلى إختلاف الأحكام التي تخضع لها التدابير عن تلك التي تخضع لها العقوبة . ولكن هذا الاختلاف ليس شاملاً ، إذ توجد بينهما أحكام مشتركة نظراً لاتحاد هدفها الأخير في مكافحة الإجرام (٢) .

والأحكام العامة التي تخضع لها التدابير الوقائية نوعان : أحكام موضوعية ، وأحكام إجرائية . وفيما يلي كلمة موجزة عن أهم هذه الأحكام .

(١) ويلاحظ أن هذه العبارة ترجمة غير دقيقة للعبارة الواردة بنص المادة ١٣٣ عقوبات إيطالي التي تقول : « جسامة القس ودرجة الخطأ » .

أولاً : الاحكام الموضوعية :

١ - تخضع التدابير الوقائية لمبدأ الشرعية ، فتنص المادة ١٣٧ عقوبات على أنه : « لا تفرض التدابير الوقائية إلا بناء على نص في القانون وفي حدود ذلك النص » . وفي هذا الصدد يتفق التدبير الوقائي مع العقوبة . ولكن هناك فرقاً بينهما فيما يتعلق بتعاقب القوانين ، فالعقوبة المقررة بقانون جديد لا تسري على الماضي إلا إذا كانت أصلح للمتهم (مادة ٣ عقوبات) ، أما التدبير الوقائي فيحكمه القانون المعمول به وقت الأمر به أو وقت تنفيذه ، إذ تنص المادة ١٣٨ عقوبات على أن : « يكون تنفيذ التدابير الوقائية وفقاً للقانون المعمول به وقت الأمر بها . وإذا اختلف ذلك القانون عن القانون الساري وقت تنفيذها طبق هذا الأخير » ، وعلة ذلك أن التدبير مقرر لصالح المحكوم عليه ولدرء خطورته .

٢ - يتميز التدبير الوقائي بأنه غير محدد المدة ، فهو يستمر طوال بقاء حالة الخطورة الإجرامية ، ويزول بزوالها . وهذا منصت عليه المادة ١٤١ عقوبات بقولها « لا يجوز إلغاء التدابير الوقائية للأمور بها ما دامت الخطورة قائمة . وعلى القاضى عند انقضاء الحد الأدنى للمدة المقررة في القانون للتدبير الوقائي أن يعيد النظر في حالة الشخص الخاضع له ، فإذا تبين أنه لا زال خطراً عين مدة إضافية يعاد بعدها النظر في حالته . ومع ذلك إذا زالت خطورة الشخص المتخذة في شأنه تدابير وقائية جاز الأمر بإلغائها قبل إنقضاء الحد الأدنى للمدة التي يفرضها القانون أو قبل إنقضاء المدة الإضافية التي أمر بها القاضى ، وذلك حتى في الحالة التي تفترض فيها قانوناً خطورة الشخص » .

ولكن يلاحظ أنه لا يجوز لقاضى الإشراف الأمر بتدبير وقائي إذا كانت المحكمة الجنائية قد فصلت في ذلك بالرفض أو باتخاذ تدبير وقائي آخر (مادة ٥٢٢ إجراءات جنائية) .

٣ - نظراً لكون التدبير الوقائي إجراء لمواجهة الخطورة الإجرامية ، وليس جزاء على خطأ ارتكبه الجاني ، فهو لذلك يجوز الأمر به في حالتى الإدانة والبراءة

(مادة ١٤٠ عقوبات) . ولكن يشترط في حالة البراءة أن تكون المحكمة قد نظرت موضوع الدعوى حتى يمكن الاطمئنان إلى أنها قد تيقنت من قيام حالة الخطورة الإجرامية ^(١)

٤ — لا يجوز الأمر بوقف تنفيذ التدبير الوقائي ، فالتدبير يتخذ بقصد درء الخطورة الإجرامية ، ولا يتأتى ذلك إلا بتففيذه فعلا ، أما التهديد به فلا يفتج أثراً في مواجهة الخطورة .

٥ — لا يعتبر التدبير الوقائي سابقة في العود ، وعلة ذلك أن تشديد العقاب على المجرم العائد مقصود به زيادة إيلاام الجاني الذي لم تردعه العقوبة الأولى ، أما التدبير الوقائي فلا ينطوى على إيلاام مقصود ، ولذلك اقتضت نصوص العود على الأحكام الصادرة بعقوبات (أنظر المادتين ٩٦ و ٩٧ عقوبات) ^(٢) .

٦ — الرأي السائد لدى علماء العقاب أن التدبير الوقائي لا يسقط بسقوط الجريمة أو العقوبة وإنما هو مرتبط بالخطورة الإجرامية . ولكن المشرع الليبي لم يأخذ بهذا الرأي إذ نصت المادة ١٠٢ عقوبات على أنه : « يحول سقوط الجريمة دون تطبيق التدابير الوقائية وينهى تنفيذها . كما يمنع سقوط العقوبة تطبيق التدابير الوقائية ، باستثناء ما فرض منها كإجراء تبعي لحكم بالسجن تزيد مدته على عشر سنوات . ومع ذلك فإن التدابير المقيدة للحرية تستبدل بها الحرية المراقبة مدة لا تقل عن سنتين » .

(١) أنظر في هذا المعنى : المحكمة العليا ٦ مايو سنة ١٩٦١ قضاء المحكمة العليا الجنائي — ج ٢ ص ٤٨١ .

(٢) ويرى بعض الشراح أن الحكم السابق بالتدبير الوقائي يكشف عن الحالة الخطرة للمحكوم عليه ، ولذلك لا يجوز اهداره عند النظر في الجريمة الجديدة (أحمد الألفي — العود الى الجريمة والاعتقاد على الاجرام رسالة دكتوراه — سنة ١٩٦٥ ص ١٨٢ ، والمقال السابق في الخطورة الاجرامية — ص ٣٨٧) .

ثانياً : الاحكام الاجرائية :

نظم هذه الأحكام قانون الإجراءات الجنائية في المواد ٥١١ - ٥٢٣ . ويتضح منها أن التدبير الوقائي لا يجوز اتخاذه إلا بعد تدخل قضائي يكفل صيانة حقوق الأفراد ، ويحول دون أن تنقلب هذه التدابير إلى إجراءات إدارية لا تخلو من الاستبداد والتفكيك . فيجب على القاضي قبل إصدار الأمر باتخاذ تدبير وقائي أن يسمع أقوال صاحب الشأن أو المتكفل به أو القيم عليه أو الأقرب إليه من أهله ، وإغفال هذا الاجراء يترتب عليه بطلان الأمر الصادر بالتدبير ما لم يكن صاحب الشأن هارباً (مادة ٥١٥ إجراءات جنائية) .

ويباشر قاضي الإشراف ما يراه لازماً من التحقيقات بنفسه أو بواسطة من يندبه لذلك من رجال السلطة المختصة . وله نذب من يراه من الأطباء والخبراء الاجتماعيين للتحقق من حالة المطلوب اتخاذ التدبير الوقائي ضده (مادة ٥١٦ إجراءات جنائية) . ويجرى التحقيق في حضور صاحب الشأن ومحاميه والنيابة العامة ، فإن لم يكن له محام عين له قاضي الإشراف محامياً . وإذا كان صاحب الشأن غير مميز صح التحقيق وصدر الأمر في غير حضوره (مادة ٥١٧ إجراءات جنائية) . وعلى الرغم من أن الأمر بالتدبير الوقائي واجب النفاذ دائماً ولو مع حصول استثنائه ، إلا أن النيابة العامة لا تقوم بتنفيذه إلا بعد إعلانه إلى صاحب الشأن أو إلى من يمثله إن كان عديم الأهلية (مادة ٥١٨ إجراءات جنائية) .

والأمر الصادر بالتدبير الوقائي يجوز الطعن فيه بكافة الطرق . وتنص المادة ٥٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : « الطعن الحاصل من النيابة العامة أو من التهم بطريق الاستئناف أو المعارضة أو النقض أو إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية بعقوبة أصلية ، يستتبع حتماً الطعن في التدبير الوقائي المقضى به في نفس الحكم . فإذا كان الحكم صادراً بالبراءة مع إتخاذ تدبير وقائي ضد التهم جازله وللنيابة العامة الطعن فيه بجميع الطرق التي رسمها القانون للتظلم من أحكام المحكمة التي أصدرته » ^(١)

(١) وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا بأنه وإن كان أمر التدابير

نقد سياسة الجمع بين العقوبة والتدبير الوقائي :

تأخذ كثير من التشريعات بنظام الجمع بين العقوبة والتدبير الوقائي ، ويقضى هذا النظام بتوقيع العقوبة والتدبير الوقائي معاً على شخص واحد ثبت أنه أهل للمسئولية الجنائية وتوافرت لديه بالإضافة إلى ذلك خطورة إجرامية .

وقد أخذ بهذا النظام قانون العقوبات الليبي ، فنصت المادة ١٤٣ على أن : « التدبير الوقائي المضاف إلى عقوبة مقيدة للحرية ينفذ بعد قضائها أو انتقضائها بشكل آخر . وإذا كان التدبير الوقائي مضافاً إلى عقوبة غير مقيدة للحرية فينفذ بعد أن يصبح الحكم بالإدانة نهائياً » .

وهذا النظام محل نقد شديد من علماء العقاب ، لأنه يهدر مبدأ « وحدة الشخصية الإنسانية » فيجزئ شخصية المحكوم عليه إلى شقين : أحدهما يحتاج إلى الإيلاء المتوافر في العقوبة ، والآخر يحتاج إلى العلاج المتوافر في التدبير ، وهذا يحول دون معاملة المحكوم عليه معاملة واحدة طويلة المدى تراعى فيها حالته الخطورة وتستهدف دفع هذه الخطورة والأمر لا يخلو من أحد فرضين : إما أن الخطأ يرجع الخطورة ، وعندئذ يجب الاكتفاء بالعقوبة ، وإما أن الخطورة ترجع الخطأ، وعندئذ يجب الاكتفاء بالتدبير الوقائي ^(١) . هذا فضلاً عن أن تنفيذ

الوقائية مستهدفاً من التشريع الإيطالي الذي لا يجيز الطعن بالنقض في الحكم إذا كان وجه الطعن متعلقاً بالتدابير الوقائية وحدها بحيث لا يوجد عيب آخر في الحكم سواء ، إلا أن هذه القاعدة لم يأخذ بها الشارع الليبي في قانون الإجراءات الجنائية بل نص على نقيضها في المادة ٥٢٣ إجراءات التي تسوغ الطعن بالنقض حتى في الحكم الصادر باتخاذ تدبير وقائي وإن كان قد قضى بالبراءة (المحكمة العليا ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٥ قضاء المحكمة العليا الجنائي — ج ١ ص ٩١) .

العقوبة قبل التدبير الوقائي قد يضر بالحكوم عليه إذا كان يعاني شذوذاً مرضياً لأن الأساليب العقابية قد تزيد من شذوده وتجعل علاجه عن طريق التدبير الوقائي عسيراً^(١)، كما أن المحكوم عليه نفسه لا يفهم الحسنة من هذا النظام ولا يستسيغ الخضوع للتدبير الوقائي بعد أن يكون قد استوفى مدة عقوبته، والمعروف أن تقبل المحكوم عليه للمعاملة التي تبذل له يعتبر عاملاً أساسياً في نجاح هذه المعاملة. أما القول بالبدء بتنفيذ التدبير الوقائي فيؤخذ عليه أن تنفيذ العقوبة بعد التدبير قد يفسد ما أصلحه ذلك التدبير.

وقد لا حظ البعض أن المحاكم تتردد كثيراً قبل الحكم على الجاني بالعقوبة والتدبير الوقائي في نفس الوقت، استشعاراً منها بعدم عدالة هذا النظام^(٢).

وبناء على هذا النقد أوصت المؤتمرات الدولية بعدم الأخذ بهذا النظام، منها المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات المنعقد في روما سنة ١٩٥٣، والمؤتمر الدولي للعقوبات والسجون المنعقد في لاهاي سنة ١٩٥٣ بالنسبة للمعتادين على الإجرام، والاجتماع التحضيري للمؤتمر الثالث للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي المنعقد في كراكاس سنة ١٩٥٢، والمؤتمر الأوروبي لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذي دعت إليه الأمم المتحدة في جنيف سنة ١٩٥٦، والحلقة العربية الثانية في القانون والعلوم السياسية التي عقدت في بغداد سنة ١٩٦٩.

وعندنا أنه على الرغم من ضرورة كل من العقوبة والتدبير الوقائي، إلا أنه ليس من الملائم الحكم بهما معاً على شخص واحد وتنفيذها على التوالي، بل يجب الحكم إما بالعقوبة وإما بالتدبير، إذ لكل منهما خصائصه وأهدافه. وعقدئذ يجوز للقاضي أن يحكم على المجرم بالتدبير الوقائي بدلاً من العقوبة المقرر بالقانون. وقد أخذت بهذا النظام بعض التشريعات الأجنبية، كما أخذ به الشرع

(١) محمود نجيب حسنى — ص ١٤٨ .

(٢) أحمد الألفى — مقال الخطورة الإجرامية — ص ٣٨٤ .

الليبي في بعض القوانين مثل القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بوضع بعض المحكوم عليهم في إصلاحيات خاصة،^(١) والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن المخدرات^(٢).

المبحث الثاني

التدابير الوقائية في القانون الليبي

نص قانون العقوبات الليبي على ثلاثة أنواع من التدابير الوقائية هي : السالبة للحرية ، والمقيدة للحرية ، والمالية . وفيما يلي كلمة موجزة عن كل منها .

أولاً : التدابير الوقائية السالبة للحرية :

وقد وصفها المشرع بأنها «مقيدة للحرية (مادة ١/١٤٤ عقوبات) وتشمل :

(١) تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه :
« يجوز للقاضي بالنسبة الى النساء اللاتي ثبت ارتكابهن جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٤٠٩ و ٤١٥ و ٤١٧ مكرر (أ) و ٤١٧ مكرر (ب) ، وللمتشرذات اللاتي يتخذن افساد الاخلاق وسيلة للتعيش والمشتبه فيهن ممن سبق الحكم عليهن أو اتهمن اتهاما جديا في جرائم التحريض على الدعارة والفسق أكثر من مرة — أن يقضى ، بدلا من الحكم بعقوبتي الحبس أو المراقبة ، بوضع المحكوم عليها في اصلاحية خاصة الى أن يؤمر باخلاء سبيلها ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء في الاصلاحية عن ستة أشهر ولا أن تزيد على ثلاث سنوات » .

(٢) تنص المادة ٢/٣٧ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ على أنه :
« يجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة (السجن وغرامة من خمسمائة دينار الى ثلاثة آلاف دينار) أن تأمر بايداع من ثبت ادمانه على تعاطي المخدرات احدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها الى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الامراج عنه ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء في المصححة عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة ، ويشترط ان يثبت الادمان من لجنة طبية تشكل بقرار من وزير الصحة » .

١ — الاحالة الى معتقل :

وهذا التدبير مقرر للمجرمين المسؤولين مسئولية جنائية كاملة ويتصرفون بخطورة شديدة ، وهم المجرمون المعتادون على الإجرام والمحترفون له والمنحرفون فيه . وهؤلاء ينفذون أولا العقوبة المحكوم بها ، ثم يحاولون بعد ذلك إلى المعتقل لقضاء المدد المنصوص عليها في القانون (أنظر المواد ١٤٥ - ١٤٨ عقوبات) .

٢ — الايواء في مستشفى للأمراض العقلية :

وهذا التدبير يخضع له الأشخاص غير المسؤولين جنائياً لعيب عقلي . وهم المجرمون المجانين والمصابون بالصمم والبكم ، والمصابون بالتسمم المزمن لتعاطي الكحول أو المخدرات (مادة ١٤٩ عقوبات) ، كما يخضع له أيضاً المصابون بعيب عقلي جزئي وهم الشواذ ومن في حكمهم (مادة ٨٤ و ٨٥ عقوبات) (١) .

٣ — الايواء في احدى الاصلاحيات :

ويخضع لهذا التدبير الأحداث المجرمون والمتشردون (المواد ١٥٠ و ١٥١ عقوبات والمرسوم بقانون الصادر سنة ١٩٥٦ بشأن الأحداث المشردين) .

ثانيا : التدابير الوقائية المقيدة للحرية :

وقد وصفها المشرع بأنها غير مقيدة للحرية (مادة ١٤٤ / ٢ عقوبات) وتشمل :

١ — الحرية المراقبة :

وينفذ هذا التدبير عن طريق الوضع تحت مراقبة الشرطة ، وهي في بعض الأحوال تكون جوازية ، وفي البعض الآخر تكون وجوبية . وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل مدة مراقبة الحرية عن سنة ما لم ينص القانون على غير ذلك (المواد ١٥٢ - ١٥٣ مكررة عقوبات) .

(١) احمد الألفي — مقال الخطورة الاجرامية — ص ٣٨٩ .

٢ — حظر الإقامة :

وهذا تدبير جوازى تكميلى بمقتضاه يجوز للقاضى أن يفرض حظر الإقامة فى محافظة أو أكثر أو فى أية منطقة إدارية أخرى يعينها ، على من ثبتت عليه جريمة ضد الدولة أو ضد الأمن العام ، أو جريمة أخرى سببها ظروف خاصة إجتماعية أو أدبية وجدت فى مكان معين . ويجب ألا تقل مدة حظر الإقامة عن سنة . وإذا وقع إخلال بشروط حظر الإقامة بدأ سريان المدة من جديد فى حدها الأدنى ، كما يجوز علاوة على ذلك الأمر بمراقبة الحرية (مادة ١٥٦ عقوبات) .

٣ — حظر ارتياد الحانات والمحال العامة التى تقدم فيها المسكرات :

وهذا التدبير تكميلى وجوبى إذ يجب أن يفرض مع العقوبة فى جميع الأحوال التى يكون فيها المحكوم عليه من مدمنى الخمر أو عندما ترتكب الجريمة فى حالة سكر وثبت إدمان الجانى (مادة ١٤٧ عقوبات) . وقد تعطل هذا النص بعد أن حظرت الدولة تناول المشروبات الروحية فى جميع أنحاء الجمهورية .

٤ — ابعاد الأجنبى عن أراضى الدولة :

يجب على القاضى أن يأمر بإبعاد كل أجنبى يصدر ضده حكم بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، كما يجوز إبعاد الأجنبى فى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون . وتطبق على الأجنبى الذى يخالف أمر الإبعاد القوانين المتعلقة بمخالفة أوامر الإبعاد الصادرة من السلطات الإدارية (مادة ١٥٨ عقوبات) .

ثالثا : التدابير الوقائية المالية :

ونصت عليها المواد ١٤٩ — ١٦٤ من قانون العقوبات ، وتشمل :

١ — ضمان حسن السلوك :

ويتم هذا التدبير بإيداع مبلغ من المال لا يقل عن عشرين ديناراً ولا يزيد على ثلاثمائة دينار في خزانة مكتب استيفاء الغرامات والمصاريف . ويجوز بدل الإيداع تقديم ضمان برهن أو كفالة تضامنية . ولا يجوز أن تقل مدة الضمان عن سنة ولا أن تزيد على خمس سنوات إعتباراً من اليوم الذى يقدم فيه الضمان (مادة ١٦٠ عقوبات) . ويجوز للقاضى ، إذا لم يقدم الضمان أو لم تقدم الكفالة ، أن يفرض الحرية المراقبة بدل الضمان (مادة ١٦١ عقوبات) .

وإذا لم يرتكب الشخص المفروض عليه ضمان حسن السلوك جنائية أو جنحة عمدية طيلة قيام الإجراء يؤمر بإنهاء الضمان وإرجاع المبلغ المودع أو بإزالة الرهن أو إنهاء الكفالة . وفي الحالات الأخرى يؤول إلى خزانة الدولة المبلغ المودع أو المقدم ضماناً (مادة ١٦٢ عقوبات) .

وتطبق المادة ١٤١ عقوبات المتعلقة بالناء التدابير الوقائية ، على ضمان حسن السلوك (٣/١٥٩ عقوبات) .

٢ — المصادرة :

وهي عبارة عن نزع ملكية المال جبراً بثمن مقابل وإضافته إلى ملك الدولة . وحشى تدبير وقائى تكملى وفقاً لأحكام القانون الليبي ، وقد تكون وجوبية أو جوازية ، فهى وجوبية بالنسبة للأشياء المحصلة أو المكتسبة من الجريمة التى صدر فيها الحكم بالإدانة أو بالعفو القضائى ، ما لم يكن المالك شخصاً لا يد له فى الجريمة ، والأشياء التى يعد صنعها أو استعمالها أو حملها أو حيازتها أو التصرف فيها جريمة فى ذاته ، وذلك حتى ولو لم يصدر حكم بالإدانة (مادة ١٦٣ عقوبات) . وتكون المصادرة جوازية فى حالة الحكم بالعقوبة أو بالعفو القضائى ، إذا كانت الأشياء استعمت أو أعدت لارتكاب الجريمة (مادة ١٦٤/١ عقوبات) . أما

إذا وجد قانون يوجب المصادرة في هذه الحالة فهو الواجب التطبيق (١) .

وفي جميع الأحوال يجب مراعاة حقوق الغير حسن النية ، متى كانت الأشياء غير محرم إحرازها في ذاتها ، فمثلا لا تجوز مصادرة السلاح المرخص بحمله للمالك إذا كان هذا المالك لا دخل له في الجريمة التي ارتكبها الجاني بهذا السلاح .

(١) أنظر في هذا الصدد : المحكمة العليا ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضاء المحكمة العليا الجنائي — ج ١ ص ٢٣٣ .
أنظر أيضا المادة ٤١٧ مكررة (١) من قانون العقوبات ، والمادة ٤٢ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ بشأن المخدرات .

الباب الثالث

المؤسسات العقابية

تمهيد وتقسيم :

بينما فيما سبق أن العقوبات السالبة للحرية مازالت تنبؤاً مركز الصدارة بين العقوبات . وهي تنفذ داخل مؤسسات خاصة هي السجون .

ولا شك أن نظم السجون تعتبر من أهم موضوعات علم العقاب ، وقد نالت في السنين الأخيرة ما تستحقه من إهتمام المؤتمرات الدولية .

وسنقسم هذا الباب إلى فصلين : نتكلم في الفصل الأول عن نشأة المؤسسات العقابية وأنواعها ، وفي الفصل الثاني نبين نظم المؤسسات العقابية اليبية .

الفصل الأول

نشأة المؤسسات العقابية وأنواعها

تقسيم :

سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : نتكلم في المبحث الأول عن نشأة المؤسسات العقابية ، وفي المبحث الثاني عن تطور نظمها ، وفي المبحث الثالث عن أنواعها .

المبحث الأول

نشأة المؤسسات العقابية

نشأة السجون :

السجون هي أقدم المؤسسات العقابية الحالية ، وهي ليست قديمة ، إذ لا يزيد عمرها على قرنين من الزمان . أما قبل ذلك فقد وجدت أما كن لإيداع المذنبين تختلف عن السجون في شكلها الحالي ، ففي القرون الوسطى كان يتم حجز المذنبين في القلاع والحصون حتى يتم الفصل في الدعوى .

أما الأماكن التي تعد نواة السجون الحالية ، فنذكر منها « دار الإصلاح »

House of Correction التي أنشئت في « بريدويل » Bridewell

في إنجلترا سنة ١٥٥٣ ، وقد قامت على فكرة إخضاع المحكوم عليهم للعمل والنظام في وقت واحد . ثم بدأ تعميم هذا النظام سواء في داخل إنجلترا أو خارجها . وفي سنة ١٥٩٦ أنشأ الهولنديون البروتستانت سجنًا إنفراديًا في أمستردام . كما أنشأ

البابا كليمان الحادى عشر سجيناً إنفرادياً فى ملجأ سان ميشيل فى روما سنة ١٧٠٥ للمجرمين الذين تقل سنهم عن عشرين سنة ، وكتب على بابه العبارة الآتية « لا يكفى إرهاب الجناة بتهديدهم بالعقاب ، بل يجب إصلاحهم بتحسين نظام السجن ^(١) » .

ولكن يلاحظ أن دور الإصلاح كانت مقصورة على طوائف معينة من المجرمين هم المحكوم عليهم فى جرائم غير خطيرة . أما المحكوم عليهم فى جرائم خطيرة فكانوا يعاملون معاملة الأسرى من الأعداء ، ويسخرون فى أشق الأعمال أو ينفون إلى المستعمرات ، ثم صار النفى إلى المستعمرات — وخصوصاً أستراليا — هو الصورة الرئيسية لتنفيذ العقاب . وقيل فى تأييد النفى أنه يخلص المجتمع من فئة خطيرة ، كما أنه يقدم للمستعمرات اليد العاملة التى تنقصها ويمهد لها طريق المدنية ^(٢) . ولكن تبين أن النفى عييين بارزين هما :

١ - لايحقق الردع الكافى ، وبالتالى تخفف فكرة العقاب لتحل محلها فكرة السفر والسياحة .

٢ - أنه يكلف الدولة نفقات جسيمة ، إذ هو يستأزم أسطولا وجيشاً استعجارياً .

(١) بوزا — ص ٣٧٢ ، جندى عبد الملك — ص ٨٨ .

(٢) وقد أخذت بنظام النفى الدول الأوربية ، فطبقته انجلترا على دفعتين : الأولى من سنة ١٧١٨ الى سنة ١٧٧٥ اذ كانت تبعد الى مستعمراتها فى أمريكا الشمالية المحكوم عليهم بالحبس لمدة أكثر من ثلاث سنوات . والثانية من سنة ١٧٨٨ الى سنة ١٨٦٨ اذ كانت تبعد المحكوم عليهم الى أستراليا .

أما قانون العقوبات الفرنسى الصادر سنة ١٨١٠ فقد نص على الإبعاد *déportation* للتخلص من أعداء الحكومة . ثم نظم الإبعاد كطريقة لتنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة بالرسوم الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٨٥٢ والقانون الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٨٥٤ ، وأنشئ الإبعاد كعقوبة تكميلية تحت اسم *relégation* للمجرمين المائدين بالقانون الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ (ميرل وفيتى — ص ٥١٩) .

وبالإضافة إلى هذين الصيغتين فقد رفضت بعض حكومات المستعمرات قبول هؤلاء المذنبين بسبب اعتراض الشرفاء من سكانها . كل ذلك دفع الدول المختلفة إلى العدول عن سياسة النفي إلى المستعمرات ، والتوسع في بناء السجون لإيداع المذنبين بدلا من تقيهم . وتم ذلك في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وسائر الدول الأوروبية .

سوء حالة السجون :

كانت الفكرة السائدة في السياسة العقابية حتى مطلع القرن الثامن عشر هي أن الغرض من العقوبة مقصور على الردع والتنكيل بالجاني ، ولم تكن فكرة الغرض الإصلاحى للعقوبة قد تبلورت بالقدر الكافى لتوجيه السياسة العقابية ، ولذلك ساد الاعتقاد بأن المحكوم عليه إنسان « من الدرجة الثانية » بالنسبة لغيره من الناس (١).

وقد انعكس هذا المفهوم على نظم السجون ، فكانت على وضع سيء لا يهدف إلى تحقيق أية مصالحة للمحكوم عليهم ، بل كانوا يحشرون بداخلها دون مراعاة لقواعد الصحة ولا إهتمام بطعامهم أو كسائهم ولا اتباع أية برامج لإرشادهم وتهذيبهم ، بل كانوا يقضون أيامهم بغير عمل مما أدى إلى تنمية ميول الشر في نفوسهم بحكم اتصالهم بمن هم أعرق منهم في الإجرام .

وقد زاد من سوء حالة هؤلاء السجون أن معظم هذه الأماكن لم تكن تابعة للدولة ، وإنما كانت تدار بمعرفة أصحابها الذين كانوا يهدفون أساساً إلى تحقيق أكبر قدر من الربح ، فابتكروا شتى ألوان التفرقة في معاملة المحكوم عليهم تبعاً لقدرة كل منهم على الدفع (٢) .

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٥٦ .

(٢) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٢٩٧ .

حركة اصلاح السجون :

عندما ظهرت المدارس الحديثة في الفكر العقابى وأصبح الاصلاح من أهم أغراض العقوبة ، بدأ التفكير في إصلاح السجون . وكان لرجال الدين فضل توجيه الأنظار إلى أن السجن يجب أن يكون داراً لإصلاح الجانى وتقويمه^(١) ، وعلّة ذلك أن الجريمة اعتبرت في نظر رجال الدين « خطيئة » تتطلب « التوبة » pénitence التى تتحقق عن طريق حبس « الحياطة » في دير أو سجن حبساً إنفرادياً لتتاح له فرصة التعبد والتقرب من الله سبحانه وتعالى ، ولذلك كان رجال الدين من أنصار الحبس الإفرادى^(٢) .

ومن ناحية أخرى فقد نادى كثير من الفلاسفة والمفكرين بضرورة إصلاح السجون ، وكان على رأسهم جون هوارد John Howard (١٧٢٦ — ١٧٩٠) فقد وضع في سنة ١٧٧٧ كتاباً عن حالة السجون في إنجلترا وعنوانه : « حالة السجون في إنجلترا وويلز » State of prisons in England and Wales وصف فيه الحالة السيئة التى كانت عليها السجون في عهده ، ونادى بضرورة إصلاح السجون ومعاملة المسجونين معاملة كريمة تؤدي إلى إصلاحهم وتقويمهم . وكانت أهم الآراء التى نادى بها هي :

١ — وجوب الفصل بين المسجونين حتى لا ينتشر الفساد بينهم ، مع تقسيمهم إلى جماعات صغيرة للعمل نهائياً .

٢ — وجوب مراعاة القواعد الصحية داخل السجون .

٣ — وجوب تشغيل المسجونين وتعليمهم الحرف التى يعتمدون عليها في معيشتهم

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٥٢ ، السعيد مصطفى السعيد ص ٦٠١ ، يسر انور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٢٩٨ .

(٢) محمود نجيب حسنى — ص ٥٧ .

بعد خروجهم من السجن . وفي هذا الصدد يقول هوارد : « دع المسجونين يعملون
ولسوف يتحولون بذلك إلى رجال شرفاء » .

٤ — وجوب تلقين المسجونين مبادئ الدين والاخلاق .

وقد واصل الدعوة إلى إصلاح السجناء الفيلسوف الانجليزي بنتام Bentham
الذى اقترح على الجمعية التأسيسية في فرنسا في عهد الثورة سجيناً مبتكراً يحقق
أغراض العقوبة .

وقد أحدثت الدعوة إلى إصلاح السجناء أثراً كبيراً في الولايات المتحدة
الأمريكية حيث نشطت حركة إنشاء السجون وفقاً للتعاليم التي نادى بها المصلحون،
ثم انتقلت هذه الحركة إلى أوروبا ثم تنابت بعد ذلك الاصلاحات الكثيرة التي
أدخلت على نظم السجون ^(١) .

وقد اتخذت حركة إصلاح السجناء مظهراً دولياً ، فانعقدت المؤتمرات
الدولية بصفة دورية لمناقشة أهم مشكلات السجون ونظمها ووضع التوصيات
اللازمة لإصلاحها .

المبحث الثاني

تطور نظم المؤسسات العقابية

مرت نظم المؤسسات العقابية بأطوار مختلفة تبعاً لتطور فكرة الغرض من
العقوبة ، وكان أساس هذه النظم هو موضوع الجمع أو الفصل بين المسجونين .
وفيما يلي بيان هذه النظم .

أولاً : نظام الجمع بين المسجونين :

l'emprisonnement en commun

وهذا النظام هو أقدم النظم وأبسطها ، ويقوم على جمع المسجونين في العمل نهائراً وفي المبيت ليلاً ، ولا يفرق بينهم إلا على أساس فصل النساء عن الرجال ، والصغار عن الكبار .

ويمتاز هذا النظام بقلة نفقاته ، سواء في إنشاء السجن أو في إدارته . كما أنه يسهل تنظيم العمل بين المسجونين ، ولا يضر بصحتهم النفسية والعقلية . ولكنه كبير الخطر من الفاحية الخلقية إذ يجعل من السجن مدرسة للإجرام حيث يختلط المسجونون بمن هم أعرق منه في الإجرام ، فيخرج من السجن وهو أسوأ حالاً منه عند دخوله^(١) ، كما أن العلاقة التي تربط المسجون بغيره من المسجونين تعرضه لخطر الالتقاء بهم بعد خروجه من السجن وإغرائه بالانضمام إلى عصابات إجرامية . يضاف إلى ذلك أن تجمع المسجونين داخل السجن يهدد نظام السجن في الداخل .

ثانياً : نظام حبس الانفراد أو نظام بنسلفانيا :

système philadelphien

ويقوم هذا النظام على الفصل بين المسجونين نهائراً وليلاً ، بأن يوضع كل منهم منفرداً في زنزانه بالسجن ، وبذلك تنقطع الصلة تماماً بينهم . وقد دعا إليه رجال الكنيسة لأنه يتفق مع التعاليم الدينية التي تقضى بأن المجرم « خاطئ » يجب عليه أن يعيش في عزلة للتأمل في الجريمة والندم عليها والتعبد إلى الله للتكفير عن ذنبه وتطهير نفسه .

(١) ميرل وفيتي — ص ٥٢٧ ، بوزا — ص ٣٧٢ ، السعيد مصطفى السعيد — ص ٦٠٣ ، جندي عبد الملك — ص ٨٠ ، محمود نجيب حسني ص ١٦٠ .

وقد طبق هذا النظام في أواخر القرن الثامن عشر في فيلادلفيا Philadelphia بولاية بنسلفانيا بأمريكا ، ولذلك عرف باسم « النظام البفسلفاني » (١) .

وقد أدخلت على هذا النظام بعض التعديلات التي تخفف من قسوته ، فسمح لكل مسجون أن يتلقى في زمرته زيارات يومية من موظفي السجن ومعلميه ورجال الدين وأعضاء جمعيات الرعاية وغيرهم . كما سمح للمسجون أن يشتغل في زمرته بعمل يدوي يتخلله شيء من الدرس والمطالعة ، وله أن يخرج من زمرته مرة أو مرتين في اليوم للرياضة في مكان منعزل ، دون أن يسمح له بالتدخين أو تعاطي المشروبات الكحولية .

وقد لاقى هذا النظام نجاحاً كبيراً في بادئ الأمر وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا ، فهو يتفادى مساوئ الاختلاط بين المسجونين ، ويمهد لتفريد دقيق وفقاً لظروف كل مسجون ، كما أنه عقوبة رادعة لعثة المجرمين إذ تسبب لهم العزلة آلاماً نفسية قاسية (٢) .

ولكن يعاب على هذا النظام أثره السيء في نفسية المحكوم عليه ، فالجس

(١) ويطلق على هذا النظام أيضاً تعبير « نظام الزنانات » Système cellulaire و « نظام العزلة » système de l'isolement و « النظام الفيلادلفي » Système philadelphien و « النظام البلجيكي » système belge لأنه طبق على نطاق واسع في بلجيكا . أنظر : بوزا - ص ٣٧٣ .

وهذا النظام مطبق في السجون الليبية بالنسبة لبعض المحكوم عليهم بعقوبات شديدة مثل الاعدام ، وبالنسبة لبعض الحبوسين احتياطياً في جنابات خطيرة ، والمسجونين المعاقبين تأديبياً بالحبس الانفرادي (مادة ٥١ و ٥٢ من قانون السجون) .

(٢) بوزا - ص ٣٧٤ ، السعيد مصطفى السعيد - ص ٦٠٣ ، محمود نجيب حسنى - ص ١٦٣ ، جندى عبد الملك - ص ٨١ ، يسر أنور علي وآمال عبد الرحيم عثمان - ص ٣٨٠ .

الإفرادى إذا طالت مدته يؤدي إلى كثير من الاضطرابات النفسية والعصبية التي تؤثر في سلوك المحكوم عليه وقد تدفعه إلى الانتحار ، كما أنها قد تكون عقبة في سبيل اندماجه في المجتمع بعد الإفراج عنه . ويضاف إلى ذلك أن هذا النظام باهظ التكاليف إذ يحتاج إلى بناء سجون تحتوى على عدد كبير من الزنانات بقدر عدد المسجونين . كما أن هذا النظام يضع عقبات كثيرة في سبيل تنظيم العمل داخل السجن ، لأن العمل في أغاب صوره يتطلب الجمع بين المحكوم عليهم ^(١) .

ثالثاً : النظام المختلط أو النظام الأوبرنى : Système Auburnien

أنشئ هذا النظام لتفادى مساوىء النظامين السابقين ، وقد طبق لأول مرة في سجن أوبرن Auburn إحدى مدن ولاية نيويورك في سنة ١٨٢١ ، ويقوم هذا النظام على أساس الفصل بين المسجونين أثناء الليل ، على أن يتم الجمع بينهم وقت العمل في المصانع وأثناء تناول وجبات الطعام وعند أداء الفرائض الدينية مع عدم السماح للمسجون بالتحدث مع غيره من المسجونين ، ولذلك عرف هذا النظام باسم « النظام الصامت » ^(٢) .

وقد أخذ على هذا النظام أن تشغيل المحكوم عليهم يتم أساساً بهدف تحقيق الربح دون مراعاة الظروف الشخصية المتعلقة بالمحكوم عليهم . كذلك لم يهتم هذا النظام بتصنيف المحكوم عليهم وفقاً لظروفهم . وأخيراً فإنه يتسم بالقسوة لأن فرض الصمت على المحكوم عليهم — رغم اجتماعهم — يتنافى مع الطبيعة البشرية ، ولذلك اضطر حراس السجون الأمريكية إلى استعمال السياط لإلزام المسجونين به ، هذا بالإضافة إلى أن الصمت يعرض المسجونين للاضطرابات النفسية والعصبية .

(١) بوزا — ص ٣٧٤ ، ميرل وفيتى — ص ٥٢٨ ، السعيد مصطفى السعيد — ص ٦٠٣ ، يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٨١ ، محمود نجيب حسنى — ص ١٦٤ .

(٢) محمود نجيب حسنى — ص ١٦٨ .

ويقوم هذا النظام على برنامج للمعاملة العقابية ، أساسه التدرج بالمسجون من حالة السجن إلى حالة الحرية . وقد تم تنفيذ هذا النظام على نطاق واسع فى أيرلندا بمعرفة العلامة والتر كروفتن Walter Crofton ولذلك أطلق عليه اسم النظام الأيرلندى . وبمقتضاء عر المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية طويلة المدة بثلاث مراحل : المرحلة الأولى يخضع فيها المحكوم عليه للسجن الإفرادى ليلاً ونهاراً . أما المرحلة الثانية فيشترك فيها المحكوم عليه فى عمل جماعى مع غيره من المسجونين نهاراً ويعزل ليلاً ، ثم يباح له أن يشتغل خارج السجن ويعود إليه ليلاً . أما المرحلة الثالثة فيمنح فيها المحكوم عليه الإفراج الشرطى إلى أن يحين موعد الإفراج عنه نهائياً .

ولا يجوز نقل المحكوم عليه من مرحلة إلى أخرى إلا بعد حصوله على نسبة معينة من الدرجات ، لأن هذا يحفز على الاستجابة إلى البرامج العقابية وبذل كل ما يستطيع لينتقل إلى المرحلة التالية ^(١) .

وقد حقق هذا النظام نجاحاً كبيراً ، وأخذت به عدة بلاد مثل إيطاليا وبلجيكا والنرويج ورومانيا وليبيا وغيرها ، ويعتبره البعض أفضل النظم جميعاً ^(٢) .

(١) بوزا — ص ٣٧٥ ، يسر انور على وآمال عبد الرحيم عثمان
ص ٣٨٢ ، محمود نجيب حسنى — ص ١٧٥ .

(٢) السعيد مصطفى السعيد — ص ٦٠٤ ، محمود نجيب حسنى
ص ١٧٧ .

المبحث الثالث

أنواع المؤسسات العقابية

أدى التطور الحديث في النظم العقابية إلى تنوع المؤسسات العقابية ، فوجدت مؤسسات خاصة بالأحداث ، وأخرى للرضى الشواذ ، وثالثة لمعتادى الإجرام . كما تنوعت المؤسسات من حيث شدة الحراسة ، فوجدت مؤسسات مغلقة ، وأخرى مفتوحة ، وثالثة شبه مفتوحة ، وهى التى سنبينها فيما يلى :

أولا : المؤسسات المغلقة :

وهى السجون بمعناها التقليدية ، وتقوم على فكرة عزل المحكوم عليهم عن المجتمع ، وتميز بطابع الحزم والرقابة والتحفظ الشديد على المحكوم عليهم . ومازال هذا النوع من المؤسسات هو المأخوذ به فى معظم دول العالم .

ويعمل علماء العقاب ففكرة المؤسسات المغلقة بأن رأى العام ينظر إلى مرتكبى الجرائم على اعتبار أنهم جماعة من الخطرين الذين يلزم عزلهم لفترة من الزمن حتى يأمن المجتمع شرهم ، بالإضافة إلى أن العزل التام عن المجتمع يتضهن معنى الردع وهو أحد أهداف العقوبة (١) .

والملاحظ أن الدول التى أخذت بنظام المؤسسات المفتوحة ، مازالت تحتفظ ببعض المؤسسات المغلقة ، تخصصها للمجرمين الخطارين أو العائدين أو المحكوم عليهم بعقوبات طويلة المدة (٢) .

(١) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٨٨ .

(٢) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٨٨ .

ثانيا : المؤسسات المفتوحة :

تقوم فكرة المؤسسات المفتوحة على أساس الثقة في المسجون وتنمية إحساسه بالمسئولية وإقناعه بأن ما يفرض عليه من أعمال وقيود مقصود به إصلاحه وإعادةه عضواً نافعاً في الهيئة الاجتماعية^(١) . ولذلك تميزت المؤسسات المفتوحة بـ

بـ

١ - إستبعاد الأسوار والقضبان والقيود والأقفال ، وترك الأبواب والنوافذ مفتوحة دون خشية هرب المحكوم عليه . فالموانع التي تحول دون الهرب يجب أن تكون أدبية وليست مادية . فإذا ما أخل المحكوم عليه بهذه الثقة وجب حرمانه من ميزة السجن المفتوح .

٢ - إقناع المحكوم عليه بأن الأعمال والأنظمة التي تفرض عليه مقصود بها تحقيق مصالحته الخاصة وتمكينه من الحياة الشريفة . ولاشك أن إقناعه بذلك يجعله يتقبل نظام المؤسسة ويؤدى عمله وهو راغب فيه .

والأخذ بنظام المؤسسات المفتوحة يقتضى بحث أمرين : أولهما : كيفية إعداد المؤسسة وتنظيم العمل فيها ، وثانيهما كيفية اختيار طوائف المحكوم عليهم الواجب إلزامهم بالمؤسسة .

فبالنسبة للأمر الأول يرى أنصار المؤسسات المفتوحة إقامتها خارج المدينة أو في الريف حتى يمكن تشغيل المحكوم عليهم في الأعمال الزراعية والصناعات

(١) توفيق محمد الشاوى — المؤسسات المفتوحة — مجموعة أعمال حلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين القاهرة سنة ١٩٥٣ — ص ١١٧ وما بعدها ، يسن محمد الرفاعى المؤسسات المفتوحة — المجموعة السابقة — ص ٢٣٩ وما بعدها ، بوزا — ص ٣٧٧ ، السعيد مصطفى السعيد — ص ٦٠٥ ، محمود نجيب حسنى — ص ١٩٢ ، كمال دسوقي — ص ٢٩٥ ، يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٩٠ .

المناسبة بها ، مع مراعاة عدم البعد بها كثيراً عن الحضر حتى يسهل الحصول على الضروريات اللازمة للنزلاء والموظفين ويمكن الاتصال بالهيئات المختلفة المعنية بتأهيل المحكوم عليهم . ومن الأوفق أن تتوافر بالمؤسسة المفتوحة مختلف الحرف والأشغال العادية حتى يجد كل محكوم عليه العمل الذى يتفق مع ميوله واستعداداته .

أما بالنسبة للأمر الثانى فقد تنوعت الآراء بشأنه ، فذهب البعض إلى قصر الإقامة بالمؤسسة المفتوحة على المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة ، وذهب آخرون إلى تخصيص المؤسسة للمجرمين المبتدئين الذين لا سوابق لهم ، وذهب رأى ثالث إلى تطبيق هذا النظام على من تكون جرائمهم قليلة الخطورة . والصحيح أنه من العسير وضع ضوابط عامة فى هذا الشأن ، ومن الأفضل ترك الأمر لتقدير المشرفين على تنفيذ العقوبات لدراسة أحوال المحكوم عليهم ومعرفة مدى ملائمة خضوعهم لتلك المعاملة الخاصة .

مزايا وعيوب المؤسسات المفتوحة :

نشأت فكرة المؤسسات المفتوحة منذ أواخر القرن التاسع عشر ، ولكنها نمت وتطورت وازداد أنصارها عقب الحرب العالمية الثانية نظراً لزيادة عدد المحكوم عليهم بسبب ظروف الحرب والرغبة فى تشغيلهم خدمة للمجهود الحربى ، فانشأت العسكرية لايوائهم . وقد حققت المؤسسات المفتوحة نجاحاً كبيراً فى كثير من الدول مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا وإيطاليا وفنلندا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها . ولذلك أوصت المؤتمرات الدولية بتطبيق هذا النظام ، مثل مؤتمر لاهاى الدولى للعقوبات والسجون سنة ١٩٥٠ ، وحلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين المنعقدة بالقاهرة سنة ١٩٥٣ ، والمؤتمر الدولى الأول للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين المنعقد فى جنيف سنة ١٩٥٥ .

وأهم ما تحققه هذه المؤسسات من مزايا هي :

١ - إعادة الثقة إلى المحكوم عليهم وإشعارهم بأن المجتمع لا يفاضلهم العداوة ،

وإما يأخذ بأيديهم لاستعادة مراكزهم في الهيئة الاجتماعية وتهببتهم للحياة الشريفة .

٢ — يستطيع المحكوم عليه في ظل هذا النظام أن يوالى الإشراف على أسرته ومدتها بما يلزمها من مساعدات .

٣ — يستطيع المحكوم عليه أن يجد — بعد الإفراج عنه — العمل المناسب، نظراً لأن ظروف العمل في المؤسسة المفتوحة لا تختلف عن ظروف العمل خارجها، ولذلك يزيد إقبال أصحاب الأعمال على تشغيل نزلاء المؤسسات المفتوحة بعد الإفراج عنهم .

٤ — يتجنب نزلاء المؤسسات المفتوحة — خصوصاً إذا كانوا مبتدئين في الإجرام — مخالطة المجرمين الخطارين نزلاء المؤسسات المغلقة .

٥ — يبقى نزلاء المؤسسات المفتوحة الشعور بالقلق والتوتر الذى يعانى منه نزلاء المؤسسات المغلقة .

٦ — تحقق المؤسسات المفتوحة وفراً للدولة ، لأن تكاليف إقامتها أقل من تكاليف إقامة المؤسسات المغلقة .

ورغم هذه المزايا فإن المؤسسات المفتوحة لم تسلم من النقد ، فقد أخذ عليها :

١ — أنها تساعد النزلاء على الهرب . ولكن هذا المقتد لا يستند إلى أسس سليمة ، لأن الرغبة في الهرب لا تتوافر لدى جميع المحكوم عليهم ، فالهرب يعنى الاختفاء عن نظر السلطات العامة والابتعاد عن الوطن وطمس معالم الشخصية ، ولا يفعل ذلك إلا شخص ليست له مصالح ولا عائلة ولا موطن . ومن ناحية أخرى فقد أثبتت الإحصاءات المختلفة أن نسبة الهرب قليلة بين نزلاء تلك المؤسسات ، لأن ذلك يعرض النزير لنقله إلى السجن المغلق .

٢ - أنها لاتناسب إلا فئة معينة من المحكوم عليهم ، وهم من كان مستواهم الإجتماعى والشخصى أعلى من مستوى باقى المحكوم عليهم ، وتعلو لديهم قيمة الحرية على كل قيمة ، وهذا ما لا يتوافر إلا فى المجتمعات الراقية .

وهذا النقد يمكن تفاديه إذا لاحظنا أن الأخذ بنظام المؤسسات المفتوحة لايعنى إلغاء المؤسسات المغلقة إلغاء تاماً ، ومن ثم يجب أن تقتصر المؤسسات المفتوحة على استقبال المحكوم عليهم الذين يتضح من دراسة أحوالهم وظروفهم أن هذه المعاملة الخاصة أجدى فى إصلاحهم .

٣ - أنها تهدر القيمة الرادعة للعقوبة . وهذا النقد بدوره غير صحيح لسببين : أولهما أن الايداع فى المؤسسات المفتوحة يتضمن سلباً للحرية والخضوع لبرنامج يومية وبذلك يتحقق الأثر الرادع للعقوبة . والثانى أن السياسة العقابية الحديثة لاتنظر إلى الردع باعتباره الغرض الأساسى للعقوبة ، وإعما تهتم أيضاً بإصلاح الجانى وتأهيله إجتماعياً .

ثالثاً : المؤسسات شبه المفتوحة :

وهى مرحلة وسطى بين المؤسسات المغلقة والمؤسسات المفتوحة ، وقد نشأت فكرتها عندما وجدت الحاجة إلى مكان تكون الحراسة فيه أشد منها فى المؤسسات المفتوحة وأكثر تحرراً من المؤسسات المغلقة .

والمؤسسات شبه المفتوحة قد تأخذ صورة بناء مستقل ، أو تخصيص أجنحة مستقلة ملحقة بالسجن المعلق .

ويتم اختيار نزلاء المؤسسات شبه المفتوحة فى ضوء ما تسفر عنه دراسة أحوال وظروف المحكوم عليهم ، فقد تبين وجود فئة منهم ليس لديها الاستعداد الكافى للنزول فى المؤسسات المفتوحة ، وفى نفس الوقت بحاجة إلى معاملتها معاملة

خاصة تنعم بالتخفيف من قيود المؤسسات المغلقة (١) .

وغالباً ما تشتمل المؤسسات شبه المفتوحة على عدة أقسام تندرج فيها الحراسة ، فيبدأ المحكوم عليه بالنزول في قسم شديد الحراسة ، فإذا حسن سلوكه نقل إلى قسم متوسط الحراسة ، ثم ينقل بعد ذلك إلى قسم ثالث تقترب فيه درجة الحراسة من المؤسسة المفتوحة وذلك تمهيداً لإطلاق سراحه .

وتشتمل المؤسسات شبه المفتوحة على مزارع ومصانع وأماكن للتعليم وممارسة الرياضة والتسلية في أوقات الفراغ (٢) .

وقد انتشرت المؤسسات شبه المفتوحة في السنين الأخيرة ، فأنشأت جمهورية مصر العربية في سنة ١٩٥٦ سجن الرج المتوسط الحراسة حيث ينقل إليه المحكوم عليهم الذين يقترب موعد الإفراج عنهم وذلك بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة الاجتماعية . وفي سنة ١٩٦٥ أنشئ في مديرية التحرير بمصر معسكر عمل المسجونين ، ويرسل إليه المحكوم عليهم بمدد قصيرة أو الذين بقيت فترة قصيرة للإفراج عنهم إذا ثبت حسن سيرهم وسلوكهم وصلاحياتهم للعمل في المعسكر (٣) .

(١) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٩٤ ، جلال ثروت — ص ٢٦٤ .

(٢) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٩٥ .

(٣) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٣٩٥ ، محمود نجيب حسنى — ص ٢٠٤ .

الفصل الثاني

نظم المؤسسات العقابية الليبية

تمهيد وتقسيم :

أصدر المشرع الليبي القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن السجون، والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بوضع بعض المحكوم عليهم في إصلاحيات خاصة . ثم صدرت اللائحتان التنفيذيتان لهذين القانونين . كذلك وردت بقانوني العقوبات والإجراءات الجنائية بعض النصوص التي تخول القاضي والنيابة العامة الإشراف على تنفيذ العقوبات السالبة للحرية والتدابير الوقائية .

لذلك سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : نتكلم في المبحث الأول عن أنواع السجون الليبية ، وفي المبحث الثاني عن الجهاز الإداري للسجون ، وفي المبحث الثالث عن الإشراف القضائي على التنفيذ .

المبحث الأول

أنواع السجون الليبية

خطّة المشرع في تقسيم السجون :

تعد الجمهورية العربية الليبية من بين الدول التي مازالت تأخذ بنظام المؤسسات المتعلقة بالنسبة لكافة طوائف المحكوم عليهم^(١) . وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٢ على تقسيم السجون إلى ثلاثة أنواع هي :

(١) أنظر في هذا الموضوع : مصباح مفتاح أبو غرارة — السجون في ليبيا — بحث على الآلة الكاتبة مقدم للجمعية الجنائية بكلية حقوق بنغازي — سنة ١٩٧٣ — ص ١١ وما بعدها .

١ — السجون الرئيسية :

وينزل بهذه السجون : ١ — المحكوم عليهم بعقوبة السجن . ٢ — المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مدة تزيد على سنة ، ما لم تكن مدة الحبس الباقية وقت صدور الحكم أقل من ذلك ، ولم يكونوا مودعين قبل صدور الحكم في سجن رئيسي (مادة ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٢) .

٢ — السجون المركزية :

وينزل بها : ١ — المحكوم عليهم الذين لا يدخلون في إحدى الفئتين الواجب إزالتها في السجون الرئيسية . ٢ — الأشخاص الذين يكونون محلاً للإكراه البدني تنفيذاً لأحكام مالية .

ويجوز وضع هؤلاء جميعاً في سجن رئيسي إذا كان أقرب إلى مقر النيابة أو إذا ضاق بهم السجن المركزي (مادة ٣ من قانون السجون) . كذلك تنص المادة ٧٧ من قانون السجون على أنه : « يجوز إلى حين إنشاء السجون المركزية المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليهم بالحبس مدة أقل من سنة وكذلك الأشخاص الذين يكونون محلاً للإكراه البدني في السجون الرئيسية » .

٣ — السجون الخاصة :

وهي السجون المخصصة لفئة معينة من المجرمين بنقض النظر عن نوع العقوبة المحكوم بها ، مثل إصلاحيات الأحداث ، وإصلاحيات النساء ^(١) ، والمعتقلات وغيرها .

وتنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات على أن : « يقتضى المحكوم عليهم في

(١) انظر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بوضع بعض المحكوم عليهم في إصلاحيات خاصة .

جناية أو جندحة العقوبة المقيدة للحرية في محال خاصة في مجموعات حسب الفئات الآتية : ١ - معتادو الإجرام ومحترفوه والمجرمون المتحرفون . ٢ - الأحداث الذين تقل سنهم عن الثامنة عشرة . ٣ - المحكوم عليهم بعقوبة مخففة لعاهة نفسية والصم والبكم والتسممون لتعاطي الخمر أو المخدرات ومدمنو الخمر والمخدرات ، ويوضع هؤلاء تحت عناية خاصة لمعالجتهم . - وتقضى النساء عقوباتهن المقيدة للحرية في منشآت غير المنشآت المعدة للرجال » .

نقد خطة المشرع :

واضح مما سبق أن المشرع قد اعتمد على المعيار التقليدي في تقسيم السجون إلى رئيسية ومركزية ، وهو المعيار الذي يستند إلى درجة جساماة الجريمة دون مراعاة الظروف الشخصية للمحكوم عليهم . وقد أثبتت دراسات علماء العقاب عدم سلامة هذا المعيار . ولذلك فإننا نهيب بالمشرع أن يعدل عنه ويأخذ بالمعيار الحديث الذي يستند في تقسيم السجون إلى الظروف الشخصية للمحكوم عليهم ومقتضيات تأهيلهم الإجتماعي .

كذلك من رأينا أن ينص المشرع على تقسيم السجون إلى مغلقة ومفتوحة وشبه مفتوحة ، وهذا يستتبع - بطبيعة الحال - إختلاف أسلوب المعاملة في كل منها ^(١) .

(١) انظر في هذا المعنى : محمود نجيب حسنى - ص ٢٠٥ .

المبحث الثانى

الجهاز الإدارى للسجون

ادارة السجون :

اختلفت النظم العقابية فى تعيين الجهة التى تتبعها السجون ، فذهبت النظم التقليدية إلى جعل الإدارة العقابية تابعة لوزارة الداخلية ، تأسيساً على أن الوظيفة الرئيسية لتلك الإدارة هى التحفظ على المحكوم عليهم ومنعهم من الهرب وإخضاعهم للنظم الصارمة التى تنص عليها لوائح السجون . وتأخذ بهذا النظام بعض الدول مثل مصر وانجلترا والمكسيك .

أما النظم الحديثة فترى أن وظيفة الإدارة العقابية لم تعد مقصورة على التحفظ على المحكوم عليهم ، وإنما أصبح جوهر تلك الوظيفة هو تهذيب المحكوم عليهم وتأهيلهم اجتماعياً ، ولذلك فإن « التفريد التنفيذى » يعد امتداداً « للتفريد القضائى » . ومن المسلم به اليوم فى النظم العقابية الحديثة أن دور القاضى لا ينتهى عند النطق بالحكم وإنما يمتد إلى تنفيذه^(١) . ولذلك فمن الواجب أن تكون الإدارة العقابية تابعة لوزارة العدل . وتأخذ بهذا النظام كثير من الدول مثل بلجيكا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وأسبانيا وهولندا والدانمرك والنرويج ونيوزلندا وغيرها .

وفىما يتعلق بالسجون الليبية فما زال المشرع يسلك سبيل النظم التقليدية التى تقضى بالحاق السجون بوزارة الداخلية^(٢) .

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٢٥٦ .

(٢) أنظر فى هذا الصدد : قرار مجلس قيادة الثورة فى شأن تنظيم أجهزة الأمن بوزارة الداخلية الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٧٠ — الجريدة الرسمية العدد ٨ من السنة ٨ الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٠ .

مأمور السجن :

لكل سجن مأمور يتولى إدارته ويرأس جميع العاملين فيه (مادة ٦٣ من قانون السجن) . ولا تقتصر وظيفته على الفواحي الإدارية ، بل إن له دوراً بارزاً في مجال تأهيل المحكوم عليهم^(١) . وأهم اختصاصاته هي :

١ — حراسة المسجونين وتنفيذ أحكام القوانين واللوائح الخاصة بالسجون داخل السجن الذى يتولى إدارته (مادة ٦٢ من قانون السجن) .

٢ — تنفيذ كل أمر يتلقاه من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق أو الإشراف أو المحكمة بطلب إحضار أحد المسجونين ، وعليه أن يلاحظ إرسال المسجون المطلوب إحضاره في اليوم والساعة المحددين (مادة ٦٥ من قانون السجن) .

٣ — قبول أية شكوى جدية من المسجون شفوية أو كتابية وإبلاغها إلى النيابة العامة أو الجهة المختصة بعد إثباتها في السجل المعد للشكاوى (مادة ٦٦ من قانون السجن) .

٤ — إبلاغ النيابة العامة والجهات المختصة فوراً بوفاة أى مسجون يموت فجأة أو نتيجة حادث أو إصابته إصابة بالغة أو بفراره وبكل جناية تقع من المسجونين

(١) يجرى العرف في كثير من الدول على اختيار مأمور السجن من بين القضاة وأعضاء النيابة العامة وكبار الموظفين الفنيين بوزارة العدل .

وتنص القاعدة ٥٠ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على الصفات الواجب توافرها في مدير المؤسسة العقابية بقولها : « ١ — يجب أن يكون مدير المؤسسة مؤهلاً تأهيلاً كافياً للقيام بأعباء وظيفته من حيث الخلق والمقدرة الادارية والتدريب والخبرة المناسبة . ٢ — وأن يكرس كل وقته لعمله الرسمى ، ولا يجوز أن يعيش على أساس العمل بعض الوقت . ٣ — وأن يقيم في مباني المؤسسة أو على مقربة منها . ٤ — وإذا عهد الى مدير واحد سلطة ادارة مؤسستين أو أكثر فيجب عليه أن يقوم بزيارة كل منها في فترات متعددة ، وأن يعهد بالمسئولية في كل من تلك المؤسسات الى موظف مقيم مسئول » .

أو عليهم . ويجب عليه أيضاً إبلاغ النيابة بحوادث الجنح التي ترتكب من المسجونين أو عليهم إذا كانت خطيرة أو كانت ظروف المتهم من شأنها أن تجعل الجزاء الإداري أو التأديبي غير كاف (مادة ٦٧ من قانون السجون) .

٥ — له أن يوقع على المسجون بعض العقوبات التأديبية (مادة ٥١ من قانون السجون) ، كما له أن يطلب من مدير عام السجون توقيع عقوبات أخرى (مادة ٥٢ من قانون السجون) .

٦ — يكون إعلان المسجونين إلى مأمور السجن أو من يقوم مقامه ، ويجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل الكفيلة بإطلاع كل مسجون في أقرب وقت على صورة أى حكم أو ورقة تعلن إليه في السجن وتفهيمه مضمونها ، وإذا أبدى المسجون رغبة في إرسال صورة الإعلان إلى شخص معين وجب إرسالها إليه بكتاب مسجل وإثبات هذه الإجراءات في سجل خاص (مادة ٦٨ من قانون السجون) . كما تحرر تقارير الطعن بالمعارضة والإستئناف والنقض التي يرغب المسجون في تقديمها بواسطة مأمور السجن على النماذج المعدة لذلك (مادة ٨٩ من لائحة السجون) .

٧ — له أن يكبل المسجون بحديد الأيدي أو بحديد الأرجل في حالات معينة ، وهو في ذلك يخضع لرقابة النيابة العامة وقاضى التحقيق (مادة ٧٦ من قانون السجون) .

٨ — للمأمور السجن صفة الضبط القضائي في دائرة اختصاصه (مادة ٧٦ من قانون السجون) .

التفتيش الإداري :

يكون للمسجون مفتشون ومفتشات تابعون لمدير عام السجون ، وذلك للتفتيش عليها داخل السجن وللتأكد من تنفيذ كافة النظم الموضوعة له (مادة ٧٠ من قانون السجون) .

الفنيون :

تتطلب المعاملة العقابية الإستعانة بكثير من الاختصاصيين في النواحي الفنية المختلفة . فمثلا الرعاية الصحية تستلزم وجود عدد كاف من الأطباء المتخصصين في كافة فروع الطب بما في ذلك الطب النفسى والعقلى ، ولذلك نصت المادة ٤٠ من قانون السجون على أن يكون لكل سجن رئيسى طبيب أو أكثر^(١) . كذلك تتطلب المعاملة العقابية تزويد السجون بالعدد الكافى من الاختصاصيين الاجتماعيين للإشراف على النزلاء ومحاولة حل مشاكلهم المختلفة ، ولذلك نصت المادة ٤٩ من لأئحة السجون على أن يعين لكل سجن أو عدد من السجون أخصائى أو أكثر في العلوم الاجتماعية والنفسية^(٢) .

الحراس :

الحراس هم أكبر فئات العاملين في السجون من حيث العدد ، ولهم دور هام في مجال التنفيذ العقابى ، ولا يقتصر واجبهم على الإشراف على النظام وحراسة المسجونين ، بل يساهمون في تنفيذ برامج الإصلاح والتأهيل الاجتماعى . ولذلك قررت بعض الدول أن يرتدى الحراس ملابس عادية لكي يقتربوا من نقوش المحكوم عليهم ويكتسبوا ثقتهم^(٣) .

واجبات العاملين بالسجون :

العمل بالمؤسسات العقابية يفرض على العاملين بها عدة واجبات تساهم في إصلاح المسجونين وتأهيلهم اجتماعياً . ومصدر هذه الواجبات هو صفة «المهذب»

(١) انظر أيضا المواد ٥٤ — ٧٢ من لائحة السجون .

(٢) انظر أيضا المادة ٥٠ من لائحة السجون .

(٣) محمود نجيب حسنى — ص ٢٦٦ .

التي يجب أن تتوافر في كل عامل بمؤسسة عقابية^(١).

كذلك لا يجوز استعمال العنف مع المحكوم عليهم أو مناداتهم بالألناظ الجارحة أو الماسة بالشرف أو الاعتبار . وليس للعاملين بالسجون استغلال النزلاء لمصلحتهم الخاصة أو تسهيل العلاقات أو الاتصالات غير المشروعة بين النزلاء أو بينهم وبين الغير^(٢) .

المبحث الثالث

الإشراف القضائي على التنفيذ

الرابطة التنفيذية بين الدولة والمحكوم عليه :

يمر حق الدولة في العقاب بثلاث مراحل هي :

١ - مرحلة التشريع عند وضع القاعدة العقابية .

٢ - مرحلة التطبيق عند ممارسة الإجراءات التي تنتهي بصدر حكم الإدانة .

٣ - مرحلة التنفيذ وتبدأ بتنفيذ مضمون العقوبة .

فبمجرد صدور حكم الإدانة القابل للتنفيذ ينشأ حق الدولة في تنفيذ العقوبة ، وبالتالي تقوم رابطة قانونية تنفيذية بين الدولة والمحكوم عليه ، وهذه الرابطة تتميز عنها مجموعة من الحقوق والإلتزامات المتبادلة ، فمثلا يحق للدولة تشغيل المحكوم

(١) تنص القاعدة ٤٨ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على أنه : « على جميع موظفي السجون في كافة الاوقات أن يكون سلوكهم وأداؤهم لواجباتهم بصورة تؤثر في المسجونين تأثيرا حميدا وتدفعهم الى الاقتداء بهم واحترامهم » .

(٢) أنظر القاعدة ٥٤ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ، والمادة ٧٢ من قانون السجون الليبي .

عليه وتوقيع العقوبات التأديبية عليه ووضع مآثره كفيلاً بحفظ النظام داخل المؤسسة العقابية ، ومن ناحية أخرى فإنها تلتزم في مواجهة المحكوم عليه بدفع أجرة تشغيله وتقديم الغذاء والكساء والرعاية الطبية وكفالة حقه في ممارسة ما بقي له من مظاهر الحرية وما إلى ذلك .

وهذه الرابطة التنفيذية لا تقل في أهميتها عن الرابطة العقابية التي تلتصق بين الدولة والمتهم لحظة وقوع الجريمة وتولد عنها الدعوى الجنائية التي يفصل فيها شخص محايد هو القاضي الذي يلتزم دائماً بمراعاة حق الدولة في العقاب وحق المتهم في الحرية . فإذا ما انتهت هذه الرابطة العقابية بصدور الحكم البات ، نشأت رابطة أخرى هي الرابطة التنفيذية . ولا يمكن مراعاة حقوق والتزامات طرفي هذه الرابطة بدون تدخل القضاء ^(١) .

ومن ناحية أخرى فإن الأساس الموضوعي لإشراف القضاء على التنفيذ يرجعه إلى النظرة الحديثة لأغراض العقوبة ، فقد يمتد كآلة العقوبة وسيلة للانتقام من الجاني ، وكان المحكوم عليه بمثابة « عبد » تسترقه إدارة السجون ، أما في العصر الحديث فأصبحت العقوبة تهدف إلى إصلاح الجاني وتأهيله اجتماعياً ، وهذا ما أكدته المادة ٤٩ من قانون العقوبات بقولها : « يجب أن ترمى العقوبة في طريقة تنفيذها إلى إصلاح الجاني وترتيبه تحقيقاً للأهداف الخلقية والاجتماعية المقصودة من العقاب . — ويجب أن تراعى في تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المبادئ الإنسانية ومبادئ العمل والتهذيب » . ولا شك أن الإشراف القضائي على أساليب المعاملة العقابية هو خير ضمان لتحقيق أهداف العقوبة .

الإشراف على تنفيذ العقوبة في القانون الليبي :

تأخذ التشريعات المختلفة بثلاثة أساليب يتم بها الإشراف القضائي على

التنفيذ^(١) : (الأول) يهدف إلى قضاء الحكم بالإشراف على التنفيذ . (والثاني) يهدف إلى قاض يتفرغ للإشراف على التنفيذ . (والثالث) يهدف للإشراف إلى لجنة قضائية مختلطة .

وقد اتبع المشرع الليبي الأسلوب الأول ، فنصت المادة ٤٣ من قانون العقوبات على أن : « يخضع تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية للإشراف القاضى والنيابة العامة » . وفيما يتعلق بتنفيذ التدابير الوقائية نصت المادة ٥١٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : « يعتبر القاضى الجزئى فى دائرة اختصاصه قاضياً للإشراف » .

ونعتقد أن أسلوب المشرع الليبي ليس هو أفضل الأساليب للإشراف على التنفيذ ، فتكليف القاضى بالإشراف على التنفيذ بالإضافة إلى عمله العادى يترتب عليه تحول الإشراف إلى مجرد عملية آلية غير مجدية ، هذا فضلاً عن أن الإشراف على التنفيذ لا يقتصر على كفالة حقوق المحكوم عليه ، وإنما يمتد أيضاً إلى مراقبة توجيهه وإصلاحه وإعادةه إلى الحياة الاجتماعية السليمة ، ولا شك أن هذه المهمة تستلزم التفرغ التام لها من قاض أعد إعداداً خاصاً ، فلا يكفي أن يكون علماً بأحكام القانون الجنائى ، وإنما يجب — فضلاً عن ذلك — أن يكون على دراية تامة بعلم الإجرام وعلم العقاب وعلم النفس وكافة العلوم الأخرى التى تساعد فى عمية الإشراف على وجه يحقق تأهيل المحكوم عليه . وقد راعى واضع مشروع قانون الإجراءات الجنائية فى مصر أن يكون قاضى التنفيذ على درجة معينة من الكفاءة والخبرة ،

(١) انظر فى تفصيل هذا الموضوع : حسن صادق المرصفاوى ومحمد ابراهيم زيد — دور القاضى فى الاشراف على تنفيذ الجزاء الجنائى — منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — سنة ١٩٧٠ — ص ٣٩ وما بعدها ، أحمد فتحى سرور — ص ٢٥٢ .

انظر ايضا :

Gilbert Marc, les juges de l'application des peines devant leurs nouvelles responsabilités, réflexions à propos d'une assemblée générale, Rev. sc. crim., 1973, p. 464 et s.

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٨٩ من المشروع على أن : «يجرى تنفيذ العقوبات والتدابير تحت إشراف قاضٍ للتنفيذ يندب في مقر كل محكمة ابتدائية من بين رؤساء المحاكم بها» .

ومن المفيد أيضاً أن يعاون القاضى المتفرغ للإشراف على التنفيذ ، مجلس فنى إستشارى يجمع بين الفنيين والخبراء ، لاستطلاع رأيهم فيما يعن له ، على أن تكون الكلمة الأخيرة لقاضى الإشراف (١) .

اختصاصات قاضى الإشراف على التنفيذ :

لقاضى الإشراف اختصاص محدود فيما يتعلق بتنفيذ العقوبات السالبة للحرية ، فقد نصت المادة ٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : « لكل من أعضاء النيابة العامة وقضاة الإشراف ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة الموجودة في دوائر اختصاصهم ، والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ، ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس ، وأن يأخذوا صوراً منها ، وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد أن يبدىها لهم . وعلى مدير وموظفى السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التى يطلبونها » . كذلك نصت المادة ٧١ من قانون السجون على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية يكون لأعضاء النيابة العامة وقضاة الإشراف في دوائر اختصاصهم حق الدخول في جميع أماكن السجن في أى وقت للتحقق مما يلي : ١ - تنفيذ أوامر قاضى التحقيق والنيابة وقضاة الإشراف وأحكام وقرارات المحاكم على الوجه المبين فيها . ٢ - عدم وجود شخص مسجون بغير وجه قانونى . ٣ - عدم تشغيل مسجون لم يقض

الحكم الصادر ضده بتشغيله فيما عدا الأحوال المبينة في القانون . ٤ — عزل كل فئة من المسجونين عن الفئة الأخرى ومعاملتهم المعاملة المقررة لفئتهم . ٥ — استعمال السجلات التي نص عليها القانون بطريقة منتظمة . ٦ — مراعاة ما تقتضى به القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ما يقع من مخالفات .

وقد بين المشرع الأحكام الإجرائية المنظمة لأوامر قاضى الإشراف فيما يتعلق بالتدابير الوقائية فى المواد ٥١١ — ٥٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

الباب الرابع

المعاملة العقابية

تمهيد وتقسيم :

تعنى المعاملة العقابية أساليب التنفيذ العقابي التي تتبع مع المحكوم عليه بعد صدور الحكم الواجب التنفيذ . وعلى ملائمة هذه المعاملة لحالة المحكوم عليه يتوقف نجاح نظام العقاب وتحقيق الأغراض المتوخاة من العقوبة .

وقد أصبح موضوع « المعاملة العقابية » المحور الذي تدور عليه كل البحوث والجهود الإصلاحية في مجال العقاب^(١) . ولم يقتصر الإهتمام بهذا الموضوع على النطاق الإقليمي للدول ، بل اهتمت به المؤتمرات الدولية وهيئة الأمم المتحدة .

(١) تعددت الكتابات في هذا الموضوع حتى أصبح من المتعذر حصرها، ونكتفي بذكر بعضها فيما يلي :

J. Pinatel, les nouvelles méthodes psychologiques du traitement, Rev. sc. crim., 1962, p. 359; J. Pinatel, Le traitement des délinquants, Rev. sc. crim., 1964, p. 163; Fully, les méthodes psychologiques et sociologiques du traitement des délinquants, Rev. sc. crim., 1966, p. 654.

يسن محمد الرفاعي — معاملة المذنبين البالغين في مصر — مجموعة أعمال حلقة دراسات الشرق الاوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين — القاهرة سنة ١٩٥٣ — ص ٢٢٩ وما بعدها ، محمد فتحي — بعض القواعد التي يمكن اتباعها في معالجة المجرمين البالغين — المجموعة السابقة — ص ٢٥٥ وما بعدها ، مصطفى صبحي — القواعد التي يمكن اتباعها في معالجة المجرمين البالغين — المجموعة السابقة — ص ٣١١ وما بعدها ، محمود صاحب — تصنيف المسجونين — تقرير مقدم لمؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب — الدورة الثامنة سنة ١٩٦٤ .

وتعتبر « مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين » أهم وثيقة دولية في هذا الصدد ، وهى التى وافق عليها المؤتمر الدولى الأول للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين فى جنيف سنة ١٩٥٥ ، واعتمدها المجلس الإقتصادى والإجتماعى للأمم المتحدة فى سنة ١٩٥٧ (١) .

ولا تقتصر هذه المعاملة على نزلاء المؤسسات العقابية ، وإنما تمتد لتشمل أيضاً فئات معينة من المحكوم عليهم خارج تلك المؤسسات .

لذلك سنفقسم هذا الباب إلى فصلين : نبين فى الفصل الأول المعاملة داخل المؤسسات العقابية ، وفى الفصل الثانى نتكلم عن المعاملة خارج المؤسسات العقابية .

(١) تنص القاعدة الأولى من هذه المجموعة على أنه : « ليس الغرض من القواعد التالية الوصف التفصيلى لنظام نموذجى للمؤسسات العقابية ، ولكنها تهدف فقط الى عرض ما أجمع على قبوله بوجه عام كمبادئ وأساليب عملية صالحة فى معاملة المسجونين وإدارة المؤسسات ، مستهدية فى ذلك بالأراء المقبولة عامة فى عصرنا هذا ، والعناصر الجوهرية لأكثر النظم ملائمة فى الوقت الحاضر » .

الفصل الأول

المعاملة داخل المؤسسات العقابية

تمهيد وتقسيم :

تقتضى المعاملة العقابية إجراء دراسة شاملة للمحكوم عليهم لاختيار الأسلوب المناسب لتنفيذ العقوبات والتدابير الوقائية ، وهذا يقتضى القيام بعملية « تصنيف » المحكوم عليهم .

أما أساليب المعاملة داخل المؤسسات العقابية فتشمل نواحى الرعاية الصحية ، والتعليم ، والعمل ، والرعاية الإجتماعية . ولذلك سنقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : تصنيف المحكوم عليهم .

المبحث الثانى : الرعاية الصحية .

المبحث الثالث : التعليم والتدريب .

المبحث الرابع : العمل

المبحث الخامس : الرعاية الإجتماعية .

المبحث الأول

تصنيف المحكوم عليهم

معنى التصنيف :

يمكن تعريف التصنيف بأنه تقسيم المحكوم عليهم إلى فئات معينة حسب العن والجنس والعود والحالة العقلية والإجتماعية وتوزيعهم وفقاً لذلك على مختلف المؤسسات العقابية حيث تتم تقسيمات أخرى فرعية يتحدد على ضوءها أسلوب المعاملة العقابية.

ومهمة التصنيف تقتضي القيام بفحص شامل للمحكوم عليه من الفواحي العضوية والعقلية والإجتماعية ، مع الإعتداد بنوع العقوبة ومدتها وسوابق المحكوم عليه ونوع التدبير وغير ذلك من الأمور التي يتوقف عليها إصلاح وتقويم المحكوم عليه . وعلى ضوء هذا الفحص يمكن تحديد وضع المحكوم عليه واختيار أسلوب المعاملة التي يتوقف عليها تحقيق أهداف العقوبة .

أغراض التصنيف :

يتضح من تعريف التصنيف أنه يعد من أهم أساليب التفريد العقابي الذي يهدف إلى أفراد المعاملة التي تتفق مع شخصية المحكوم عليه وظروفه المختلفة . وقد حددت القاعدة ٦٧ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين أهم أغراض التصنيف بأنها : (أ) فصل المسجونين الذين يحتمل أن يكون لهم تأثير سى على زملائهم بسبب ماضيتهم الإجراى أو فساد أخلاقهم . (ب) تقسيم المسجونين إلى فئات لتيسير علاجهم الهادف نحو إعادة تأهيلهم الإجتماعى .

نظم التصنيف :

تنوع نظم التصنيف إلى ثلاثة نواحيها فيما يلى :

أولاً : مكتب التصنيف :

يقتضى هذا النظام وجود مكتب في كل مؤسسة عقابية يضم عدداً كافياً من الأخصائيين في مختلف النواحي المتصلة بالمعاملة العقابية ، تكون مهمتهم القيام بدراسة وخص المحكوم عليهم ، ثم التقدم إلى إدارة المؤسسة بتوصيات بشأن العلاج وأسلوب المعاملة لكل محكوم عليه .

وهذا النظام قليل الانتشار نظراً لقلة فاعليته ، فتوصيات المكتب استشارية بحتة لا تلزم بها إدارة المؤسسة العقابية ، خصوصاً وأن هذه التوصيات قد لا تأخذ في اعتبارها مدى الإمكانيات المتاحة للمؤسسات العقابية^(١) .

ثانياً : النظام التكاملى :

ويضم هذا النظام هيئة متكاملة من الفنيين والاداريين ، فيتولى الفنيون القيام بعمالية التشخيص بينما يقوم الاداريون بوضع البرامج الخاصة بكل حالة .

ويمتاز هذا النظام بأن التصنيف الذى تقوم به الهيئة يعتبر ملازماً للمؤسسة العقابية المختصة ، لأنه خلاصة البحث والدراسة المزدوجة بين الفنيين والاداريين ، كما أن رأى الذى تنتهى إليه الهيئة يكون أكثر واقعية إذ تراعى فيه الامكانيات العملية للمؤسسات العقابية . وقد انتشر هذا النظام فى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مزاياه الفنية والعملية^(٢) .

ثالثاً : مراكز الاستقبال :

وهذا النظام أحدث من النظامين السابقين ، وطبقاً له يرسل جميع المحكوم عليهم إلى مركز رئيسى يضم عدداً كافياً من الأخصائيين فى النواحي الطبية والاجتماعية .

(١) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٤١٧ ، جلال

ثروت — ص ٢٦٨ .

(٢) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٤١٨ .

وهناك تجرى دراسة شاملة لكل محكوم عليه لاختيار المؤسسة العقابية الملائمة لظروفه وتحديد برنامج المعاملة العقابية المناسب له^(١) . وبعد إرسال المحكوم عليه إلى المؤسسة العقابية التي حددها مركز الاستقبال ، تواصل هناك لجنة خاصة بعملية التصنيف لاختيار الأسلوب الأمثل في المعاملة مستعينة في ذلك بالدراسة التي قام بها مركز الاستقبال .

وتهدف مراكز الاستقبال إلى تحقيق أهداف المعاملة العقابية ، ففيها تتم دراسة شاملة للمحكوم عليه بواسطة مجموعة من الأخصائيين ، ثم يقرر «العزل» أو «العلاج» على أسس علمية حسبما تسفر عنه دراسة المحكوم عليه . كذلك تقوم هذه المراكز بتنفيذ برامج التوجيه لتسهيل عملية التكيف مع الحياة داخل المؤسسة ومساعدة المحكوم عليه على التكيف مع المجتمع بعد الإفراج عنه . كما تمتاز هذه المراكز بتوحيد المعايير الخاصة بتشخيص مختلف حالات المحكوم عليهم وتحديد أساليب المعاملة الملائمة لهم^(٢) .

ولكن نجاح هذه المراكز يتوقف على عدة عوامل أهمها :

- ١ — توفير عدد كاف من المؤسسات العقابية المتنوعة حتى يتيح أمام مراكز الاستقبال سبيل اختيار المؤسسة الملائمة لحالة المحكوم عليه .
- ٢ — تزويد مراكز الاستقبال والمؤسسات العقابية بعدد كاف من الأخصائيين في مختلف النواحي الطبية والاجتماعية .
- ٣ — تحقيق التكامل والارتباط بين خطط مراكز الاستقبال وأساليب تنفيذ المعاملة العقابية ، بحيث تراعى التغيرات التي تطرأ على شخصية المحكوم عليه فتتمثل برامج المعاملة بما يتفق وهذه التغيرات^(٣) .

(١) وقد ثبت بالتجربة أن تشخيص حالة المحكوم عليه تشخيصا كاملا يحتاج إلى إقامته بمركز الاستقبال مدة لا تقل عن ستين يوما .
(٢) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٤١٩ ، محمود نجيب حسنى — ص ٢٣١ .
(٣) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٤٢٠ .

التصنيف في التشريع الليبي :

حرص المشرع الليبي على ضرورة الفصل بين فئات معينة من المحكوم عليهم ، وتوزيعهم تبعاً لذلك على مختلف المؤسسات العقابية أو داخل أقسام المؤسسة ذاتها .

وبلاحظ أن معظم صور هذا التوزيع تقوم على أسس موضوعية مجردة ، وهي لا تفي بكل أغراض التصنيف ، وبالتالي يتمتع اختيار أساليب المعاملة الذي يتفق مع حالة المحكوم عليه .

وأهم المعايير التي استند إليها المشرع الليبي هي :

١ — نوع العقوبة :

ينص قانون السجون في المادتين ٣ و ٢ على توزيع المحكوم عليهم على السجون الرئيسية والمركزية تبعاً لنوع العقوبة المحكوم بها ، وقد سبق بيان ذلك .

٢ — فئات خاصة من المحكوم عليهم :

تبين المادة ٤٣ عقوبات الفئات الخاصة من المحكوم عليهم الواجب إزالهم في محال خاصة ، وقد سبق ذكرهم . كذلك تنص المادة ٤٤ عقوبات على أن : « يراعى العود وطبيعة الجريمة في توزيع المحكوم عليهم في السجون الخاصة والعادية » .

٣ — تقسيم المحكوم عليهم إلى فئتين :

تنص المادة ١٤ من قانون السجون على أن : « يقسم المسجونون داخل كل سجن رئيسي أو مركزي إلى فئتين (أوب) وتشمل الفئة (١) . ١ — المحكوم عليهم الذين قرر الحكم فتحهم معاملة خاصة نظراً لنوع العيشة التي اعتادوها أو لنوع الجريمة المتهمين بها أو ظروفها أو نظراً لأحوالهم الاجتماعية ٢٠ — المحبوسين إحتياطياً المأذون لهم من النيابة أو من قاضي التحقيق بتملك الميزة لأحد الاعتبارات المذكورة ٣٠ — المحكوم عليهم في جرائم سياسية ، ويعامل هؤلاء نفس المعاملة

المقررة المحبوسين إجتيابياً ، ولا تعد جرائم سياسية في تطبيق هذا النص جرائم القتل والجنايات والجناح المضرة بكيان الدولة المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . وتشمل الفئة (ب) جميع المسجونين الآخرين . ويوضع الأشخاص الذين يكونون محلاً للإكراه البدني تنفيذاً لأحكام مالية بالفئة (ب) إلا إذا قررت النيابة العامة غير ذلك لأحد الاعتبارات المتقدمة ، ومع ذلك إذا كانت العقوبة المالية محكوماً بها مع عقوبة أصلية مقيدة للحرية فيبقى المسجون بالفئة التي كان بها عند تنفيذ العقوبة الأصلية . وتبين بالأتمحة كيفية المعاملة لكل من الفئتين ، كما يجب عزل كل من الفئتين عن الأخرى » .

٤ — تقسيم المحكوم عليهم الى درجات :

تنص المادة ١٥ من قانون السجون على تقسيم المسجونين « على اختلاف فئاتهم إلى درجات وينقلون من درجة إلى أعلى منها بحسب السلوك والعمل والمدة . وتتبع في شأن ذلك ما تنص عليه اللائحة الداخلية من أحكام » (١) .

ويلاحظ أن نظام الدرجات قد اقتبسه المشرع الليبي من النظام الأيرلندي الذي سلف بيانه . ولا شك عندنا أن هذا النظام — إذا أحسن تطبيقه على أسس علمية — كفيل بتحقيق أغراض العقوبة ، لأن تأهيل المحكوم عليه يجب أن يتم على مراحل ، كما أنه يحسن مكافأة المحكوم عليه على حسن سلوكه وذلك بتخفيف نظام السجن عنه .

٥ — الجنس والنسب :

تنص المادة ١٦ من قانون السجون على أن : « تعزل المسجونات عزلاً كاملاً عن المسجونين . كما يعزل المسجونون الذين لم يجاوزوا سن العشرين عن الذين جاوزوها » .

(١) وتنص المادة الأولى من لائحة السجون على تقسيم المسجونين على اختلاف فئاتهم إلى ثلاث درجات تبدأ بالدرجة الثالثة وتنتهي بالدرجة الأولى . انظر أيضاً المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٢١ من لائحة السجون .

٦ — المحبوسون احتياطياً والمحكوم عليهم لأول مرة :

يقيم المحبوسون احتياطياً في أماكن خاصة منفصلة عن غيرهم من المسجونين (مادة ١٧ من قانون السجون) . ويراعى بقدر الإمكان وضع المحكوم عليهم لأول مرة في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم (مادة ٦ من لأئحة السجون) .

٧ — فترة الانتقال :

تنص المادة ٢٢ من قانون السجون على أنه : « إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن عن أربع سنين وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة انتقال ، وتبين اللائحة مدة هذه الفترة وكيفية معاملة المسجون خلالها ، على أن يراعى التدرج في تخفيف القيود أو منح المزايا » . وقد حددت لأئحة السجون هذه الفترة بشهر واحد عن كل سنة كاملة من سنى الحكم بحيث لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين (مادة ٨٣) . كما بينت لأئحة السجون المزايا التي يتمتع بها المحكوم عليه في فترة الانتقال (مادة ٨٤ و ٨٥) .

المبحث الثاني

الرعاية الصحية

ضرورة الرعاية الصحية :

وقما كان الهدف من العقوبة مقصوراً على الانتقام والجزر ، كانت السجون على وضع يحقق هذا الهدف ، فلم يحظ المسجونون بأية رعاية بل كانوا يحشرون في السجون بغير مراعاة لقواعد الصحة ، مما أدى إلى تفشي الأمراض بينهم ، ثم انتقال عدوى هذه الأمراض — بعد الإفراج عنهم — إلى أفراد المجتمع .

ولما أصبح الإصلاح والتأهيل من أهم أغراض العقوبة ، بدأ التفكير في إعداد السجون لتحقيق هذا الغرض . ولا شك أن الرعاية الصحية هي إحدى الوسائل

الهامة المؤدية إلى تقويم المحكوم عليه ، لما هو ثابت من أن العقل السليم في الجسم السليم . هذا بالإضافة إلى وقاية أفراد المجتمع من عدوى الأمراض التي يؤدي الإهمال إلى انتشارها داخل السجن (١) .

ولا تقتصر الرعاية الصحية على علاج المحكوم عليه من الأمراض العضوية والنفسية التي يعاني منها ، وإنما تشمل أيضاً وقايته من الأمراض التي قد يتعرض لها أثناء فترة التنفيذ .

أساليب الرعاية الصحية :

تتحقق الرعاية الصحية بأساليب مختلفة تتناول إما كن تنفيذ العقوبة ، وملابس المحكوم عليه ، والغذاء ، والنظافة ، والعلاج ، والتمريبات البدنية ، والوقاية من إصابات العمل . وسنقتصر الكلام فيما يلي على أهم هذه الأساليب .

أولاً : مكان تنفيذ العقوبة :

في ظل السياسة العقابية الحديثة لا تعتبر المؤسسة العقابية مكاناً لتعذيب المحكوم عليه ، وإنما هي دار لرعايته وتأهيله اجتماعياً ، وبالتالي يجب أن تتحقق في بناء هذه المؤسسة مقومات الحياة الصحية السليمة .

ويؤكد المهتمون برعاية المسجونين أن عدم توافر الشروط الصحية في بناء السجون يعد من العوامل الرئيسية التي تعوق برامج الإصلاح وقد تؤدي إلى فشلها (٢) .

ولذلك تنص القاعدة العاشرة من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٣٨٥ .

(٢) سمير الجنزورى — أسس تقويم المؤسسات العقابية — الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى — القاهرة — سنة ١٩٧٠ — ص ١٧٩ وما بعدها . محمود نجيب حسنى — ص ٣٨٧ ، يسر أنور على وآمال هبة الرحيم عثمان — ص ٤٣٤ .

على أنه : « يجب أن تتوفر في الأماكن المخصصة للمسجونين وبخاصة الأماكن المعدة للنوم كل الاشتراطات الصحية مع مراعاة حالة الطقس وخاصة فيما يتعلق بكمية الهواء والقدر الأدنى اللازم من الاتساع الكافي والإضاءة والتدفئة والتهوية » . وتنص القاعدة ١١ من تلك القواعد على أنه : « يجب أن تتوفر في جميع الأماكن التي يقيم فيها المسجونون ويعملون بها : (أ) أن تكون الفوائد من الاتساع بحيث يستطيع المسجونون القراءة أو العمل في الضوء الطبيعي ، وأن يكون وضعها بحيث تسمح بدخول الهواء النقي سواء كانت هناك تهوية صناعية أو لم تكن . (ب) أن تكون الإضاءة الصناعية كافية ليتمكن المسجون من القراءة والعمل دون إضرار بإبصاره » . وتنص القاعدة ١٢ على أنه : « يجب أن تهيأ الأدوات الصحية بحيث تمكن كل مسجون من قضاء حاجته عندما يريد بطريقة نظيفة ولائقة » .

ثانيا : الغذاء :

من الثابت أن نقص أو سوء التغذية يؤثر في الصحة العضوية والنفسية للفرد ، وينعكس ذلك على واجباته المختلفة في المجتمع . ولذلك تهتم برامج التأهيل بغذاء المحكوم عليهم حتى تحقق النرض المقصود منها . وتنص القاعدة ٢٠ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على أنه : « ١ — يجب على إدارة السجن أن تزود كل مسجون ، في الأوقات المعتادة ، بطعام ذي قيمة غذائية كافية للمحافظة على الصحة والقوة وأن يكون من نوع جيد مع حسن الإعداد والتقديم . ٢ — يجب أن تهيأ لكل مسجون وسيلة التزود بالماء الصالح للشرب كلما احتاج إليه » .

وقد اهتم المشرع الليبي بغذاء المسجونين ففصت المادة ١٦ من لائحة السجنون على بيان تفصيلي لغذاء المسجون مراعية إشتهاله على كافة العناصر الغذائية اللازمة

للجسم . كذلك أجازت المادة ١٧ من اللائحة لبعض فئات المسجونين استحضار ما يلزمهم من طعام من خارج السجن .

كذلك إهتم المشرع بتوفير الغذاء المناسب للمسجونة الحامل حتى تضع حملها ويمضي أربعون يوماً على الوضع (مادة ٢٣ من قانون السجن) .

ثالثاً : النظافة :

لا شك أن النظافة من القواعد الصحية الأساسية التي تحول دون انتشار الأمراض . والنظافة داخل المؤسسة العقابية تشمل :

١ — أبنية السجن ، إذ يجب أن تتوفر فيها شروط النظافة وخصوصاً دورات المياه .

٢ — النظافة البدنية ، إذ يجب على المؤسسة العقابية أن توفر للمسجون كل ما يمكنه من تنظيف جسده . وفي هذا الصدد تنص القاعدة ١٣ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أنه : « يجب أن تكون أماكن الاستحمام وأجهزته من الكفاية بحيث تمكن كل مسجون من استعمالها في درجة حرارة مناسبة للطقس وبقدر ما تستلزمه الاحتياجات الصحية العامة حسب الفصول والأقاليم على أن يكون الاستحمام مرة على الأقل كل أسبوع في الطقس المعتدل » (١) .

٣ — نظافة الملابس والفرش ، وتؤكد ذلك القاعدة ١٧ من مجموعة قواعد الحد الأدنى بقولها : « ١ — كل مسجون غير مصرح له بارتداء ملابسه الخاصة يجب أن يزود بالملابس التي تناسب الطقس وتكفي للحفاظ على صحته . ولا يجوز

(١) وتنص القاعدة ١٥ وجوب تزويد المسجونين بالمياه وأدوات النظافة اللازمة للحفاظ على صحتهم ونظافتهم . كما أن القاعدة ١٦ تتحدث عن حق المسجونين في العناية بشعورهم ولحاهم . أما لائحة السجن الليلية فتتحدث عن وجوب قص شعر المسجون واستحمامه بالماء الساخن والصابون عند إيداعه السجن وخلال مدة إيداعه فيه ما لم يقرر طبيباً أو إدارياً غير ذلك (مادة ٧٣) .

بأية حال أن يكون من شأن هذه الملابس تحقيره أو الزايرة به . ٢ - يجب أن تكون جميع الملابس نظيفة وبجالة جيدة . ويجب تغيير الملابس الداخلية وغسلها دورياً وبانتظام بالقدر الكافي للحفاظ على الصحة . ٣ - يجب في المناسبات الاستثنائية ، التي يرخّص فيها للمسجون بالخروج من السجن ، أن يؤذن له بارتداء ملابس الخاصة أو ملابس غير ملفتة للانتظار . وتنص القاعدة ١٨ على أنه : « إذا رخص للمسجونين بارتداء ملابسهم الشخصية ، فيجب عند قبولهم في السجن اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نظافة هذه الملابس وصالحيتها للاستعمال » . وفيما يتعلق بنظافة الفراش تقول القاعدة ١٩ : « مع مراعاة العرف المحلى أو القومى ، يجب أن يكون لسكل مسجون سرير مستقل وفراش وأغطية كافية ونظيفة عند صرفها ، مع المحافظة على حالتها الجيدة ، وتغييرها بكيفية تضمن نظافتها » .

كذلك إهتم المشرع الليبي بملابس المسجونين فتحدث عنها بالتفصيل فى لأئحة السجون (المواد ١١ - ١٥) وراعى أن تكون ملائمة للظروف المناخية وأن تتوفر فيها شروط النظافة .

رابعاً : العلاج :

علاج المحكوم عليه من أمراضه - قبل وأثناء التنفيذ - حق له تلتزم به الدولة دون مقابل^(١) ، لأن حق الدولة فى العقاب مقصور على سلب حرية المحكوم عليه ، ولا يجوز أن يتعدى إلى الإضرار بسلامته البدنية أو النفسية ، خصوصاً وأن المحكوم عليه يكون داخل السجن عاجزاً عن الالتجاء إلى الطبيب المختص لعلاجه .

وإذا كان علاج المحكوم عليه حقاً له تلتزم به الدولة ، إلا أنه ليس له حق

(١) حتى مطلع القرن الماضى كانت الامراض متفشية فى السجون ، لدرجة أن مرض « التيفوس » وصف فى الولايات المتحدة بأنه « وباء المسجونين » لأن السجون كانت مصدر انتشاره فى المناطق المجاورة لها (محمود نجيب حسنى - ص ٣٩٥) .

إختيار الطبيب المعالج ، إذ يخضع ذلك لتقدير المسؤولين داخل المؤسسة العقابية^(١) .
وطبقاً للقواعد العامة لا يجوز إجراء عملية جراحية للحكوم عليه بدون رضائه^(٢) .

طبيب المؤسسة العقابية :

تقضى المادة ٢٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى بأنه : « ١ - يجب أن يتوافر في كل مؤسسة عقابية طبيب واحد على الأقل مؤهل وملم بالطب النفسى ، وأن تنظم الخدمات الطبية بها على نحو وثيق الاتصال بالإدارة العامة للخدمات الصحية المحلية والوطنية . كما يتعين أن تشمل على قسم للطب النفسى لتشخيص وعلاج حالات الشذوذ العقلى إذا اقتضى الحال . ٢ - يجب نقل المرضى الذين هم في حاجة إلى عناية خاصة إلى مؤسسات عقابية متخصصة أو مستشفيات مدنية . وإذا كان بالمؤسسة مستشفى فيجب أن يزود بالأدوات والمستحضرات الطبية التى تسمح بتوفير العناية والعلاج المناسبين للمرضى من المسجونين . كما يجب أن يكون القائمون بالعمل بها معدين من الناحية الفنية إعداداً كافياً . ٣ - يجب أن يتمكن كل مسجون من الحصول على خدمات طبيب أسنان مؤهل » .

وقد اهتم المشرع اللبى بعلاج المسجونين ، فنصت المادة ٤٠ من قانون المسجون والمادة ٥٤ من لائحة المسجون على أن يكون فى كل سجن رئيسى طبيب أو أكثر تداوى به الأعمال الصحية ، وكذلك الحال بالنسبة للمسجون المركزية فإن لم يتيسر تعيين طبيب لها كاف مفتش الصحة أو غيره من الأطباء بأداء الأعمال المفوضة بطبيب السجن .

(١) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٤٣٩ .

(٢) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٤٣٩ . تقارن :

محمود نجيب حسنى — ص ٣٩٦ .

وأهم واجبات طبيب السجن هي :

١ — فحص المحكوم عليه سواء فور إيداعه السجن أو كلما شك من المرض ، كما يجب عليه أن يوالى فحص المسجونين بصفة مستمرة حتى يمكن توفير العلاج في الوقت الملائم (١) .

٢ — علاج المحكوم عليه وفق أساليب العلاج المتبعة مع الأفراد خارج المؤسسة العقابية . ويجب أن تصرف للمحكوم عليه كافة الأدوية دون أن يتحمل نفقاتها . كما يجب على مأمور السجن تنفيذ ما يشير به طبيب السجن فيما يتعلق بتعديل معاملة أو غذاء أى مسجون وفق ما تستدعيه حالته الصحية (٢) .

كذلك يلتزم الطبيب باتخاذ إجراءات الوقاية من الأمراض الوبائية وتطعيم المسجونين ضدها (٣) .

٣ — تقديم التقارير الطبية التوصيات اللازمة لرعاية صحة المسجونين (٤) .

المبحث الثالث

التعليم والتأهيل

ضرورة التعليم والتأهيل :

منذ أن أصبح الإصلاح والتأهيل الاجتماعى من أغراض العقوبة بدأ الاهتمام بتعليم المسجونين لمساعدتهم على الحياة الشريفة بعد الإفراج عنهم . هذا بالإضافة

(١) انظر أيضا القاعدتين ٢٤ ، ٢٥ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، والمادة ٥٨ من لائحة السجون الليبية .

(٢) انظر المادة ٦٣ من لائحة السجون .

(٣) انظر المادتين ٥٥ ، ٦١ من لائحة السجون .

(٤) انظر القاعدة ٢٦ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، والمواد ٦٠ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٥ من لائحة السجون .

إلى أن التعليم والتدريب يساعدان على إصلاح جوانب عديدة في شخصية المحكوم عليه ، وتنمية القيم والمبادئ الأخلاقية التي تمكنه من التكيف داخل المؤسسة العقابية وخارجها . كذلك يستطيع المحكوم عليه عن طريق التعليم تنمية أوقات فراغه في أوجه نشاط مشروعة تعود عليه بالنفع .

وتؤكد القاعدة ٧٧ من مجموعة قواعد الحد الأدنى أهمية تعليم المسجونين بقولها : « ١ — يجب العمل على توفير وسائل تنمية تعليم جميع المسجونين القادرين على الاستفادة منه ، بما في ذلك التعليم الديني في الدول التي يكون هذا التعليم ميسوراً فيها . ويجب أن يكون التعليم إجبارياً بالنسبة للأميين وصغار السن من المسجونين كما يجب أن تهتم مصالحة السجون بذلك اهتماماً خاصاً . ٢ — يجب على قدر المستطاع أن يكون تعليم المسجونين متناسقاً ومتكاملاً مع نظام التعليم العام للدولة حتى يمكن للمسجونين متابعة تعليمهم بعد الإفراج عنهم دون عناء » .
وتنص المادة ٣٣ من قانون السجون الليبي على أن : « تقوم إدارة السجن بتعليم المسجونين مع مراعاة الجنس والسن ومدى الاستعداد ومدة العقوبة » .
مجالات التعليم :

تهتم النظم العقابية بنوعين أساسيين من التعليم هما :

١ — التعليم العام :

ويشمل كل مراحل التعليم المخطط في الدولة . وقد توجهت أغلب النظم العقابية إلى جعل التعليم في مرحلته الأولى التي تهدف إلى محو الأمية إلزامياً وحددت له ساعات معينة تقتطع من ساعات العمل^(١) .

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٣٥٧ .

بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٧٤ قام المؤلف مع مجموعة من أعضاء الجمعية الجنائية بكلية حقوق بنغازي بزيارة لسجن بنغازي الرئيسي ، وقد تبينوا عدم وجود أية برامج تعليمية حتى بالنسبة لمحو الأمية . ومن ناحية أخرى فإن بعض غرف السجن يقيم فيها أكثر من عشرين مسجوناً في كل غرفة ، وهذا بطبيعة الحال لا يساعد المسجون على الدراسة . كما أن بعض غرف الحبس الانفرادي محرومة تماماً من وسائل الإضاءة والتهوية .

وتوجب المادة ٣٧ من قانون السجون الليبي « على إدارة السجن أن تيسر وسائل الاستذكار وتأدية الامتحانات للمسجونين الذين على درجة من الثقافة ولديهم الرغبة في مواصلة الدراسة وذلك على نفقتهم ، ولا يجوز خروج المسجون لتأدية الإمتحان إلا بإذن مكتوب من الوزير المختص بعد موافقة رئيس النيابة » (١)

٢ — التعليم الفني :

وهو لازم للمسجونين الذين ينقصهم التأهيل المهني أو الحرفي . ولذلك فإن برامج التنفيذ العقابي تهتم بهذا النوع من التعليم حتى تهيئ المسجون للتكيف مع المجتمع .

وحتى يحقق هذا النوع من التعليم الغرض منه ، يجب توفير العدد الكافي من الإخصائيين للإشراف على المحكوم عليهم ، كما يجب إعداد البرامج بحيث تلبي احتياجات المجتمع من المهن والحرف المختلفة (٢) .

التهذيب الديني والخلقي :

لا يكتفي التعليم وحده لتأهيل المحكوم عليه ، بل يجب أن يضاف إليه التهذيب الديني والخلقي .

١ — التهذيب الديني :

لاشك أن التهذيب الديني يلعب دوراً أساسياً في تقويم المحكوم عليه .

(١) ورغبة من المشرع في تشجيع المسجونين على الدراسة ، نص على منح كل مسجون مكافأة معينة إذا استطاع خلال وجوده في السجن الحصول على شهادة دراسية . كما يمنح مكافأة أخرى إذا استطاع حفظ القرآن الكريم بكامله ، أو حفظ نصفه (مادة ٣٩ من قانون السجون) .

(٢) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٤٤٧ .

فتعاليم الدين تأمر بالمعروف ونهى عن المنكر ، والجريمة — فى ظل تلك التعاليم — تعد إثمًا يجب الامتناع عنه ^(١) .

وقد إهتم المشرع اللبى بالتهذيب الدينى ، فنصت المادة ٣٨ من قانون السجون على أن : « يكون لكل سجن رئيسى أو مركزى واعظ أو أكثر تكون وظيفته ترغيب المسجونين فى الفضيلة وحثهم على أداء الفروض الدينية . . . » ^(٢) .

ولكى ينجح التهذيب الدينى فى مجال التنفيذ العقابى يجب أن يلم الواعظ بالنظم القائمة فى السجون وأغراض العقوبة ، وأن يكون على علم بظروف المحكوم عليهم والعوامل التى دفعتهم إلى السلوك الإجرامى . ولذلك تنص المادة ٥١ من لائحة السجون على أنه : « يجب أن يكون واعظ السجن مأمًا بالنظم القائمة بالسجون بما يمكنه من أداء رسالته على الوجه الأكمل والمشاركة الروحية والفكرية مع إدارة السجن فى معالجة نفوس النزلاء » .

٢ — التهذيب الخلقى :

ويعنى ذلك بيان القيم الأخلاقية للمحكوم عليه وإقناعه بها لكي يتبعها فى سلوكه فى المجتمع ^(٣) . ويتولى هذا التهذيب الإخصائىون النفسيون والاجتماعيون . ويتم ذلك عن طريق انقاء الفردى بين الأخصائى والمحكوم عليه فى أوقات مختلفة أثناء التدريب المهنى أو القراءة أو مزاولة الألعاب الرياضية ، كما قد تخصص لهذا اللقاء مواعيد محددة . وأحيانًا يتم هذا التهذيب عن طريق عقد اجتماعات لعدد من

١١. انظر : محمود ابراهيم اسماعيل — التثقيف الدينى والتهذيب الخلقى كوسيلة لمكافحة الإجرام — مجموعة أعمال حلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعالجة المسجونين — سنة ١٩٥٣ — ص ٢٦٩ وما بعدها .

١٢. انظر أيضًا المادتين ٥٢ و ٥٣ من لائحة السجون . وكذلك القاعدتين ٤١ و ٤٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى .

١٣. محمود نجيب حسنى — ص ٢٧٨ .

المحكوم عليهم يحضرها الاخصائى ويدبر حواراً حول موضوع .. بين ليستخاض
مغه بعض القيم الأخلاقية (١) .

مكتبة المؤسسة العقابية :

إستكمالاً لرسالة التعليم والتهديب الدينى والمخاقى ، يجب أن تضم كل مؤسسة
عقابية مكتبة تحوى مجموعة من الكتب فى شتى فروع العلم والمعرفة ، مثل الدين
والأخلاق وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والآداب ، وكذلك مجموعة من
الجرائد اليومية والمجلات .

ولا شك أن وجود مكتبة داخل المؤسسة العقابية يحقق مزايا عديدة ، فهى
تساعد على الاستزادة من العلم والمعرفة ، وتقوم بدور لا يقل فى أهميته عن دور المعلم
والواعظ . كما أنها تهى للمحكوم عليه فرصة لتخصية أوقات فراغه وتصرفه عن
التفكير فى أوجه السلوك غير المشروع (٢) .

المبحث الرابع

العمل

تطور فكرة العمل فى السجون :

عرف العمل فى السجون منذ عهد بعيد ، وكان الغرض منه ، قمشياً مع
الغرض من العقوبة ، ولذا كان يهدف إلى تعذيب المحكوم عليه بتشغيله فى أشق

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٣٨٣ . يسر انور على وآمال
عبد الرحيم عثمان — ص ٤٤٩ .

(٢) أنظر القاعدة ٤٠ من مجموعة قواعد الحد الأدنى . ونبينا يتعلق
بالتشريع النيبى تنص المادة ٣٥ من قانون السجون على أن : " تنشأ فى كل
سجن مكتبة المسجونين تحوى كتباً دينية وعلمية وأخلاقية ويسمح لهم
بالانتفاع بهذه الكتب فى أوقات فراغهم " . وتنص المادة ٣٦ على أنه :
" يجوز للمسجونين من فئة (أ) أن يستحضروا على نفقتهم ما يشاءون
من الكتب والمجلات المرخص فى تداولها عدا ما كان منها مثيراً للشعور
أو الحواس " .

الأعمال ، حتى قيل إن سبب الحرية لم يكن هو القصد من العقاب وإنما كان يأتي تابِعاً للعمل الشاق الذي يقوم به المسجون باعتباره الغاية الحقيقية من العقوبة^(١) .

وبعد قيام الثورة الفرنسية ودخول الأفكار الإنسانية في نطاق الدراسات العقابية ، تغيرت النظرة إلى العقوبة وتغيرت بالتالي فكرة العمل في السجون ، فلم يعد القصد منه تعذيب المحكوم عليه ، وإنما أصبح عنصراً أساسياً في المعاملة العقابية يهدف إلى تحقيق أغراض مختلفة أهمها تأهيل المحكوم عليه^(٢) .

كذلك تطور نطاق العمل في المؤسسات العقابية تبعاً للنظم التي مرت بها ، ففي ظل نظام الحبس الانفرادي (النظام البنسلفاني) كان نطاق العمل محدوداً إذ اقتصر على الأعمال التي تتفق مع نظام العزل المطلق مثل صناعة الغزل والنسيج اليدوي والحياكة وغيرها . ولكن هذا النطاق المحدود أخذ في الاتساع في ظل نظام الجمع بين المحكوم عليهم في أوقات العمل .

وقد ازدادت أهمية العمل في السجون ، فناقشته عدة مؤتمرات دولية ، منها مؤتمر لاهاي سنة ١٩٥٠ ومؤتمر جنيف الذي عقد تحت إشراف الأمم المتحدة سنة ١٩٥٥ .

أغراض العمل :

تهدف برامج العمل المتبعة في المؤسسات العقابية إلى تحقيق الأغراض الآتية .

(١) حسن المرصفاوي — تشغيل المساجين في الجمهورية العربية المتحدة — المجلة الجنائية القومية — يولية سنة ١٩٦٢ — ص ١٦٨ . انظر أيضا : حسن فؤاد علام — العمل في السجون — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٦٠ ، أحمد محمد خليفه — نظرية العمل في السجون — مجموعة أعمال حلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين — سنة ١٩٥٣ — ص ٢٧٥ وما بعدها .

(٢) انظر في هذا المعنى القاعدة ٧١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى .

١ — الغرض العقابى :

ما زالت كثير من التشريعات — ومنها الفشرىع اللبى — تأخذ بفكرة العمل العقابى باعتباره جزءاً لا يتجزأ من العقوبة . فالأشغال الشاقة والسجن لا بد فىهما من تشغيل المحكوم عليه بهما^(١) ، بل وحتى بالنسبة لعقوبة الحبس — وهى أخف العقوبات السالبة للحرية — تفرق بعض التشريعات — ومنها الفشرىع اللبى — بين الحبس البسىط والحبس هلى الشغل^(٢) .

وقد يكون العمل بديلاً عن العقوبة السالبة للحرية ، فمثلاً تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ عقوبات على أن : « لكل محكوم عايه بالحبس البسىط لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أن يطالب ، بدلاً عن تنفيذ عقوبة الحبس عليه ، تشغيله خارج السجن وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية ، إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار » . وتنص المادة ٤٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : « للمحكوم عليه أن يطالب فى أى وقت من الغيبة العامة قبل صدور الأمر بالإكراه البدنى إبداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به » .

٢ — حفظ النظام :

يقوم العمل بدور كبير فى حفظ النظام بين المسجونين ، فقد لوحظ أن البطالة داخل المؤسسات العقابية تؤدى إلى كثير من النتائج السيئة ، منها الاخلال بالنظام والتمرد وإحداث الشغب ، كما أنها تساعد المسجونين على التفكير فى الهرب .

٣ — الغرض الاقتصادى :

يهدف العمل فى السجن إلى زيادة الإنتاج وتحقيق الربح . ولكن هذا

(١) أنظر المادتين ١٤ و ١٦ من قانون العقوبات المصرى ، والمادتين ٢٠ و ٢١ من قانون العقوبات اللبى .
(٢) أنظر المادة ١٩ من قانون العقوبات المصرى ، والمادة ٢٣ من قانون العقوبات اللبى .

الفرض الاقتصادي لا يجوز أن يطغى على التأهيل الاجتماعي وهو ما تهدف إليه السياسة العقابية الحديثة . وقد أكدت هذا المعنى الفقرة الثانية من القاعدة ٧٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى بقولها : « ومع ذلك فإن صالح المسجونين وتدريبهم المهني يجب ألا يسكون ثانوياً بالنسبة للرغبة في تحقيق ربح مالى من صناعة ما في المؤسسة » .

٤ - التقييم والتأهيل :

لا شك أن الهدف الرئيسى للعمل في المؤسسات العقابية هو تقويم شخصية المحكوم عليه وتأهيله بما يمكنه من ممارسة حرفة أو مهنة تتفق مع ميوله ورغباته الشخصية وتساعد على الحياة الشريفة بعد الإفراج عنه .

واختيار العمل اللازم لتأهيل المحكوم عليه تقوم به لجنة التصنيف المشكلة من أخصائيين فنيين وإداريين ، اعتماداً على البحوث والدراسات التي تجريها على شخص المحكوم عليه .

وحتى يحقق العمل هذا الفرض التأهيلي يجب على المسؤولين داخل المؤسسة العقابية مراعاة تنوع الأعمال حتى يمكن إيجاد العمل المناسب للمحكوم عليه ، هذا بالإضافة إلى اختيار الأعمال المنتجة حتى يقبل عليها المحكوم عليهم ، كما يجب أن تكون وسائل العمل على غرار مثيلها في المجتمع الخارجى لكي يتيسر للمسجونين بعد الإفراج عنهم الحصول على العمل المناسب . وهذا ماحرصت على تأكيده الفقرة الأولى من القاعدة ٧٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى بقولها : « يجب أن يسكون تفضيم العمل ووسائله في المؤسسات على غرار مثيله في المجتمع الخارجى على قدر استطاع ، حتى يمكن تهيئة المسجونين وإعدادهم لمواجهة الظروف الطبيعية للحياة المهنية » .

ومما لا شك فيه أن العمل يفيد المحكوم عليه صحياً واجتماعياً ، فهو يجنبه الاضطرابات النفسية والعقلية الناشئة عن إيداعه داخل المؤسسة العقابية ، كما أنه

عده بالسال فيتمكن من مساعدة أسرته أو الادخار لمواجهة الحياة بعد الافراج عنه .

نظام العمل :

توجد عدة نظم للعمل في السجون ، منها نظام المقابلة^(١) ونظام التوريد^(٢) ، ونظام الاستغلال المباشر . وسنقصر كلامنا على هذا النظام الأخير لأنه المتبع في معظم الدول ومنها الجمهورية العربية الليبية . وفي هذا النظام تتولى الدولة بنفسها تشغيل المسجونين دون الاستعانة بأحد ، فتقدم الآلات والأدوات والمواد الأولية وكل ما يلزم للإنتاج ، ثم تطرح منتجات السجون للبيع في الأسواق لحسابها الخاص . ويمتاز هذا النظام بأنه يمكن الإدارة العقابية من توجيه العمل بقصد التقويم والتأهيل ، فلا تضحي بمصاحبة المحكوم عليه من أجل الربح .

وهذا النظام هو ما أوصت به مجموعة قواعد الحد الأدنى ، إذ نصت الفقرة الأولى من القاعدة ٧٣ على أنه : « من المفضل أن تقوم مصاحبة السجون بنفسها بإدارة مصانعها ومزارعها إدارة مباشرة وليس عن طريق متعهدين خصوصيين » .

توزيع العمل :

نظراً لأن المشرع الليبي يعتبر العمل جزءاً من العقوبة ، فإن لأئحة السجون توزع العمل بين المسجونين بحسب نوع العقوبة المحكوم بها ، فالمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يكلفون بأعمال معينة نصت عليها المادة ٣٦ من اللائحة ، والمحكوم عليهم بالسجن يكلفون بالأعمال التي نصت عليها المادة ١٧ ، والمحكوم

(١) بموجب هذا النظام تتفق الدولة مع أحد رجال الأعمال على تولى الإدارة الكاملة للإنتاج ، فيأتى بالآلات ، والأدوات الأولية ، ويقدم الطعام والكساء والمأوى للمسجونين ويتحمل أجورهم ، ثم يتولى تسويق المنتجات لحسابه . انظر في نقد هذا النظام : بوزا — ص ٤٠٤ .

(٢) وفي هذا النظام تقتصر مهمة رجل الأعمال على توريد المواد الأولية والآلات مع احتفاظ الدولة بالإشراف الفني والإداري على الإنتاج . أما المنتجات فيتسلمها المورد لبيعها لحسابه ، مع التزامه بدفع مبلغ من المال للدولة نظير استغلاله عمل المحكوم عليهم . انظر : بوزا — ص ٤٠٥ .

عليهم بالسجن المؤبد يكلفون بالأعمال التي نصت عليها المادة ٣٨ من اللائحة^(١).

وإذا كان المحكوم عليه ذا مهارة فنية في إحدى الصناعات فيشغل بها أو بأية حرفة أخرى تمت بصلة إليها (مادة ٣٩ من اللائحة) .

ولا يجوز تشغيل السجينات إلا في داخل السجن وفي الأشغال التي تتفق وطبيعة المرأة (مادة ٤١ من اللائحة) .

وبعنى المسجون من الشغل إذا بلغ من العمر ستين سنة ميلادية إلا إذا أثبت الطبيب أنه قادر على الشغل (مادة ٢٦ من قانون السجون) .

أما عن مدة العمل فلا يجوز أن تنقص عن ست ساعات في اليوم ولا أن تزيد على ثمان (مادة ٢٧ من قانون السجون) . ويخفض الحد الأقصى لساعات العمل يومياً إلى سبع ساعات عند نقل المسجون إلى الدرجة الثانية ، فإذا نقل إلى الدرجة الأولى خفضت ساعات العمل إلى ست ساعات (مادة ٥ من اللائحة) .

ولا يجوز تشغيل المسجونين في أيام الجمع والأعياد الرسمية ، ولا غير المسلمين منهم في أعيادهم الدينية ، وذلك كله في غير حالات الضرورة (مادة ٢٩ من قانون السجون) .

أجور المسجونين :

اختلف رأى حول ما إذا كان يحق للمسجون أن يتقاضى مقابلاً عن الأشغال التي يكلف بها أم لا ، وسبب هذا الخلاف أن العمل — في كثير من التشريعات —

(١) يعمل بسجن بنغازى الرئيسى عدد قليل من المسجونين في أعمال النجارة وعمل الخبز وأشغال المطبخ وغيرها ، أما الأغلبية العظمى من المسجونين فيقتضون أوقاتهم بلا عمل ، ويرجع ذلك الى ضيق مكان السجن .

يعتبر جزءاً من العقوبة ، كما أن الأجر يفترض وجود علاقة تعاقدية بين العامل ورب العمل وفقاً للأحكام العامة لعقد العمل ، أما المسجون فيجبر على العمل ولا خيار له فيه .

والرأى الراجح لدى علماء العقاب يذهب إلى أحقية المسجون في تقاضى أجر عن عمله ، وذلك لأسباب أهمها ما يأتى :

١ - أن السياسة العقابية الحديثة لا تجعل العمل جزءاً من العقوبة ، إذ يجب أن تقتصر العقوبة على سلب حرية المحكوم عليه ، أما العمل فيقوم به المحكوم عليه تحقيقاً لغرض الإصلاح والتأهيل .

٢ - تقضى قواعد العدالة بأحقية كل فرد - دون أى تمييز - فى الحصول على مقابل عمله ، وهذا ما أكدته الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (مادة ٢٣) .

٣ - الأجر يشجع المسجون على العمل ، وفيقبل عليه بهمة ونشاط ويعتاد على ذلك بعد الإفراج عنه .

٤ - الأجر يمكن المسجون من مساعدة أسرته خصوصاً إذا كان هو العائل الوحيد لها ، ومن ناحية أخرى يمكن إدخار جزء منه يستعين به المسجون على مواجهة الحياة بعد الإفراج عنه^(١) .

وفىما يتعلق بتحديد الأجر يذهب الرأى الراجح إلى أنه يجب أن يتم وفقاً لأجر « المثل » ، بمعنى أن ما يتقاضاه المسجون من أجر يكون مماثلاً لما يتقاضاه من يقوم بعمل عمله فى الحياة العامة^(٢) .

(١) حسن علام - ص ١٦٤ ، حسن المرصفاوى - ص ١٨٩ ، محمود نجيب حسنى - ص ٣٢٩ ، يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان - ص ٤٧٤ .

(٢) حسن علام - ص ١٦٩ ، محمود نجيب حسنى - ص ٣٣١ ، يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان - ص ٤٧٦ .

وقد عبرت عن أحقية المسجون في أجر عادل القاعدة ٧٦ من مجموعة قواعد الحد الأدنى بقولها : « ١ - يجب أن يثاب المسجون على عمله طبقاً لنظام مكافآت عادلة . ٢ - وطبقاً لهذا النظام يجب أن يسمح للمسجونين بإتفاق جزء على الأقل من مكاسبهم لشراء الأشياء المصرح لهم بها لاستعمالهم الشخصي وإرسال جزء آخر منها إلى أسرهم . ٣ - ويجب أن ينص النظام أيضاً على وجوب احتفاظ إدارة المؤسسة بجزء عن مكاسب المسجونين لتوفير حصيلة تسلم إليه عند الإفراج عنه » (١) .

(١) وبمراجعة نصوص التشريع الليبي فيما يتعلق بأجور المسجونين ، نجد أنها متخلفة عن الراى الحديث لدى علماء العقاب ، سواء فيما يتعلق بأحقية المسجون في الأجر أو في تحديد مقداره ، إذ تنص المادة ٣٠ من قانون السجون على أن « يمنح المسجون ابتداء من السنة الثانية لدخوله السجن أجراً مقابل عمله فيه . وتبين اللائحة مقدار هذا الأجر وشروط استحقاقه وأوجه صرفه على أن يراعى في تحديده أن يكون دون الأجر العادى المقرر لمثل العمل الذى يقوم به المسجون » . وكان الأجدر بالمشرع أن يحتسب الأجر للمسجون ابتداء من قيامه بالعمل ، وأن يكون هذا الأجر متفقاً مع أجر المثل .

وقد حددت لائحة السجون مقدار الأجر الذى يمنح للمسجونين حسب فئاتهم وأنواع الأعمال التى يقومون بها (مادة ٤٥) ، ويجوز زيادة هذا الأجر بالنسبة للعمال الفنيين على ألا يزيد على الضعف (مادة ٤٧) . ويجوز للمسجون التصرف فى بعض أجره ، أما الباقى فيصرف له عند الإفراج عنه (مادة ٤٨) .

المبحث الخامس

الرعاية الاجتماعية

أهمية الرعاية الاجتماعية :

لا شك أن إستجابة المحكوم عليه لجهود الإصلاح والتأهيل تقتضي مساعدته على التكيف مع الحياة داخل المؤسسة العقابية ، وتوجيهه في حل مشاكله الشخصية والعائلية ، وإعداده للرجوع إلى المجتمع مواطناً صالحاً .

وقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والنفسية أن الأيام الأولى التي يمضيها المحكوم عليه داخل المؤسسة العقابية هي من أقسى وأخطر أيامه ، نظراً للتغيير المفاجئ في حياته مما يؤدي إلى شعوره باليأس وإصابته باضطرابات عصبية قد تدفعه إلى الانتحار^(١) .

لذلك فإن مساعدة المسجون في تلك الفترة تساهم إلى حد كبير في نجاح أساليب المعاملة العقابية . وقد حرصت جميع التشريعات الحديثة على تعيين أخصائي أو أكثر للرعاية الاجتماعية داخل المؤسسة العقابية . وقد أجاز المشرع الليبي أن يعين لكل سجين أو عدد من السجناء أخصائي أو أكثر في العلوم الاجتماعية والنفسية (مادة ٣٨ من قانون السجن ، ومادة ٤٩ من لائحة السجن) .

دور الأخصائي الاجتماعي :

يتولى الأخصائي الاجتماعي دراسة الحالة الاجتماعية للمسجون ثم يبدأ ببيان أسلوب المعاملة الذي يناسبه ، ثم يعاونه على حل مشاكله الشخصية والعائلية ، وإقناعه بتقبل الحياة الجديدة والتكيف معها والتخلص من مختلف المخاوف والاضطرابات التي تسيطر عليه . كما يجب عليه إقناع المحكوم عليه بأهداف العقوبة ، وأن الغرض من سلب حريته

(١) يسر أنور علي وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٤٧٨ .

هو إصلاحه وتأهيله حتى لا يتردى مرة أخرى في طريق الإجرام ، وأن النظم المقررة داخل المؤسسة العقابية تهدف في النهاية إلى تحقيق هذا الغرض ، وبالتالي يجب عليه إتباع كافة الأوامر والتعليمات التي تصدر إليه لأنها في مصلحته ، فضلا عن أن التمرد والعصيان يمرضانه لتوقيع الجزاءات التأديبية المقررة في لائحة السجون ، كما أن حسن السلوك يحوله التمتع بالمميزات الكثيرة المقررة لبعض فئات المسجونين .

كذلك من واجب الإخصائي الاجتماعي المساهمة في إعداد البرامج اللازمة لشغل أوقات فراغ المسجونين ، واختيار أوجه النشاط الملائمة لهم .

وحتى ينجح الأخصائي الاجتماعي في مهمته يجب عليه بادية ذي بدء أن يكتسب ثقة المسجون حتى يمكنه التعرف على كافة مشاكله .

أساليب البحث الاجتماعي :

يستعين الأخصائي الاجتماعي في دراسة حالة المحكوم عليه بأساليب متنوعة ، منها دراسة ملف القضية التي صدر فيها الحكم على المسجون لمعرفة التهمة المسندة إليه وطريقة وظروف ارتكابها . وكذلك الإلتقاء بالمسجون على إنفراد ، والاتصال بأفراد أسرته وأصدقائه والمشرفين عليه في الدراسة أو العمل ، لجمع المعلومات اللازمة للكشف عن مشاكله .

اتصالات المسجون بالمجتمع الخارجي :

تحرص النظم العقابية الحديثة على عدم قطع صلة المسجون بالعالم الخارجي ، توطئة لعودته إلى نشاطه الاجتماعي . فقد لوحظ أن إبعاد المسجون عن أفراد أسرته وأصدقائه يؤثر كثيراً على حالته النفسية والعصبية ويؤخر نجاح البرامج التي تهدف إلى إصلاحه وتأهيله ، لذلك استقر رأى علماء العقاب على توطيد صلات المسجون بالمجتمع الخارجي . وهذا ما أكدته القاعدة ٧٩ من مجموعة قواعد الحد

الأدنى بقولها : « يجب أن يوجه إهتمام خاص نحو المحافظة على صلوات المسجون بأسرته وتحسين هذه الصلوات وفق ما تقتضيه مصلحة الطرفين » .

وقد اهتم المشرع الليبي بصلة المحكوم عليه بالمجتمع ، فجعل لكل مسجون الحق في التراسل ، وجعل لذويه الحق في زيارته داخل السجن (مادة ٤٥ من قانون السجن) ، ونظمت اللائحة الأحكام والاجراءات المتعلقة بذلك (١) .

كذلك أجازت اللائحة منح المسجون في فترة الانتقال أجازة لا تتجاوز ثمانية وأربعين ساعة خلاف مواعيد المسافة إذا دعت لذلك ضرورة قصوى أو ظروف قهرية طارئة ، وتستنزل المدة التي يقضيها المسجون خارج السجن من مدة عقوبته (مادة ٨٥ من اللائحة) .

(١) انظر المواد ١٨ — ٣٥ من اللائحة .

الفصل الثاني

المعاملة خارج المؤسسات العقابية

تمهيد وتقسيم :

أشرنا إلى أن المعاملة العقابية لا تقتصر على نزلاء المؤسسات العقابية ، وإنما تشمل أيضاً فئات أخرى من المحكوم عليهم خارج تلك المؤسسات .

وتأخذ جميع التشريعات الحديثة بنظم مختلفة من شأنها الحد من الآثار الضارة للعقوبات السالبة للحرية ، وتجنّب فئات معينة من مرتكبي الجرائم مساوئ الإيداع في المؤسسات العقابية ، مثال ذلك نظام الاختبار القضائي ووقف تنفيذ العقوبة ومراقبة الشرطة . وفي حالات أخرى يقضى المحكوم عليه في المؤسسة العقابية جزءاً من العقوبة المحكوم بها ثم يحلّ سبيله كما في نظامي البارول والإفراج الشرطي .

هذا ومن اللازم في جميع الحالات أن تمتد المعاملة العقابية إلى ما بعد الإفراج النهائي عن المحكوم عليه ، وذلك عن طريق رعايته حتى يتم اندماجه في المجتمع .

لذلك سنقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : الاختبار القضائي .

المبحث الثاني : وقف تنفيذ العقوبة .

المبحث الثالث : مراقبة الشرطة .

المبحث الرابع : البارول والإفراج الشرطي .

المبحث الخامس : الرعاية بعد الإفراج النهائي .

المبحث الأول

الاختبار القضائي

تعريف الاختبار القضائي :

الاختبار القضائي نظام عقابي يقرر بمقتضاه تجنيب نوع معين من المجرمين دخول السجن وتقديم المساعدة الإيجابية لهم ووضعهم تحت الاختبار مدة معينة ، فإذا أخذوا بالالتزامات والشروط المفروضة عليهم في هذا الشأن ، ترتب على ذلك مواصلة الإجراءات لإصدار الحكم عليهم .

وقد نشأ الاختبار القضائي في بيئة أنجلو أمريكية^(١) ، إذ ظهرت تجاربه الأولى على أيدي بعض القضاة الأنجليز والأمريكيين في بداية القرن الماضي لتجنيب بعض المجرمين - وخصوصاً الأحداث - مساوئ دخول السجن . وقد أثبتت التجربة نجاح هذا النظام فأخذت به كثير من التشريعات .

صور الاختبار القضائي :

أخذت تجارب الاختبار القضائي عدة صور ، منها الاختبار القضائي في مرحلة الاتهام وذلك بوقف رفع الدعوى الجنائية خلال فترة معينة يوضع فيها المتهم تحت الاختبار ، فإذا نجح في فترة الاختبار وأبدى سلوكاً حسناً ، تركت النيابة العامة الدعوى الجنائية تسقط بالتقادم ، أما إذا فشل المتهم في مراعاة شروط الاختبار

(١) يطلق على الاختبار القضائي في اللغة الانجليزية لفظ Probation وهو مشتق من اللفظ اللاتيني Probo ومعناه « انى اثبت أو أدلل » أى أن الخاضع لهذا النظام يقيم الدليل على أنه يستطيع اصلاح أمره دون حاجة لدخول السجن . أما المشرع الفرنسى فقد استعمل تعبير mise à l'épreuve ويعنى « الوضع تحت التجربة » وهو يؤدى نفس المعنى السابق (محمود نجيب حسنى — ص ٥٦٦) .

فإن النيابة العامة تقبل الدعوى الجنائية ضده (١) .

وقد يتم الاختبار القضائي في مرحلة المحاكمة بأن تأمر المحكمة بوضع اتهم تحت الاختبار خلال محاكمته وقبل صدور القرار بإدانته ، أو بعد صدور قرار الإدانة وقبل النطق بالحكم (٢) .

وقد يأمر بالاختبار القضائي الحكم الصادر بالإدانة ، وذلك في صورة ما يسمى بنظام « وقف التنفيذ مع الاختبار » بمقتضاه يجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية أن تأمر بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار (٣) .

كذلك قد يتم الاختبار القضائي بعد الحكم بالعقوبة السالبة للحرية ، وفي هذه الصورة تكون النيابة العامة هي صاحبة السلطة في إيقاف تنفيذ العقوبة ووضع المحكوم عليه تحت الاختبار ، ويتم ذلك بالنسبة للأحكام الصادرة بعقوبات قصيرة المدة .

شروط الوضع تحت الاختبار :

يتعلق بعض هذه الشروط بشخصية المجرم ، ويتعلق البعض الآخر بالجريمة المستندة إليه :

ففيما يتعلق بشخص المجرم يجب أن يكون لديه الاستعداد للحياة الشريفة إذا ما أتيحت له فرصة التقويم خارج السجن . ومن ناحية أخرى يجب التحقق من أن

(١) أحمد فتحي سرور — الاختبار القضائي — منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية — ص ٤٨ ، سمر الجزوري — الجزاءات الجنائية الحديثة — الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعي — سنة ١٩٧٠ ص ٣٦٢ .

(٢) أحمد فتحي سرور — ص ٥٦ ، محمود نجيب حسنى — ص ٥٨٢ .

(٣) وهذه الصورة تأخذ بها بعض التشريعات ، مثل قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (مادة ٧٣٨ وما بعدها) — أنظر : ميرل وفيتي — ص ٦١٦ .

الإفراج عن المجرم ووضعه تحت الإشراف يعتبر أمراً مأموراً للمجتمع .

أما بالنسبة للجريمة المسندة إلى المجرم فتذهب بعض التشريعات إلى إطلاق يد القاضى فى الحكم بالوضع تحت الاختبار فى جميع الجرائم التى لا تزيد عقوبتها عن حد معين ، ويذهب البعض الآخر إلى استثناء بعض الجرائم الجسيمة من نطاق الاختبار القضائى (١) .

وتذهب كثير من التشريعات الأنجلو أمريكية إلى اشتراط قبول التهم لوضعه تحت الاختبار ، مع تعهده أمام المحكمة باحترام الشروط المفروضة عليه (٢) .

الاختبار القضائى فى التشريع الليبى :

أخذ المشرع الليبى بنظام الاختبار القضائى فى نطاق محدود فيما يتعلق بالأحداث المشردين ، فقد نصت المادة ٥ من الرسوم الخاص بالأحداث المشردين (٣) على أنه : « يجوز للنيابة العامة وضع الحدث المشرّد مؤقتاً فى أحد المعاهد الخيرية أو المؤسسات المعترف بها من الحكومة أو فى الإصلاحية حتى يفصل فى أمره » . ونصت المادة ٦ على أنه : « يترتب على الحكم بتسليم الحدث إلى والديه أو لمن له حق الولاية على نفسه أو إلى شخص مؤتمن وضعه تحت إشراف جهة حكومية أو جهة مشغولة برعاية الأحداث معترف بها من الحكومة ، وعلى هذه الجهة أن تقدم إلى قاضى محكمة الأحداث تقارير دورية عن حالة الحدث وما تشير به فى شأنه » (٤) .

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٥٨٩ .

(٢) محمود نجيب حسنى — ص ٥٩٠ .

(٣) صدر هذا المرسوم فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ونشر بالجريدة الرسمية فى ٣١ يناير سنة ١٩٥٦ وعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره .

(٤) قارن نص المادة ٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بوضع بعض المحكوم عليهم فى إصلاحيات خاصة التى تقول : « يجوز للنيابة العامة فى حالة الأمر بحبس احدى النسوة احتياطياً لاتهامها بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى أن تأمر بقضاء مدة الحبس الاحتياطى فى احدى الإصلاحيات الخاصة المشار إليها » .

المبحث الثانى

وقف تنفيذ العقوبة

المقصود بوقف تنفيذ العقوبة :

وقف التنفيذ هو تعليق تنفيذ العقوبة على شرط موقف خلال مدة يحددها القانون . بمعنى أن يصدر القاضى حكماً بالعقوبة على المتهم ، ولكنه يأمر بوقف تنفيذها مدة من الزمن ، فإذا عاد المحكوم عليه خلالها الى الاجرام نفذت فيه العقوبة الموقوف تنفيذها والعقوبة المقررة للجريمة الجديدة التى ارتكبها ، أما إذا انقضت تلك المدة بغير أن يرتكب المحكوم عليه جريمة أخرى سقط الحكم الصادر ضده واعتبر كأن لم يكن (١) .

والفرض من هذا النظام تجنّب بعض فئات من المجرمين مساوى إبداعهم فى المؤسسات العقابية، خصوصاً إذا كانت مدة العقوبة قصيرة بحيث لا تكفى لإصلاحهم .

وقد حقق هذا النظام نجاحاً كبيراً ، ولذلك تأخذ به كثير من التشريعات ، ومنها القانون الليبى .

المقارنة بين وقف التنفيذ والاختبار القضائى :

يختلف نظام وقف التنفيذ عن الاختبار القضائى فى مواضع كثيرة ، أهمها ما يأتى :

(١) أنظر فى هذا الموضوع :

Patin, Du sursis et des circonstances atténuantes, Rev. sc. crim., 1947, p. 341 et s.

عبد المجيد ابراهيم علوه — تعليق تنفيذ الاحكام على شرط فى القانونين الليبى والمصرى — دراسات قانونية (تصدرها كلية حقوق بنغازى) المجلد الثالث — سنة ١٩٧٣ — ص ٢١٣ وما بعدها ، السعيد مصطفى السعيد — ص ٧٦٤ وما بعدها ، محمود نجيب حسنى — ص ٥٤٤ وما بعدها .

أولاً : وقف التنفيذ يقتضى صدور حكم بالعقوبة على المتهم ، أما الاختبار القضائى فإن معظم صورته لا تقتضى صدور ذلك الحكم . ولذلك قيل ان نظام وقف التنفيذ يتوافر فيه الايلام بقدر يزيد عما يتحقق فى الاختبار القضائى ، إذ يظل المحكوم عليه مهّداً بدخول السجن طوال الفترة المحددة لايفاف التنفيذ (١) .

ثانياً : يقوم نظام وقف التنفيذ - فى صورته التقليدية - بدور سلمى محض ، اذ يترك المحكوم عليه يصلح نفسه بنفسه دون أن يقدم له المجتمع أى عون أو يفرض عليه سلوكاً ايجابياً . وهذا بخلاف الاختبار القضائى الذى يتميز بالاجابية التى تهدف إلى مراقبة سلوك المجرم والأخذ بيده للبعد عن مؤثرات الجريمة وتقديم المساعدة اللازمة لتأهيله اجتماعياً (٢) .

ثالثاً : لا يلقى وقف التنفيذ إلا اذا ارتكب المحكوم عليه جريمة جديدة خلال فترة الوقف . أما فى الاختبار القضائى فلا حاجة الى ارتكاب جريمة جديدة ، بل يكفى أن يسللك المتهم سلوكاً لا يتفق مع الالتزامات المفروضة عليه .

شروط وقف التنفيذ فى التشريع اللبنى :

تنص المادة ١١٢ عقوبات على أنه : « يجوز للمحكمة عند الحكم بالحبس لمدة لا تزيد على سنة أو بالرامة أن تأمر فى نفس الحكم بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائياً . ويجوز للمحكمة أن تطبق حكم الفقرة السابقة على الصغير الذى يقل عمره عن الثامنة عشرة وعلى من بلغ السمين عند الحكم عليه بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين . ولتطبيق هذا الاجراء عند الحكم بعقوبة لم تعين مدتها تكون العبرة بالحد الأدنى للعقوبة المحكوم بها مادامت تتوافر فيها سائر الأركان التى يتطلبها القانون » .

(١) عبد المجيد ابراهيم علوه - ص ٢٢٧ .
ويلاحظ أن وقف التنفيذ يختلف أيضاً عن العفو القضائى المنصوص عليه فى المادة ١١٨ عقوبات ، فهذا العفو يعنى امتناع المحكمة عن توقيع العقوبة على الصغير اذا غلب لديها الاحتمال بأنه لن يعود الى الاجرام .
(٢) سمير الجنزورى - ص ٣٦٠ .

وتنص المادة ١١٣ عقوبات على أنه : « لا يصدر الأمر بإيقاف التنفيذ إلا إذا رأت المحكمة من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى ارتكاب جرائم أخرى ، ويجب أن تبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ . . . » .

ويتضح من هذين النصين أن المشرع يتطلب نوعين من الشروط لوقف التنفيذ : الأول يتعلق بالعقوبة ، والثاني يتعلق بالجاني . ففما يتعلق بالعقوبة يجوز وقف التنفيذ في جميع الجرائم التي يحكم فيها بالحبس الذي لا تزيد مدته على سنة أو الغرامة . وتستوى في ذلك جميع الجرائم إلا إذا نص القانون صراحة على عدم وقف تنفيذ عقوبة جريمة معينة .

وإذا كان القانون يقرر للجريمة عقوبتي الحبس والغرامة معاً ، فللمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ احدهما أو كليهما^(١) ، ولكن لا يجوز لها وقف تنفيذ جزء من عقوبة الحبس أو جزء من الغرامة ، لمافاة ذلك للغرض المقصود من نظام وقف التنفيذ^(٢) .

وقد راعى المشرع التهمين الصغار والطاعنين في السن ، فأجاز وقف تنفيذ عقوبة الحبس التي لا تزيد على سنتين إذا كان المتهم يقل عمره عن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة ، أو إذا كان قد بلغ السبعين عند الحكم عليه^(٣) .

أما فيما يتعلق بالجاني فيشترط لوقف تنفيذ العقوبة أن يتضح للمحكمة من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على

(١) انظر في هذا المعنى : المحكمة العليا ١٢ فبراير سنة ١٩٦٦ قضاء المحكمة العليا الجنائي — الجزء الثالث — ص ٢٤٨ ، المحكمة العليا ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٦ قضاء المحكمة العليا الجنائي — ج ٣ ص ٣١٤ .
(٢) أحمد الألفي — شرح قانون العقوبات الليبي — القسم العاشر ص ٥٢١ .

الاعتقاد بأنه لن يعود إلى ارتكاب جرائم أخرى . ولم يأخذ المشرع الليبي بما اشترطته بعض التشريعات الأجنبية من عدم سبق الحكم على الجاني بعقوبة هلى درجة من الجسامة ، بل ترك الأمر لتقدير القاضى (١) .

وتوافر هذه الشروط لايحتم على القاضى أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة ، وإنما ذلك متروك لتقديره ولا معقب عليه فيه (٢) . وهو يأمر به من تلقاء نفسه أو بفاء على طلب الخصوم ، ومتى أصر به تعين عليه أن يذكر الأسباب المبررة لذلك فى حكمه (مادة ١١٣ عقوبات) .

أثر الأمر بوقف التنفيذ :

يترتب على الأمر بالإيقاف ، فضلاً عن وقف تنفيذ العقوبة الأصلية المحكوم بها ، وقف تنفيذ العقوبات التبعية وسائر الآثار الجنائية إلا إذا نص فى الحكم على عدم وقفها (مادة ١١٣/٢ عقوبات) .

ومدة الإيقاف هى خمس سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائياً . وإذا انقضت مدة الإيقاف ولم يصدر خلالها حكم بالإلغائه ، سقطت الجريمة ولا يجوز تنفيذ العقوبة المحكوم بها ولا العقوبات التبعية (مادة ١١٧ عقوبات) .

الغاء وقف التنفيذ :

يلغى الأمر الصادر بإيقاف التنفيذ إذا حدث خلال مدة الإيقاف : ١ - أن ارتكب المحكوم عليه جناية أو جنحة وحكم عليه من أجلها بعقوبة مقيدة (سالبة) للحرية لمدة تزيد على شهر ٢٠ - أو حكم عليه بعقوبة مقيدة (سالبة) للحرية لمدة تزيد

(١) انظر على سبيل المثال المادة ٧٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى التى تشترط لوقف التنفيذ عدم سبق الحكم على المتهم بالحبس من أجل جنائية أو جنحة .

(٢) السعيد مصطفى السعيد — ص ٧٧٣ ، أحمد الألفى — ص ٥٢٢ ، عبد المجيد ابراهيم علوه — ص ٢٥٣ .

على شهر في جنابة أو جفحة ارتكبها قبل صدور الأمر بالإيقاف (مادة ١١٤ عقوبات) .

والغاء وقف التنفيذ في الحالتين وجوبى (١)

ويأمر بإلغاء وقف التنفيذ القاضى الذى يحكم فى القضية الأخيرة ، وإذا قصر القاضى فى ذلك صدر الحكم بالإلغاء بناء على طلب النيابة العامة من المحكمة التى أسرت بوقف التنفيذ مبنية فى غرفة مشورة بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور (مادة ١١٥ عقوبات) .

ويتربى على الإلغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التى تكون قد أوقفت (مادة ١١٦ عقوبات) .

المبحث الثالث

مراقبة الشرطة

تعريفها والغرض منها :

المراقبة فى حقيقة تدبير وقائى بمقتضاه يوضع المحكوم عليه تحت إشراف الشرطة المدة التى تحددها المحكمة ، ويلتزم خلالها بالقيود التى يفرضها القانون .

وقد نظم أحكام الوضع تحت مراقبة الشرطة المرسوم بقانون الصادر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ والمشور بالجريدة الرسمية فى ٣١ يناير سنة ١٩٥٦ .

والغرض من مراقبة الشرطة هو جعل المحكوم عليه تحت نظو الشرطة ليلاً ونهاراً لملاحظته والحيلولة دون سقوطه فى هوة الإجرام .

المراقبة والاختبار القضائى :

تتفق المراقبة مع الاختبار القضائى من حيث كونهما من تدابير الدفاع الاجتماعى ، ولكن أهم ما يفرق بينهما ما يأتى :

١ — أن المراقبة تقوم بدور سلبى يتمثل فى وقاية المجتمع من المجرمين الخطرين ، فهى أشبه بعملية « حصار » يفرض على المريض بمرض معد لفعه من الاتصال بالغير دون عمل ما يلزم لشفائه . أما الاختبار القضائى فيقدم المساعدة الإيجابية للجانى لإصلاحه وتأهيله اجتماعياً .

٢ — تخضع للمراقبة فئة من المجرمين تختلف عن تلك التى تخضع للاختبار القضائى . فالرقابة تطبق على المجرمين الخطرين لصدد خطورتهم عن المجتمع ، بينما ينطبق الاختبار القضائى على نوع من المجرمين دفعهم الظروف إلى ارتكاب الجريمة ويمكن إصلاحهم وهم خارج السجن .

المراقبة كعقوبة أصلية :

سبق أن تعرضنا للمراقبة كتدبير وقائى وجوبى أو جوازى (المواد ١٥٢ — ١٥٣ مكررة عقوبات) . وسنتكلم الآن عن المراقبة كعقوبة أصلية ، وهى تكون كذلك عندما ينص القانون على الحكم بها وحدها ، كما فى جريمة التشرد وجريمة الاشتباه المنصوص عليهما بالمادتين ٢ و ٦ من الرسوم بقانون الخاص بالتشردين والمشتبه فى أمرهم . والمراقبة عندئذ تعتبر مماثلة لعقوبة الحبس ، إذ تنص المادة ٩ من الرسوم بقانون سالف الذكر على أن : « تعتبر عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة المحكوم بها طبقاً لأحكام هذا الرسوم مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجفائية أو أى قانون آخر » . وينبنى على هذا التماثل أن تعتبر عقوبة المراقبة سابقة فى العود عملاً بالمادة ٢/٩٦ ، ٣ عقوبات ، كما أن مدة الحبس الاحتياطى تخضع من مدة المراقبة المحكوم بها (١) .

تنفيذ المراقبة :

يجب على كل شخص يوضع تحت مراقبة الشرطة أن يقدم نفسه الى مركز الشرطة فى الجهة التى يقيم فيها بمجرد أن تصبح هذه المراقبة واجبة التنفيذ . ويجب

على المحكوم عليه أن يعين لمركز الشرطة الجهة التي يريد اتخاذها محلاً لإقامته مدة المراقبة (مادة ٢ من المرسوم بقانون بتنظيم الوضع تحت مراقبة الشرطة) . وعلى المراقب أن يتخذ له سكناً في الجهة المعينة لمراقبته ، فإذا عجز أو امتنع عن ذلك أو اتخذ سكناً ترى الشرطة أنه تتعذر مراقبته فيه ، عينت له مكاناً يأوى إليه ، ويجوز أن يكون هذا المكان مركز أو نقطة الشرطة (مادة ٥) . ويجب عليه أن يقدم نفسه إلى مركز الشرطة الذي يكون مقيداً به في الزمان المعين في تذكرته على ألا يتجاوز ذلك مرة في الأسبوع .

ويجب عليه أيضاً أن يكون في مسكنه أو في المكان المعين لأواه عند غروب الشمس وألا يبرحه قبل شروقها (مادة ٧) . ويجوز إعفاء المراقب من قضاء الليل أو جزء منه في مسكنه أو في المكان المعين لأواه إذا اقتضى ذلك عمله أو أى مسوغ آخر . ويلغى الإعفاء إذا زالت أسبابه أو أصبح المراقب مشتبهاً في سلوكه (مادة ٨) .

مخالفة شروط المراقبة :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل مراقب يخالف أحكام المراقبة (مادة ١٠) كما يعاقب بنفس العقوبة في أية حالة من الحالات الآتية :
أولاً — إذا وجد جالساً أو مختبئاً في مكان ليس لوجوده فيه سبب مقبول وكان حاملاً سلاحاً أو كان مجتمعاً مع شخصين أو أكثر وكان أحدهم يحمل سلاحاً .
ثانياً — إذا وجد متفكراً بأي شكل خارج مسكنه . ثالثاً — إذا وجد خارج مسكنه حاملاً لغير سبب معقول آلة من الآلات التي من شأنها تسهيل دخول المحال المغلقة أو التي يمكن استعمالها في ارتكاب السرقات كالبرد أو الأجنحة أو الكاشية أو العتلة . رابعاً — إذا وجد حاملاً أو محرراً لغير سبب مقبول مادة مفرقة أو كاوية قابلة للالتهاب أو مواد سامة أو غيرها من المواد التي يمكن استعمالها في الاعتداء على النفس أو تسميم المواشى أو إحداث حريق أو إتلاف مزروعات .
خامساً — إذا وجد حاملاً أو محرراً نقوداً أو أشياء ذات قيمة إذا لم يستطع إثبات مصدرها ولم يكن لديه وسائل مشروعة ومعروفة تبرر حصوله عليها (مادة ١١) .

المبحث الرابع

البارول والإفراج الشرطي

تعريفهما والشرط منهنما :

رأينا الجمع بين البارول والإفراج الشرطي في مبحث واحد لأن أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف ، بل وأحياناً تصعب التفرقة بينهما ، وهذا ما دعا البعض إلى القول بأن البارول هو الإفراج الشرطي في صورته الحديثة ، وأن لفظ البارول هو التعبير الأنجلو أمريكي عن الإفراج الشرطي الحديث^(١) .

والبارول Parole نظام أنجلو أمريكي بمقتضاه يتم الإفراج عن المحكوم عليه الذي قضى فترة من العقوبة داخل السجن ، إذا ظهر استعداده للتألف مع المجتمع . ويخضع المفرج عنه للمراقبة خلال فترة معينة — قد تعادل الفترة المتبقية من العقوبة أو تقل عنها — فإذا خالف الشروط المفروضة عليه أعيد مرة أخرى إلى السجن لتنفيذ المدة المتبقية من العقوبة في يوم الإفراج عنه^(٢) .

والإفراج الشرطي هو إخلاء سبيل المحكوم عليه قبل انتهاء مدة عقوبته إذا ثبت أن سلوكه داخل السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه ، فإذا خالف — في خلال

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٥١٩ .

(٢) انظر في هذا الموضوع :

Dressler (David), Probation and Parole, New York, 1951;
J. E. Hall Williams, Le «Criminal Justice Act» anglais de 1967
et le sort des délinquants, Rev. sc. crim., 1969, p. 623.

محمود أحمد خليل — بحث في البارول والإفراج الشرطي — مقدم إلى
مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب — الدورة الثامنة — سنة ١٩٦٤ .

وكلمة « البارول » مأخوذة من التعبير الفرنسي Parole d'honneur

وتعني « كلمة الشرف » إشارة إلى تعهد المفرج عنه باحترام شروط
الإفراج والخضوع للقيود المفروضة عليه (محمود نجيب حسنى
ص ٥١٧) .

المدة المتبقية من العقوبة — الشروط التي وضعت للإفراج ، أعيد مرة أخرى إلى السجن لتنفيذ المدة المتبقية من العقوبة في يوم الإفراج عنه^(١) .

وواضح أن هذين النظامين يستلزمان قضاء فترة من العقوبة داخل المؤسسة العقابية يتقرر بعدها الإفراج عن المحكوم عليه وإعادته إلى المجتمع مع إخضاعه لشروط معينة في خلال الفترة المتبقية من العقوبة ، فإذا خالف هذه الشروط أعيد مرة أخرى إلى المؤسسة العقابية لتنفيذ المدة المتبقية من العقوبة في يوم الإفراج عنه .
ومع ذلك يحاول البعض التمييز بين النظامين على النحو التالي :

١ — الإفراج الشرطي يعد مكافأة ومنحة تقدم للمحكوم عليه مقابل حسن سلوكه داخل السجن . أما البارول فلا يعمل به إلا إذا تبين أن المحكوم عليه لديه استعداد للتألف مع المجتمع بنقض النظر عن سلوكه داخل السجن ، فالعبرة إذن بالحالة الاجتماعية وال نفسية والعقالية للمحكوم عليه إذ في ضوء ذلك يمكن معرفة مدى إستفادته من نظام البارول^(٢) .

٢ — الإفراج الشرطي — في صورته التقايدية المعمول بها في كثير من التشريعات — يقوم بدور سلبي ، يتمثل في إعطاء المحكوم عليه فرصة للإصلاح نفسه بنفسه ، مع إلزامه بقيود معينة إذا خالفها ألغى الإفراج وأعيد إلى السجن . أما نظام البارول فيقوم بدور إيجابي يتمثل في تقديم العون والمساعدة إلى المحكوم عليه للنهوض به وتمكينه من التألف مع المجتمع^(٣) .

والملاحظ أن هذا التمييز بين البارول والإفراج الشرطي قد يكون صحيحاً

(١) انظر في هذا الموضوع :

Cannat, Réflexions sur la libération conditionnelle, Rev. sc. crim., 1959, p. 152.

(٢) يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٤٩٢ .

(٣) محمود أحمد خليل — ص ٣١ .

إذا نظرنا إلى الإفراج الشرطى فى صورته التقليدية . أما فى ظل النظم العقابية المتطورة فإن الإفراج الشرطى يقوم بدور إيجابى جوهره تداير المراقبة والإشراف والرعاية ، وعندئذ لا يكون ثمة فارق يذكر بينه وبين البارول^(١) .

أحكام الإفراج الشرطى فى القانون الليبى :

أخذ الشرع الليبى بنظام الإفراج الشرطى ، فنصت المادة ٤٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « يجوز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه بعقوبة مقيمة للاحرية إذا كان قد أمضى فى السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة ، وتبين أن سلوكه أثناء وجوده فى السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه وأنه سيسلك سلوكاً حسناً بعد الإفراج عنه ، على أن لا تقل المدة التى تقضى فى السجن عن تسعة أشهر على أية حال . أما إذا كانت العقوبة بالسجن المؤبد فلا يجوز الإفراج إلا إذا أمضى المحكوم عليه فى السجن عشرين سنة على الأقل . ولا يجوز الإفراج تحت شرط إلا إذا وفى المحكوم عليه بالالتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكمة الجنائية فى الجريمة ، وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها » .

ويشتمل هذا النص على شروط بعضها متعلق بالمحكوم عليه والبعض الآخر بالعقوبة المحكوم بها . فيشترط فى المحكوم عليه :

١ - أن يكون سلوكه أثناء وجوده فى السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه ، وأنه سيسلك سلوكاً حسناً بعد الإفراج عنه .

٢ - أن يكون قد قام بالوفاء بالالتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكمة الجنائية فى الجريمة ، ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها^(٢) .

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٥١٩ ، يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان — ص ٤٩٣ .

(٢) وتشمل هذه الالتزامات الغرامة والمصاريف القضائية والتعويض . ومعنى ذلك أنه يستوى أن تكون هذه المبالغ مستحقة للدولة أو للمضروور من الجريمة . واستلزام شرط الوفاء بهذه الالتزامات قرينة على الندم على الجريمة . كما أنه مطلب عادل لكى يخرج المحكوم عليه الى المجتمع (محمود نجيب حسنى — ص ٥٠٠) .

أما فيما يتعلق بالعقوبة فيشترط أن يكون المحكوم عليه قد أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة ، على أن لا تقل المدة التي تقضى في السجن عن تسعة أشهر على أية حال ، لأن هذه المدة تعتبر — في نظر المشرع — القدر الأدنى لتقويم المحكوم عليه والتحقق من حسن سلوكه ^(١) .

والإفراج الشرطى في القانون الليبي ليس حقاً للمحكوم عليه ، وإنما هو منحة تعطى له ولو بغير طلب . ويتم هذا الإفراج بأمر يصدر من النائب العام بناء على طلب مدير عام السجون ^(٢) ، وتبين في هذا الأمر القيود التي يرى إلزام المفرج عنه بمراعاتها من حيث محل إقامته وطريقة عيشه ، ويجب أن تفرض على المفرج عنه الحرية المراقبة مدة تساوى المدة الباقية من العقوبة على أن لا تزيد على خمس سنوات . وتحسب هذه المراقبة من مدة المراقبة الواجبة بقاء على الحكم . ومع ذلك يجوز للنائب العام أن يخفف مدة المراقبة أو أن يعفى المحكوم عليه كلية منها وذلك بناء على طلب رئيس النيابة ويجب أن تبين في الطلب الأسباب المبررة له (مادة ٤٥٢ إجراءات جفائية) .

ويُلغى الإفراج تحت شرط بأمر من النائب العام بناء على طلب رئيس النيابة ، وذلك إذا خالف المفرج عنه الشروط التي وضعت للإفراج ، أو لم يقيم بالواجبات المفروضة عليه ، أو ارتكب جريمة أو جنحة عمدية . ويعاد إلى السجن ليستوفى المدة الباقية من عقوبته من يوم الإفراج عنه . وفي هذه الحالات لا يجوز الإفراج

(١) أحمد الألفى — ص ٤٥٣ ، محمد سامى النبراوى — ص ٤٦٨ .

(٢) ويلاحظ أن تركيز الإفراج الشرطى في يد النائب العام يؤدى في كثير الحالات الى عدم الإفراج عن المحكوم عليه ، لأن اضطراب المسؤولين بالسجون الى مكاتب مدير عام السجون والنائب العام بطرابلس ، مع بعد المسافة بين المدن الليبية وتأخر المراسلات ، يؤدى الى انقضاء مدة العقوبة بأكملها قبل وصول الموافقة على الإفراج الشرطى . وهذا ما تبيناه من خلال زيارتنا لسجن بنغازى الرئيسى في ٩ فبراير سنة ١٩٧٤ .

عنه تحت شرط مرة أخرى . — ولرئيس النيابة العامة إذا رأى إلغاء الإفراج أن يأمر بالقبض على المفرج عنه وحبسه إلى أن يصدر النائب العام قراره بشأنه ، ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على خمسة عشر يوماً ، وإذا ألغى الإفراج تخضع المدة التي قضيت في الحبس من المدة الواجب التنفيذ بها بعد إلغاء الإفراج (مادة ٤٥٥ إجراءات جنائية) .

وإذا لم يبلغ الإفراج تحت شرط حتى التاريخ الذي كان مقرراً لانتهاء العقوبة المحكوم بها ، أصبح الإفراج نهائياً ، فإذا كانت العقوبة المحكوم بها السجن المؤبد يصبح الإفراج نهائياً بعد مضي عشر سنوات من تاريخ منقح الإفراج تحت شرط (مادة ٤٥٥ مكرراً إجراءات جنائية) .

المبحث الخامس

الرعاية بعد الافراج النهائي

ضرورتها :

تعتبر الرعاية بعد الافراج النهائي عن المحكوم عايمه هي التكملة الطبيعية لجهود الإصلاح والتأهيل التي بذلت أثناء تنفيذ العقوبة .

ولا شك أن المفرج عنه يواجه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وهي ما يعبر عنها علماء العقاب « بأزمة الافراج » ^(١) ، وأهم هذه المشاكل صعوبة العثور على العمل المناسب وما يترتب على ذلك من تعرض أسرة المحكوم عليه للفاقة مما قد يدفع أعضائها إلى الانحراف . ومن ناحية أخرى فإن أفراد المجتمع ينفرون من المفرج عنه ويرفضون التعاون معه مما يسبب له مشاكل اجتماعية وآلاماً نفسية عديدة .

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٦١٢ .

وهذه المشاكل قد تصيب المفرج عنه بنكسة وتفسد العلاج الذى تلقاه أثناء تنفيذ العقوبة ، فيعود مرة أخرى إلى طريق الاجرام .

ولذلك اهتمت النظم العقابية الحديثة بمعاونة المفرج عنه على حل المشاكل التى تواجهه ، اذ بدون ذلك تكون الرعاية المبذولة أثناء تنفيذ العقوبة عقيمة بلا ثمر .

تطورها :

فى بادىء الأمر قامت فكرة الرعاية بعد الافراج النهائى بمجهودات فردية ، فقد تطوع بعض الأفراد لمساعدة المفرج عنهم تدفعهم مبادئ الدين والانسانية ، ثم انتشرت الجمعيات الخاصة الخيرية المهتمة بتلك المشكلة ^(١) .

وحين أدركت الدول المختلفة أهمية الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، باعتبارها ضرورة حيوية للمعاملة العقابية ، شاركت الهيئات الخاصة نشاطها فى هذا الشأن ، ثم قامت باتخاذ وسائل عامة لرعاية المفرج عنهم .

وقد أكدت القاعدة ٨٠ من مجموعة قواعد الحد الأدنى أهمية الرعاية بعد الافراج النهائى بقولها : « يجب أن توجه العناية ، اعتباراً من بدء تنفيذ العقوبة ، إلى مستقبل المسجون عقب الافراج عنه ، كما يجب أن يشجع ويساعد على المحافظة على صلاته بالأشخاص أو الهيئات الخارجية التى يمكنها إفادة مصالح أسرته وتأهيله اجتماعياً أو إنشاء صلات من هذا القبيل » .

مصورها :

تعتمد صور الرعاية بعد الإفراج النهائى ، ويمكن إجمال أهمها فيما يلى :

١ — المساعدة المالية للمفرج عنه ، وذلك بمدة بمبلغ من النقود لمواجهة احتياجاته العاجلة .

(١) محمود نجيب حسنى — ص ٦١٤ .

٢ - توفير المأوى المؤقت للمفرج عنه حتى يتمكن من الاستقرار في المجتمع^(١).

٣ - إلحاق المفرج عنه بالعمل المناسب الذي يعيش منه ، وتذليل الصعوبات التي يصادفها لدى أصحاب الأعمال .

الرعاية اللاحقة في التشريع الليبي :

لم يهتم المشرع الليبي الاهتمام الكافي بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، ولكنه في نفس الوقت لم ينفصل هذه الرعاية إغفالاً تاماً ، إذ نص على بعض صور منها على النحو التالي :

١ - حددت لأئمة السجون المبالغ التي تصرف للسجون عند الإفراج عنه (مادة ٤٥) . كما نص قانون السجون على أنه عند الإفراج عن المسجون تصرف له ملابس إذا لم يكن له ملابس أو لم يكن في قدرته الحصول عليها (مادة ٦٠)

٢ - نصت لأئمة السجون على عدة مزايا يتمتع بها المسجون في فترة الانتقال ، منها إلحاقه بعمل يتناسب وما كان يزاوله قبل سجنه بقدر الإمكان (مادة ٨٤) .

(١) تنص الفقرة الأولى من القاعده ٨١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أنه : « يجب على المصالح والهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بتسيعة المسجونين المفرج عنهم إعادة اندماجهم واستقرارهم في المجتمع ، أن تكفل بقدر الامكان تزويدهم بالمستندات وأوراق اثبات الشخصية الضرورية لهم وحصولهم على المسكن والعمل والملابس اللائقة والمناسبة لحالة الطقس والموسم ، وكذلك الرسائل اللازمة لوصولهم الى حيث يرغبون في الإقامة وتبئية ما يقوم بأودهم خلال الفترة التالية مباشرة للإفراج عنهم » .

٣ — نصت المادة ١٢ من قرار وزير العدل الصادر في ٢٠ يونية سنة ١٩٦٢ بتنظيم إصلاحيات النساء على أن : « تقوم إدارة الإصلاحية بمساعدة النساء اللاتي يتقرر خروجهن من الإصلاحية في الحصول على عمل شريف يتكسبن منه وتقديم المساعدات المالية لهن وذلك بمعاونة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية » .

تم بفضل الله وعونه

استدراك

نعتذر عن وقوع بعض الأخطاء المطبعية
التي لا تغيب عن فطنة القارئ

محتويات الكتاب

الصفحة

مقدمة

٧	• • • • •	السياسة الجنائية
٨	• • • • •	تعريف علم العقاب وتحديد موضوعاته
٨	• • • • •	نقد تعبير « علم العقاب » ومدى صحته
٩	• • • • •	علم العقاب وتشريع العقاب
١٠	• • • • •	علاقة علم العقاب بغيره من العلوم والقوانين
١٠	• • • • •	أولا : علم العقاب وعلم الإجرام
١١	• • • • •	ثانيا : علم العقاب وقانون العقوبات
١١	• • • • •	ثالثا : علم العقاب وقانون الإجراءات الجنائية
١١	• • • • •	محتويات الكتاب

الباب الأول

الأساس الفكري للعقاب

١٣	• • • • •	تمهيد وتقسيم
١٥	• • • • •	الفصل الأول : المدرسة التقليدية
١٥	• • • • •	— المبادئ الأساسية للمدرسة التقليدية
١٨	• • • • •	— تأثير المدرسة التقليدية
٢٠	• • • • •	— نقد المدرسة التقليدية
٢٠	• • • • •	— المدرسة التقليدية الجديدة (الفيوكلاسيكية)
٢٢	• • • • •	— تأثير المدرسة التقليدية الجديدة
٢٣	• • • • •	— نقد المدرسة التقليدية الجديدة

الصفحة

٢٥	• • • • •	الفصل الثانى : المدرسة الوضعية •
٢٥	• • • • •	— سياسة العقاب فى المدرسة الوضعية •
٢٨	• • • • •	— تأثير المدرسة الوضعية •
٢٩	• • • • •	— نقد المدرسة الوضعية •
٣١	• • • • •	الفصل الثالث : مدارس التوفيق •
٣١	• • • • •	— المدرسة الناشئة أو الوضعية الانتقادية
٣٢	• • • • •	— الاتحاد الدولى لقانون العقوبات
٢٥	• • • • •	الفصل الرابع : حركة الدفاع الاجتماعى •
٣٥	• • • • •	— تطور مفهوم الدفاع الاجتماعى •
٣٦	• • • • •	— نظرية جراماتيكا •
٣٨	• • • • •	١ -- إنكار حق الدولة فى العقاب •
٤٠	• • • • •	٢ -- واجب الدولة فى التأهيل الاجتماعى •
٤٠	• • • • •	— قانون الدفاع الاجتماعى •
٤٠	• • • • •	١ — الانحراف الاجتماعى أو الحالة اللا إجتماعية •
٤٠	• • • • •	٢ — أهلية الانحراف الاجتماعى •
٤١	• • • • •	٣ — تدابير الدفاع الاجتماعى •
٤٢	• • • • •	٤ — سياسة عامة للإصلاح الاجتماعى •
٤٢	• • • • •	— نظرية مارك آ نسل •
٤٣	• • • • •	(١) الاعتراف بشخصية المجرم •
٤٤	• • • • •	(ب) إعادة النظر فى الجزاءات الجنائية •
٤٥	• • • • •	— انتشار تعاليم حركة الدفاع الاجتماعى الجديد •

الباب الثاني

الجزاءات الجنائية

٤٧	• • • • •	— ماهية الجزاءات الجنائية
٤٧	• • • • •	— الفارق بين العقوبة والتدبير
٤٩	• • • • •	— تقسيم
٥١	• • • • •	الفصل الأول : العقوبات
٥١	• • • • •	- تقسيم
٥١	• • • • •	المبحث الأول : خصائص العقوبات
٥١	• • • • •	- بيانها
٥٢	• • • • •	أولاً : شرعية العقوبة
٥٢	• • • • •	ثانياً : شخصية العقوبة
٥٣	• • • • •	ثالثاً : قضائية العقوبة
٥٤	• • • • •	رابعاً : المساواة في العقوبة
٥٦	• • • • •	المبحث الثاني : أنواع العقوبات
٥٦	• •	— تقسيم العقوبات في التشريعات المعاصرة
٥٧	• • • • •	(١) العقوبات البدنية
٥٧	• • • • •	أولاً : الإعدام
٥٧	• •	— الجدول حول إلغاء أو إبقاء عقوبة الإعدام
٦١	• •	— تنفيذ عقوبة الإعدام في التشريع الليبي
٦٢	• • • • •	ثانياً : القطع
٦٤	• • • • •	ثالثاً : الجلد
٦٤	• • • • •	(ب) العقوبات السالبة للحرية
٦٤	• • • • •	— ماهية العقوبات السالبة للحرية

- ٦٥ ١ — عقوبة السجن المؤبد
- ٦٥ ٢ — عقوبة السجن
- ٦٦ ٣ — عقوبة الحبس
- ٦٦ — مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية
- ٧٠ — مشكلة العقوبة السالبة للحرية ذات المدة القصيرة
- ٧٣ (ج) الغرامة
- ٧٣ — تعريف الغرامة
- ٧٤ — الفرق بين الغرامة والالتزامات المالية غير الجنائية
- ٧٥ — مزايا وعيوب الغرامة
- ٧٧ — القيمة العقابية للغرامة
- ٧٨ — تنفيذ الغرامة
- ٧٩ ١ — الطريق البدني
- ٧٩ ٢ — الطريق الجنائي
- ٨١ الفصل الثاني : التدابير
- ٨١ تمهيد وتقسيم
- ٨٢ المبحث الأول : الأحكام العامة للتدابير الوقائية
- ٨٢ — تعريف التدبير الوقائي
- ٧٣ — الشروط العامة للتدبير الوقائي
- ٨٣ أولاً — الجريمة السابقة
- ٨٤ ثانياً — الخطورة الإجرامية
- ٨٥ — الأحكام الموضوعية والإجرامية للتدابير الوقائية
- ٢٦ أولاً — الأحكام الموضوعية
- ٨٨ ثانياً — الأحكام الإجرامية
- ٨٩ — نقد سياسة الجمع بين العقوبة والتدبير الوقائي

٩١	المبحث الثانى : التدابير الوقائية فى القانون الليبي
٩١	أولاً : التدابير الوقائية السالبة للحرية
٩٢	١ - الإحالة إلى معتقل
٩٢	٢ - الإيواء فى مستشفى للأُمراض العقلية
٩٢	٣ - الإيواء فى إحدى الإصلاحيات
٩٢	ثانياً : التدابير الوقائية المقيدة للحرية
٩٢	١ - الحرية المراقبة
٩٣	٢ - حظر الإقامة
	٣ - حظر إرتياد الحانات والمحال العامة التى تقدم فيها
٩٣	المسكرات
٩٢	٤ - إبعاد الأجنبي عن أراضى الدولة
٩٣	ثالثاً : التدابير الوقائية المالية
٩٤	١ - ضمان حسن السلوك
٩٤	٢ - المصادرة

أبواب الثالث

٩٧	المؤسسات العقابية
٩٧	تمهيد وتقسيم
٩٩	الفصل الأول : نشأة المؤسسات القابية وأنواعها
٩٩	تقسيم
٩٩	المبحث الأول : نشأة المؤسسات العقابية
٩٩	— نشأة السجون
١٠١	— سوء حالة السجون
١٠٢	— حركة إصلاح السجون

١٠٣	المبحث الثانى : تطور نظم المؤسسات العقابية
١٠٤	أولاً : نظام الجمع بين المسجونين
١٠٤	ثانياً : نظام حبس الانفراد أو نظام بنسلفانيا
١٠٦	ثالثاً : النظام المختلط أو النظام الأوبرنى
١٠٧	رابعاً : النظام التدرجى أو الايرلندى
١٠٨	المبحث الثالث : أنواع المؤسسات العقابية
١٠٨	أولاً : المؤسسات المغلقة
١٠٩	ثانياً : المؤسسات المفتوحة
١١٠	— مزايا وعيوب المؤسسات المفتوحة
١١٢	ثالثاً : المؤسسات شبه المفتوحة
١١٥	الفصل الثانى : نظم المؤسسات العقابية الليبية
١١٥	تمهيد وتقسيم
١١٥	المبحث الأول : أنواع السجون الليبية
١١٥	— خطة المشرع فى تقسيم السجون
١١٦	١ — السجون الرئيسية
١١٦	٢ — السجون المركزية
١١٦	٣ — السجون الخاصة
١١٧	— نقد خطة المشرع
١١٨	المبحث الثانى : الجهاز الادارى للسجون
١١٨	— إدارة السجون
١١٩	— مأمور السجن
١٢٠	— التفقيش الادارى
١٢١	— الفقيشون
١٢١	— الحراس
١٢١	— واجبات العاملين بالسجون

- المبحث الثالث : الاشراف القضائى على التنفيذ ١٢٢
- الرابطة التنفيذية بين الدولة والمحكوم عليه ١٢٢
- الاشراف على تنفيذ العقوبة فى القانون الالى ١٢٣
- إختصاصات قاضى الاشراف على التنفيذ ١٢٥

الباب الرابع

المعاملة العقابية

- تمهيد وتقسيم ١٢٧
- الفصل الأول : المعاملة داخل المؤسسات العقابية ١٢٩
- تمهيد وتقسيم ١٢٩
- المبحث الأول : تصنيف المحكوم عليهم ١٣٠
- معنى التصنيف ١٣٠
- أغراض التصنيف ١٣٠
- نظم التصنيف ١٣٠
- ١ — مكتب التصنيف ١٣١
- ٢ — النظام التكاملى ١٣١
- ٣ — مراكز الاستقبال ١٣١
- التصنيف فى التشريع الالى ١٣٣
- ١ — فروع العقوبة ١٣٣
- ٢ — فئات خاصة من المحكوم عليهم ١٣٣
- ٣ — تقسيم المحكوم عليهم إلى فئتين ١٣٣
- ٤ — تقسيم المحكوم عليهم إلى درجات ١٣٤
- ٥ — الجنس والسن ١٣٤
- ٦ — المحبوسون إحتياطيا والمحكوم عليهم لأول مرة ١٣٥
- ٧ — فترة الانتقال ١٣٥

١٣٥	المبحث الثانى : الرعاية الصحية
١٣٥	— ضرورة الرعاية الصحية
١٣٦	— أساليب الرعاية الصحية
١٣٦	أولا : مكان تنفيذ العقوبة
١٣٧	ثانيا : الغذاء
١٣٨	ثالثا : النظافة
١٣٩	رابعا : العلاج
١٤٠	— طبيب المؤسسة العقابية
١٤١	المبحث الثالث : التعليم والتدريب
١٤١	— ضرورة التعليم والتدريب
١٤٢	— مجالات التعليم
١٤٢	١ — التعليم العام
١٤٣	٢ — التعليم الفنى
١٤٣	— التدريب الدينى والخلقى
١٤٣	١ — التدريب الدينى
١٤٤	٢ — التدريب الخلقى
١٤٥	— مكتبة المؤسسة العقابية
١٤٥	المبحث الرابع : العمل
١٤٥	— تطور فكرة العمل فى السجون
١٤٦	— أغراض العمل
١٤٧	١ - الغرض العقابى
١٤٧	٢ - حفظ النظام
١٤٧	٣ - الغرض الاقتصادى
١٤٨	٤ - التقويم والتأهيل

١٤٩	• • • • •	نظام العمل
١٤٩	• • • • •	توزيع العمل
١٥٠	• • • • •	أجور المسجونين
١٥٢	• • • • •	المبحث الخامس : الرعاية الاجتماعية
١٥٢	• • • • •	أهمية الرعاية الاجتماعية
١٥٣	• • • • •	دور الأخصائى الإجتماعى
١٥٤	• • • • •	أساليب البحث الإجتماعى
١٥٤	• • • • •	إتصالات المسجون بالمجتمع الخارجى
١٥٧	• • • • •	الفصل الثانى : المعاملة خارج المؤسسات العقابية
١٥٧	• • • • •	تمهيد وتقسيم
١٥٨	• • • • •	المبحث الأول : الاختبار القضائى
١٥٨	• • • • •	تعريف الاختبار القضائى
١٥٨	• • • • •	صور الاختبار القضائى
١٥٩	• • • • •	شروط الوضع تحت الاختبار
١٦٠	• • • • •	الاختبار القضائى فى التشريع الليبى
١٦١	• • • • •	المبحث الثانى : وقف تنفيذ العقوبة
١٦١	• • • • •	المقصود بوقف تنفيذ العقوبة
١٦١	• • • • •	المقارنة بين وقف التنفيذ والاختبار القضائى
١٦٢	• • • • •	شروط وقف التنفيذ فى التشريع الليبى
١٦٤	• • • • •	أثر الأمر بوقف التنفيذ
١٦٤	• • • • •	إنهاء وقف التنفيذ
١٦٥	• • • • •	المبحث الثالث : مراقبة الشرطة
١٦٥	• • • • •	تعريفها والفرص منها
١٦٥	• • • • •	المراقبة والاختبار القضائى

- ١٦٦ — المراقبة كعقوبة أصلية
- ١٦٦ — تنفيذ المراقبة
- ١٦٧ — مخالفة شروط المراقبة
- ١٦٨ المبحث الرابع : البارول والإفراج الشرطي
- ١٦٨ — تعريفها والفرص منها
- ١٧٠ — أحكام الإفراج الشرطي في القانون الليبي
- ١٧٢ المبحث الخامس : الرعاية بعد الإفراج النهائي
- ١٧٢ — ضرورتها
- ١٧٣ — تطورها
- ١٧٣ — صورها
- ١٧٤ — الرعاية اللاحقة في التشريع الليبي

للمؤلف

أولاً - الكتب

- ١ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني .
رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - سنة ١٩٦٠ .
- ٢ - وقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية - الطبعة الأولى
سنة ١٩٦٢ .
- ٣ - إختصاص القضاء الجنائي بالفصل في الدعوى المدنية - الطبعة الأولى
سنة ١٩٦٢ .
- ٤ - حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي أو المدني - الطبعة الأولى
سنة ١٩٦٦ .
- ٥ - إعادة النظر في الأحكام الجنائية - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٠ .
- ٦ - شرح قانون العقوبات الليبي - القسم الخاص - الطبعة الأولى
سنة ١٩٧١ .
- ٧ - الجرائم المحلة بالمتعة العامة في قانون العقوبات الليبي - الطبعة الأولى
سنة ١٩٧٢ .
- ٨ - جرائم المخدرات في التشريع الليبي - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣ .
- ٩ - الجرائم الجنسية في التشريع الليبي المقارن - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣ .
- ١٠ - جرائم الموظفين في التشريع الليبي المقارن - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥ .
- ١١ - مبادئ علم العقاب - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥ .

ثانياً - بحوث وتعليقات

(١) المجلة الجنائية القومية :

- ١ - أثر الدعوى الجنائية في وقف تقادم الدعوى المدنية - المجلد الخامس -
عدد نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

٢ -- الادعاء المدني في جرائم العادة - المجلد السادس - عدد نوفمبر سنة ١٩٦٣ .

٣ - الإكراه البدني لتنفيذ الحكم بالتعويض - المجلد السابع - عدد يولية سنة ١٩٦٤ .

٤ - التعدي على سرية المراسلات - المجلد التاسع - عدد يولية سنة ١٩٦٦ .

٥ - ميعاد المعارضة في الحكم النيابي - المجلد العاشر - عدد مارس سنة ١٩٦٧ .

٦ - رضاء الزوج مقدماً بالزنا - المجلد الحادي عشر - عدد نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

٧ - طبيعة الحكم بسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضي المدة - المجلد الثاني عشر - عدد يولية سنة ١٩٦٩

٨ - خطأ الحكم الجنائي في تحديد المبالغ المختلصة - المجلد الثالث عشر - عدد مارس سنة ١٩٧٠ .

٩ - استثناء المحكمة الجنائية عن سماع الشهود - المجلد الثالث عشر - عدد يولية ١٩٧٠ .

١٠ - ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة - المجلد الثالث عشر - عدد نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

١١ - العيار المميز لهتك العرض في أحكام القضاء اللببي - المجلد الرابع عشر - عدد مارس سنة ١٩٧١ .

(ب) مجلة إدارة قضايا الحكومة :

١٢ - المسؤولية الجنائية للاشخاص الاعتبارية - س ٢ عدد ٤ .

١٣ - أجزاء الحكم الجنائي التي تحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام القضاء المدني - س ٣ عدد ١ .

١٤ - حجبية الأحكام النيابية الصادرة من محكمة الجنايات والمحاكم الاستثنائية - س ٣ عدد ٤ .

١٥ - استئناف الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية - س ٤ عدد ٢ .

١٦ - اللجان الإدارية ذات الاختصاص الجنائي - س ٦ عدد ١ .

١٧ - بيان قيمة المسروقات في الحكم الجنائي - س ٩ عدد ٢ .

١٨ - تضامن المسؤولين عن العمل الضار في التزامهم بالتعويض - س ٩ عدد ٤ .

١٩ - مسئولية حارس الحيوان في التشريع المصري المقارن - س ١٣ عدد ٤ .

(ح) مجلة والقانون الاقتصاد :

٢٠ - قوة الحكم الجنائي أمام القضاء المدني - س ٢٧ عدد ١ و ٢ .

(و) مجلة المحاماة :

٢١ - الدفع بحجبية الأمر المقضى يعتبر من الفظام العام - س ٤٢ عدد يناير سنة ١٩٦٤ .

٢٢ - حول سبب المسؤولية المدنية - س ٤٨ عدد ٥ (مايو سنة ١٩٦٨) .

٢٣ - حجبية القرار بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية - س ٤٨ عدد ٦ (يونية سنة ١٩٦٨) .

٢٤ - مجالس الصالح في قانون المرافعات الجديد - س ٤٨ عدد ٨ (أكتوبر سنة ١٩٦٨) .

٢٥ - دور النيابة العامة في الدعوى المدنية في قانون المرافعات الجديد - س ٤٩ عدد ٢ (فبراير سنة ١٩٦٩) .

٢٦ - بطلان الحكم الجنائي لعدم التوقيع عليه - س ٤٩ عدد ٦ (يونية ١٩٦٩) .

٢٧ - رجعية القانون الاصلاح للمتهم في جرائم التزوير - س ٥٠ عدد ٣
(مارس سنة ١٩٧٠) .

٢٨ - إثبات خيانة الأمانة في الأوراق المضادة على بياض - س ٥٠ عدد
٩ (سبتمبر ١٩٧٠) .

(هـ) مجلة مصر المعاصرة :

٤٩ - إختصاص القضاء الجنائي بالفصل في المسائل غير الجنائية (المسائل
العارضة) - س ٥١ عدد أكتوبر سنة ١٩٦٠ .

٣٠ - الخطأ الجنائي والخطأ المدني - س ٥٢ عدد يولية سنة ١٩٦١ .

٣١ - الحكم الجنائي في فقه الإجراءات الجنائية - س ٥٣ عدد يولية
سنة ١٩٦٢ .

٣٢ - التعويض عن الإخلال بمصلحة مشروعة - س ٥٦ عدد أبريل
سنة ١٩٦٥ .

(و) منشورات المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية بمصر :

٣٣ - دور النيابة العامة في تنظيم العدالة القضائية .

٣٤ - تقرير عن قواعد الحد الأدنى لتنظيم العدالة الجنائية .

(ى) مجلة « دراسات قانونية » - بفغازى :

٣٥ - ثبوت الجريمة شرط لاختصاص القضاء الجنائي بالفصل في الدعوى
المدنية - المجلد الثانى سنة ١٩٧٢ .

٣٦ - جريمة التلقيح الصناعى فى قانون العقوبات المجلد الثالث
سنة ١٩٧٣ .

المركز الإسلامى الثقافى

مكتبة سماحة آية الله العظمى

السيد محمد حسين فضل الله العامة

١٢٩٥

الرقم

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٤/٤٣٥٤

